جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي- دراسة حالة ليبيا -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:

* سبتي حليمة

إشراف الأستاذ الدكتور:

* عمر فرحاتي

اللجنـــــــــة المناقشـــــــــة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. لعجال أعجال محمد لمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسًـــــــا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفـًا ومقرّرًا
د. نور الدين فوزي	أستـاذ محاضــر(أ)	جامعة بسكرة	عضـــوًا مناقشًا
د.عمراني كربوسة	أستـاذ محاضــر(أ)	جامعة بسكرة	عضـــوًا مناقشًا

السنة الجامعية:

2015-2016 م الموافق لـ: 1436 هـ -1437هـ

شكـــــر وعرفـــــــان

الشكر لله أولا وأخيرا

أما بعد،

أشكر الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي الذي تشرفت بالعمل تحت اشرافه، والذي لا يسعني إلا الإعراب عن خالص شكري وعرفاني له نظير صبره ودعمه وتوجيهاته .

أشكر مختلف أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي وبالأخص من أطروني في التدرج بجامعة الحاج لخضر باتنة على رأسهم الأستاذ الدكتور رابح بلعيد رحمه الله ، وفيما بعد التدرج بجامعة محمد خيضر بسكرة : الأستاذ الدكتور أمحند برقوق، الأستاذ الدكتور لعجال أعجال محمد الأمين، الأستاذ الدكتور صالح زياني

أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل

.. حليمة سبتي ..

إهـــــداء

إلى جوهرة قلبي أمي الغالية ، إلى والدي العزيز .....حفظهما الله.

إلى أمي الثانية جدتي فاطمة الزهراء.. إلى أمي الثالثة خالتي صفية

إلى أخواتي و إخوتي فايزة، علي، نصر الدين، أسماءوابنتها أميمة، نبيلة، عادل.

إلى زوجي وقرة عيني

إلى عائلة زوجي

إلى روح والدي الثاني الدكتور رابح بلعيد..... رحمه الله

إلى كل زملائي في مشوار مابعد التدرج .إلى روح زميلي وأخي عبد السلام بن مشري

رحمه الله

أهدي هذا العمل شاكرة لهم على دعمهم واهتمامهم.

... حليمة سبتي ...

مقدمة:

في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، ظهر مفهوم الأمن الإنساني human security كنتيجة لسلسلة من التغيرات التي شهدتها فترة مابعد الحرب الباردة على مستوى العلاقات الدولية وعلى مستوى التنظير فيها، إذ سجل بوضوح تجاوزا نظرياً لمضامين الأمن التقليدية، التي كانت تتخذ من الدولة موضوعا مرجعيا لها ليصبح الإنسان الموضوع الأساسي لها.

لقد أثار مفهوم الأمن الإنساني انتباه العديد من الباحثين والساسة منذ نشر برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 لتقرير التنمية البشريةhuman development report، وقد سعى الكثير من مؤيدي الأمن الإنساني عن قصد لتطوير مقاربة تتأصل بوضوح في حقل السياسة العالمية، وكنتيجة لذلك أضحت الدراسات الأمنية وفي القلب منها تضمين البعد الإنساني مجالا نابضا بالحياة وسريع التطور.

على هذا الأساس ونتيجة لزخم المتغيرات وتسارع وتيرتها اقتحم الأمن الإنساني مجال الدراسات الأمنية ليجعل منه مجالا أكثر مواكبة للواقع الدولي المتغير، إذ أن التغير والتحول بات سمة أساسية للحياة الدولية على جميع الأصعدة وفي كل المستويات.

في نفس السياق وانطلاقا من أهمية الأمن الإنساني، بالنظر لارتباطه بتوسع مدركات التهديدات الأمنية وتنوع مصادرها وأشكالها وتشابك أبعادها المختلفة (تهديدات سياسية، اقتصادية، تكنولوجية، مجتمعية، ثقافية، وبيئية)، وكذا ارتباط الداخلي بالخارجي فإن منطقة المغرب العربي ليس بمنأى عن هذه التهديدات، باعتبارها عنصرا مكونا للنظام الدولي .

مقدمة:

اتساقا مع التحولات الإقليمية الراهنة ووفقا لما تؤكده الشواهد الإمبريقية على الساحة الدولية، فإن الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي تختلط فيه العديد من المعطيات و السياقات، وتتجاذبه جملة من المتغيرات والرهانات، حيث تشهد أقطار المغرب العربي أوضاعا حساسة وتهديدات أمنية بنسب متفاوتة أفرزتها مضاعفات روج لها تسارع وتزايد وتيرة هذه التحولات الإقليمية .

وتظهر ليبيا في هذا الصدد خلافا لأقطار المغرب العربي بسبب فشل الدولة على مستويات التنمية الإنسانية والبناء الديمقراطي، وضعف حركيات الحفاظ على الاستقرار السياسي، لاسيما بعد انتشار الصراعات المحلية (داخل الدولة) وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، في إطار فقدان الدولة الليبية لكثير من قدرتها وهو ما استدعى تدخل المجتمع الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة عبر قرارات مجلس الأمن بضرورة التدخل الإنسانيHumanitarian Intervention باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ناهيك عن تهديدات أخرى (الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، الأوبئة، الفقر، التلوث البيئي)على الأمن الإنساني في ليبيا وعلى منطقة المغرب العربي ككل، والتي تعزف على وترها التحولات الإقليمية الراهنة.

✓ **التعريف بالموضوع :**إن اتجاه النقاش الأكاديمي إلى وجهة رد الاعتبار للقضايا المعيارية، وبالتالي للتنظير المعياري، يعني في المقدمة رد الاعتبار إلى موضوعات ومفاهيم ظلت لفترات طويلة على هامش دراسة العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه الذي يبرز فيه الواقع والتحولات

مقدمة:

الإقليمية الراهنة أن موضوع الأمن الإنساني أصبح من مفاتيح الدراسات المغاربية، وفي خضمها الدراسات الأمنية على النحو الذي يستحيل على دارس هذا الحقل العلمي(الدراسات المغربية) تحاشي معالجتها والاهتمام بها.

فالأمن الإنساني يشكل مقاربة جديدة لابد من إدراكها واحتوائها بالتعمق في الدراسة في إطار الدراسات المغاربية، وهذا راجع سببه بالأساس إلى تمحور مقاربة الأمن الإنساني حول الرغبة في تدارك الأخطار والتهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من كوارث بيئية، فقر، هجرة سرية، قمع سياسي، الاضطراب الاجتماعي و اللاستقرار، والتي من شأنها أن تهدد أمن وسلامة الإنسان ومن ثم الدول، استنادا على هذا، تحمل التحولات الإقليمية الراهنة في طياتها رهانات وتهديدات أمنية تستدعي رصد أثرها و تجلياتها على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي .

في حين أخذت التهديدات الأمنية منحى مغايرا في ليبيا على خلاف باقي أقطار المغرب العربي، مما دفع لإعطاء زخم لهذه التحولات، ومن نفس الزاوية عجل هذا الأمر من فكرة تدخل المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم لمتحدة لضرورة الدفاع عن كرامة الإنسان في ليبيا.

- ✓ **أهمية الموضوع:** إن النظرة الفاحصة لما قدم لنا كطلبة على مدار السنة النظرية، رسخت في ذهن الباحثة قناعة البحث في ميدان الدراسات الأمنية، وفي صلبها الأمن الإنساني حيث تنبع أهمية الموضوع من خلال تناوله لواحد من أهم الاهتمامات البحثية المعاصرة كما يظهره

مقدمة:

عنوانه" أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي :دراسة حالة ليبيا.

تكمن أهمية الموضوع في ارتكازه على الأسس النظرية التي توفرها أهم نظريات العلاقات الدولية السائدة المهتمة بالترويج للأمن الإنساني، ومحاولة صبها وفحصها لأثر التهديدات و الرهانات الأمنية التي تحملها التحولات الإقليمية الراهنة امبريقيا بما يخدم تخصص الدراسات المغاربية، مما يجعل الموضوع مفيدا ليس فقط في دراسة الأمن الإنساني في منطقة المغرب الغربي وإنما كذلك التركيز على المقاربات النظرية-ربط الممارسة بالتنظير-.

استنادا على هذا فإن الموضوع قيد الدراسة على قدر من الأهمية لما يثيره من جدل في الأوساط الفكرية، حيث جاء محاولا الخلوص لتسليط الضوء على أثر التحولات الإقليمية لراهنة على الأمن لإنساني في منطقة المغرب العربي، وتفكيك العلاقة التفاعلية بين هذه التحولات و انعكاسها على الأمن الإنساني على مستوى حالة الدراسة – ليبيا-، ومنه تظهر الضرورة لكشف و تحليل هذا الموضوع.

- ✓ **أهداف الدراسة:** تتلخص أهداف الدراسة في ارتكازها على مستويين، أحدهما يخص الجانب العلمي والآخر يتعلق بالجانب العملي.

- **الأهداف العلمية:**

أ: التأسيس النظري للموضوع، بحيث تعتبر الأرضية النظرية غاية الأهمية وبمثابة الأدوات للتعريج على الجانب التطبيقي – إحداث نوع من التقاطع المنهجي بين النظرية والتطبيق، هو ما يكسب الدراسة طابعها العلمي الخاص.

ب: السعي إلى رصد مدى التلاؤم بين الافتراضات النظرية و بين الواقع.

ج: متابعة متغيري الأمن الإنساني في المغرب العربي وأثر التحولات الإقليمية الراهنة .

د: هذه الدراسة فرصة للفت اهتمام الدارسين والباحثين للخوض وفي هذا المجال من البحث الناشئ، بهدف إثراء معرفي في إطار تخصص الدراسات المغاربية.

هـ: تصبو هذه الدراسة لإثارة الانتباه لموضوع ذو أهمية بالغة تنظيريا وممارساتيا لا بد من الخوض في غماره.

- **الأهداف العملية:**

أ: المساهمة في فهم واستيعاب طبيعة التحولات الإقليمية الراهنة وكيفية تأثيرها على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي على ضوء الحالة الليبية.

ب: التواكب مع متغيرات الواقع الاقليمي الراهن باعتباره معيارا تُختبر حياله المقاربات النظرية.

ج: تصبو الدراسة لإيجاد آليات كفيلة لتعزيز الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي .

مقدمة:

✓ **مبررات اختيار الموضوع:** تنصب مبررات اختيار الموضوع في اعتبارات موضوعية و أخرى ذاتية.

- **الاعتبارات الذاتية:**

– الرغبة في البحث في مجال الدراسات الأمنية واقتحام موضوع الأمن الإنساني من خلال الاستعانة بمقاربات نظرية للتحليل، وهو موضوع تم العزوف عنه من قبل الدارسين.

– الرغبة في مقاربة الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي ضمن سياق التحولات الإقليمية الراهنة وفك مضامينها بالتركيز على ليبيا–حالة الدراسة –.

– الرغبة في الاهتمام باتجاهات بحثية جديدة في إطار تخصص الدراسات المغاربية.

- **الاعتبارات الموضوعية:**

– تكمن الاعتبارات الموضوعية في خوض هذا المسعى البحثي أساسا في أهمية موضوع الدراسة و حداثته.

– ندرة الدراسات الأكاديمية في مجال العلوم لسياسية بصفة عامة، وتخصص الدراسات المغاربية على وجه الخصوص المتعلقة بالأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي.

✓ **إشكالية الدراسة:** يعالج الموضوع محل الدراسة إشكالية تتمحور حول علاقة ذات أهمية مفتاحية في فهم واستيعاب التهديدات والرهانات التي تفرضها التحولات الإقليمية الراهنة وانعكاسها على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي بتسليط الضوء على الحالة الليبية المتأصلة في

مقدمة:

الموضوع محل الدراسة، تأسيسا على ذلك تحاول الدراسة الإجابة على إشكالية مركزية قوامها ما يلي:

إلى أي مدى أثرت طبيعة التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي على ضوء الحالة الليبية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

– ما هو مفهوم الأمن الإنساني؟ وماهي الاضافة التي ميزت مقاربة الأمن الانساني عما سبقه من المقاربات؟

– ماهي المضامين المختلفة للتحولات الإقليمية الراهنة ؟

– ماهي طبيعة التأثير الذي تمارسه العوامل الخارجية والداخلية (التحولات الاقليمية الراهنة) على مكونات الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي؟

– كيف أثرت التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الانساني في ليبيا؟

✓ **فرضيات الدراسة**:تم النظر في الفرضيات التالية:

– كلما تعمقنا في استبصار مفهوم الأمن الإنساني كلما توصلنا لإقامة أطر تحليلية تساعد على الإلمام بحيثيات الموضوع قيد الدراسة.

– إذا كانت التحولات الإقليمية الراهنة تفرض وتنطوي على تهديدات أمنية مركبة من حيث مصادرها وطبيعتها فإن إدراكها يشكل بوادر إستباقية لوضع الأمن الإنساني في سلم أولويات سياسات منطقة المغرب العربي.

– كلما اتجه الاعتماد على تدخل المؤسسات الدولية في ليبيا كلما ساعد في إرساء آليات و بناء استراتيجيات لتحقيق الأمن الإنساني في ليبيا.

✓ **المقاربة المنهجية:** تستند الدراسة على مقاربة منهجية في سبيل ترشيد سير الموضوع وفق الأطر المنهجية كالتالي:

المنهج التاريخي: يقتضي منا موضوع الدراسة الاعتماد على المنهج التاريخي في تحديد جذور مفهوم الأمن الانساني، وكذا لتبيان الأبعاد التاريخية التي كانت وستظل محددا للأمن الانساني في منطقة المغرب العربي وتحديد الخلفية التاريخية لبعض التهديدات بهدف الاحاطة بضمنيات الظاهرة موضوع البحث.

المنهج المقارن: يستدعي بحثنا المقارنة بالكشف عن العلاقة بين متغيرات ومؤشرات التحولات الإقليمية الراهنة(على مستوى الدائرة المغاربية، الدائرة الافريقية، الدائرة شرق أوسطية) وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تفاعلات وتهديدات كل دائرة، وإبراز أوجه التقاطع بينها في علاقة متداخلة تستدعي البحث عن العلاقة السببية بين تسارع وتيرة وطبيعة التحولات وأثرها على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي، وكذا مقارنة واقع الوضع الانساني في جميع أقطار المغرب العربي وفق مقتضيات وأبعاد الأمن الانساني.

مقدمة:

منهج دراسة حالة: تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للموضوع، فبالإضافة إلى أنه منهج يقتضي التعمق بدراسة وحدة (حالة) واحد فهو الإطار الأنسب لإقامة الترابط وجسر الهوة بين النظرية و الممارسة.

مدخل تحليل النظم: من المعلوم أن النظام هو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض، والمتفاعلة فيما بينه، يتأثر بنوعين من البيئات الداخلية والخارجية، وهذا ما يجعل المدخل ملائما لدراسة الموضوع قيد البحث، وذلك باستعراض ومعرفة الضوابط التي تربط العلاقة بين النظام الكلي بالنظام الجزئي –حالة الدراسة ليبيا–، وكيفية تأثير البيئة الخارجية – التحولات الإقليمية الراهنة–التي يشهدها النظام الدولي، على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي على ضوء الحالة الليبية، و كيفية تأثير البيئة الداخلية لهذه الأخيرة على النظام الكلي.

المقترب النقدي للدراسات الأمنية: حيث أن المقترب النقدي للدراسات الأمنية هو الأكثر قوة من حيث طرح فكرة الأمن الانساني والنقلة النوعية في نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد، وكذا التركيز على اتساع نطاق التهديدات والتحديات ما جعل الدولة مجرد وسيلة لحماية أمن الأفراد في الوقت الراهن.

- ✓ **أدبيات الدراسة:**

مما لا شك فيه أن المعرفة تراكمية، ولا مجال لتغييب الدراسات السابقة في افادتنا بمراجعات هامة لفهم الموضوع، بأبحاث ودراسات نذكر منها:

دراسة عرفة محمد خديجة، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيقي الواقع العربي والدولي، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.

كذلك أوراق البحث المقدمة في ندوة: " المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة" الدوحة، 17-18 فيفري 2013.

إلى جانب دراسة Abdessalem Nagazi, la sécurité humaine dans les pays Magrébins précarité, privation, vulnérabilité et les risques sécuritaire au Maghreb.

غير أن هذه الدراسات لم تتضمن بشكل واضح وصريح الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي في ظل نظام دولي موسوم بالتغير، هو ما جعلنا نقف على صعوبة ايجاد دراسة سابقة تشترك مع موضوعنا، ومن ثمة جاء موضوع هذه الدراسة يركز على بحث أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي: دراسة حالة ليبيا، وكذا ليحفز غيرنا للبحث في نفس السياق بهدف إثراء تخصص الدراسات المغاربية.

- ✓ **تبرير الخطة**: تم الاعتماد على خطة متضمنة لثلاث فصول بهدف دراسة الموضوع:

يسعى الفصل الأول إلى إلقاء الضوء على الأدوات المنهجية التي تساعدنا على رسم تصورات واضحة حول مفهوم الأمن الإنساني والتطرق للنظريات المفسرة له، و لهذا الغرض تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين: يخص أولهما التأصيل المفاهيمي للأمن الإنساني والذي يتفرع لثلاثة مطالب، أما الثاني يهتم بما تقدمه منظورات العلاقات الدولية للتنظير للأمن الإنساني وكرس لأجل ذلك ثلاث مطالب.

مقدمة:

من هذا المنطلق شرعنا في الفصل برصد طبيعة التحولات الإقليمية الراهنة وأثرها على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي، بالتحليل والبحث في الموضوعات والتهديدات، من خلال ثلاث مباحث، يأتي المبحث الأول مراجعة مسحية للتحولات الإقليمية الراهنة، ويعالج الثاني منطقة المغرب العربي من منظور الأمن الانساني في ظل التحولات الاقليمية الراهنة، أما المبحث الثالث خصص لتداعيات التحولات الراهنة على الأمن الانساني في من منطقة المغرب العربي

أما فيما يتعلق بالفصل الثالث اتجه لمقاربة الأمن الإنساني في ليبيا، من خلال استجلاء خصوصيات الأمن الإنساني في ليبيا في المبحث الأول، الذي جاء في شكل مطلبان يعرض الأول ملامح النظام السياسي الليبي ودواعي إسقاطه، والثاني يتمحور حول الفشل الدولاتي وتداعياته على الأمن الإنساني في ليبيا. وخصص المبحث الثاني لتداعيات وانعكاسات التحولات الراهنة على الأمن الانساني الليبي، يحلل في ثلاثة مطالب الخلفيات من وراء، بينما خصص المبحث الثالث لمستقبل الأمن الإنساني في ليبيا ومحاولة البحث عن سبل لتحقيقه، ومحاولة طرح السيناريوهات المستقبلية له وفي الأخير نخلص للخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن الانساني.

شهدت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة تحولات هامة أدخلت تغيرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة، وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي، كما أسست بداية مرحلة جديدة تعرف أشكالا وتفاعلات مختلفة، فقد أفرزت هذه المرحلة تطورات متلاحقة أدت إلى بروز مفاهيم ونظريات جديدة حاولت استيعاب مميزات وخصائص عالمنا الراهن ورصد مظاهره واستشراف ملامح تطوره، لا سيما التحول الذي طرأ على مستوى مفهوم الأمن وذلك بانتقاله من المستوى الكلي المتمحور حول الدولة إلى المستوى الجزئي المتمحور حول الفرد في إطار ما يعرف بالأمن الإنساني Security Human.

تأسيسا على ذلك، فإن دراسة موضوع الأمن الإنساني تحيلنا مباشرة إلى تقفي السياق المفاهيمي والنظري للأمن الانساني، حيث ينصب هذا الفصل على تشريح الجوانب المتعلقة بمساعي تعريفه، ضبط مضامينه، ورسم خريطة مفاهيمية للمفهوم من خلال تحديد العلاقة بينه وبين مجموعة من المفاهيم: حقوق الإنسان، التدخل الانساني، التنمية الإنسانية، الحكم الراشد وكذا تتبع جذوره وبدايات استخدامه، واستبيان أبعاده في المبحث الأول، ليتم التركيز بعدها في المبحث الثاني على تتبع مسار التحولات التي شهدتها الدراسات الأمنية على مستوى المنطلقات والافتراضات النظرية للوصول إلى الأمن الإنساني كنموذج معرفي جديد في سياق ما يعرف بدراسات الأمن الإنساني النقدية، والبحث عن أطر لبناء نظرية للأمن الإنساني وكذلك كمقاربة تزايدت الحاجة إلى تفعيل مكوناتها الأساسية من الناحية الإمبريقية.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن الإنساني في العلاقات الدولية.

على الرغم من تنامي وتزايد انتشار مفهوم الأمن الإنساني Human Security، واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين من حيث مقاربتهم له والساسة من حيث استخدامهم له، إلا أنه يبقى مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع بالأخص حول تعريفه وضبط مضامينه التحليلية وكذا تطبيقه على أرض الواقع،[1] وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تحديد مفهوم الأمن الإنساني من جهة وعلاقته بشبكة المفاهيم المتداخلة والمتقاطعة من جهة أخرى، ومناقشة جذوره برصد تحول مضامين الأمن من الأمن الصلب–الأمن اللين (الأمن الإنساني) وصولا لأبعاده.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني وعلاقته بالمفاهيم المتصلة.

أولا: مفهوم الأمن الإنساني.

إن تعريف الأمن الإنساني يتطلب الإجابة على الأسئلة المركزية الثلاثة المرتبطة بأي مناقشة تتعلق بمفهوم الأمن: لمن الأمن؟ والأمن مماذا؟ وبأي فواعل ووسائل يحقق؟ Security for whom ?from what/whom and by what means(wich actors and which actions).[2]

[1] –Stéphane peschardiere, la sécurité humaine : état de l’art et repères bibliographiques, **revue de la Security humaine/human Security journal**, issue1, April 2006, p.78.

[2] -Alexandra Amoyel, what is human security , **revue de la Security humaine/human Security journal ,**issue1,april,2006,p.10

أ: لمن الأمن الإنساني؟: الإجابة عن السؤال تكمن في تطور مفهوم الأمن* الذي أفضى إلى زيادة الاهتمام بحماية الأفراد بدل الدولة كموضوع مرجعي (referent object)، في نفس السياق بين كوفي عنان Kofi Annan أن الأمن اليوم لم يبقى مقتصرا فقط على فكرة الدفاع عن الإقليم من أي تهديد خارجي، بل تعدى ذلك ليتضمن ويهتم بحماية الجماعات والأفراد من العنف والانتهاك الداخلي.

أما " قراهم" و" باكو" Graham&Paku بيَنا أن الأمن يتمحور حول الأفراد، فالفرد هو الفاعل الجوهري إلى جانب أمن الجماعات وأمن الدولة، فأمنه يؤكد أمن الجميع في مناقشة الأمن الإنساني[1]، بمعنى أن الأمن الإنساني موجه لصالح حماية الفرد، وعليه أصبح الفرد ضمن مفهوم الأمن الإنساني كلا متكاملا وهوية مستقلة وهو الفاعل الذي يؤخذ في الحسبان، وأمنه هو الغاية النهائية التي تسخر كل الأدوات والفواعل الأخرى لتحقيقها.

ب: الأمن مماذا؟: إذا كان الأمن الإنساني يعني حماية الفرد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه مماذا؟ وماهي التهديدات التي تؤدي إلى اللأمن الإنساني ? human insecurity لذلك فإن التعاطي مع هذا السؤال يفترض البحث في المجالات التي تشكل أخطار وتهديدات للأمن الإنساني، في ظل امتداد واتساع نطاق التهديدات وتنوعها(من تهديدات مادية عسكرية إلى

*تطور مفهوم الأمن: إن تطور العلاقات الإنسانية وتشابكها أدى إلى الاهتمام بقضية الأمن وكيفية تحقيقه، وقد ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة بالقوة العسكرية للدولة، غير أن تداعيات نهاية الحرب الباردة أفضت إلى مراجعة هذا الطرح موازاة مع تحولات عميقة أبرزها:–توجه الدول نحو الإندماج الاقتصادي–زيادة وتيرة الإعتماد المتبادل–تحولات استمرارية حول فكرة سيادة الدولة–التوسع في نطاق التهديدات و تنوعها.

[1] Alexandra Amoyel, op cit ., p.11

تهديدات اقتصادية، اجتماعية، و بيئة)، وهو ما دفع الباحثين إلى الانقسام في تحديد مفهوم الأمن الإنساني وتقديم تصورين حول تعريفه: تعريف واسع وآخر ضيق narraw and board definition[1].

1-التصور الواسع لتعريف الامن الإنساني:

جاءت أول محاولة لتعريف الأمن الإنساني رسميا في تقرير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية* عام1994 (UNPD) the united development programme الذي ركز على إحداث تحول في مفهوم الأمن من الأمن العسكري نحو الأمن الإنساني وأولوية أمن الأفراد على أمن الدولة والاهتمام بالأمن داخل الحدود أكثر من خارجها انطلاقا من :"أنه بالنسبة لأغلبية الناس يوجد شعور باللأمن ينتج عن مخاوف الحياة اليومية أكثر مما ينتج عن حدث عالمي كارثي"[2].أي أن الأمن الإنساني هو حماية الفرد من الأخطار التي تهدد حياتهم اليومية.

ضمن هذا السياق عرفه محبوب الحق Mahboubul-Haq :تعريفا واسعا "الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض وأمن الأفراد بدلا من أمن الدول والأمن من

[1] Alexandra Amouyel,op cit.,p13.

[2] Carles-Philippe David, and Jean-François Rioux, **le concept de la sécurité humaine**, in : Jean-François Rioux, la sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales, (Paris : l'harmattan, 2001), p.20.

خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم وفي وظائفهم.[1]

كذلك ورد في تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة أن الأمن الإنساني هو "الطفل الذي لا يريد أن يموت، المرض الذي لا ينتشر، العمل الذي لا ينقطع، توتر عرقي لا ينفجر، المعارض الذي لا يسكت، الأمن الإنساني لا يتعلق بالسلاح، لكنه يتعلق ويهتم بحياة وكرامة الإنسان.[2]

كما أكد كوفي عنان أن الأمن الإنساني له معنى واسع يتضمن بعيدا عن مجرد غياب النزاع، ليشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد، الإهتمام بالتربية، الرعاية الصحية، حماية الفرد من الإنتهازية، ضمان المواصفات المطلوبة لبلوغ احتياجات الفرد، كل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة نحو التقليل والحد من الفقر، وتحقيق التقدم الإقتصادي والحيلولة من استمرارية الصراع والحرية من الخوف freedom from fear والحرية من الحاجة freedom from want و حرية أجيال المستقبل هذا ما يؤدي إلى بناء كتلة الأمن الإنساني the interlated building of human Security ومن ثم تحقيق الأمن الوطني[3].

---

[1] خديجة محمد أمين عرفة، **الأمن الانساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية)، ص 37.

[2] Alexandra Amouyel,op cit.,p12.

[3] Wolfagang Benedlek, **human rights and human Security : challanges and prospects**, in :Alice Youtoboulos, l'état actuel des droits de l'homme dans le monde, defiset perspectives,(paris :édition A.pedone,2006),p98.

وبذلك يركز كوفي عنان على شقين لمفهوم الأمن الإنساني هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ويمثل الأخير البعد الاقتصادي والاجتماعي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا في الحماية من الفقر والحرمان الاقتصادي وحق الأفراد على التعليم والرعاية الصحية الآمنة و الدائمة أما التحرر من الخوف يمثل البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني ممثلا بالأساس في حماية الأفراد في أوقات الحروب والنزاعات.[1]

أما ماري كالدر Mary kaldor فكرة الأمن الإنساني هي محاولة ادراك طبيعة التغيرات في قضايا الأمن فهي تقوم على فكرة أمن فرد أو جماعة أو أمة يكمن في قرارات الآخرين و هذه السياسات والمؤسسات يجب أن تجد آليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات.

كذلك من التعريفات الشديدة الإتساع لمفهوم الأمن الإنساني نجد تعريف " لورا ريد "Loura Reed ومجيد تهارينين Majid Tehranian بأن الأمن الإنساني يتطلب اعادة النظر إلى الإعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بدلا من الأمن المادي للدولة. ويعرف ايمتاف أشاريا Amitav Acharya المفهوم بأنه يتكون من أبعاد ثلاثية هي التحرر من الخوف، والتحرر من المعانات في أوقات النزاعات.

كذلك تعريف لينكون شن Lincon CHen يركز مفهوم الأمن الإنساني على البقاء البشري وحرية الأفراد، فالأمن الإنساني هو الهدف النهائي للإعتبارات الأمنية كافة.

[1] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص،ص، 39، 40.

أما تعريف جانفير لينجJennifer Leaninng للأمن الإنساني فهو يدعو للتركيز على الأفراد والجماعات بدلا من الدول والأمم، فإن الأمن الإنساني مكون مهم للإستقرار والبقاء البشري.ويعرف هنزفان و ادوارد نيومان Edward New man & Hans van Ginkel الأمن الإنساني يعني الأمن الشامل والمستدام من الخوف، النزاعات، التجاهل، الفقر، الحرمان الإجتماعي، الثقافي والجوع.[1]

حسب دنيال كولار Daniel Colard أن الأمن الإنساني يؤدي إلى تطوير العلاقات الدولية من خلال دولة القانون والديمقراطية والتنمية[2]، وحماية كرامة الإنسان يتجه نحو فكرة ديمقراطية فعالة وضرورية تسمح بتحقيق التنمية، بمعنى أن الأمن الإنساني موجه نحو مفهوم جوهري للديمقراطية من خلال المشاركة في حياة الجماعة والإنعتاق من بنى السلطة القمعية سواء كانت عالمية أم اقليمية أم محلية لأجل أمن انساني ، فهو يندرج بشكل مباشر في النقاشات المتعلقة بالديمقراطية على جميع المستويات ابتداء من المستوى المحلي نحو مستوى عالمي [3].

أما كارولين توماس Caroline Tomas يشير إلى توافر الحاجات المادية الأساسية للأفراد، وتكون فيها الكرامة الإنسانية بما فيها المشاركة الفعالة في حياة الجماعة ممكنة

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 37، 38.

[2] Daniel Colard, **la doctrine de la sécurité humaine : le point de vue d'un juriste**, in :Jean-François-Riox, sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales, (Paris : l'harmattan, 2001), p.55

[3] Calorine thomas, **global governance development and human security**,(London :Pluto press, 2000),p, p.6.7.

التحقق، فالأمن الإنساني لا يمكن أن يتجزأ ولا يمكن أن يتحقق بواسطة أو من أجل جماعة معينة على حساب أخرى[1]، بمعنى أن الكفاية المادية في قلب الأمن الإنساني، فالمفهوم يضم إضافة إلى ذلك الأبعاد غير المادية تشكل كلا كافيا بعينه من الحاجات الكمية والكيفية.*

كذا أشار وزير الخارجية الكندي السابق ليوأكسوورثي Liyod Axworthy في تحليله للأمن الإنساني أنه يتضمن الأمن ضد الحرمان الإقتصادي، نوعية مقبولة من الحياة وضمان لحقوق الإنسان الأساسية[2]، أي أن اكسورثي بين أن الأمن الإنساني يركز على اشباع الحاجات الأساسية لجميع الجنس البشري بدلا من حاجات الدولة.

نجد أن الأمن الإنساني أو الأمن في مستوى الأفراد له معنى مختلف عن الأمن في مستوى الدولة أو مستوى المجتمعات ذاتها وإذا تحقق أمن الدولة والمجتمع يمكن أن يسهم إيجابيا في أمن الأفراد إلا أننا نجد أن الأمن الإنساني يمثل إعادة ترتيب العلاقة بين المجتمعات والدول والعلاقات الدولية، كما أنه يتحدث عن الملامح المشتركة للإنسانية، وحقوق

---

[1] Ibid,p7.

* الجانب الكمي(المادي)هو اشباع الحاجات الأساسية للفرد كالطعام، المسكن، الرعاية، الصحة، مسائل جوهرية لبقاء الجنس البشري، أما الجانب (المعنوي) يتعلق بتحقيق الكرامة الانسانية.

[2] الياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص،ص 44، 48.

الإنسان وحريات البشر بغض النظر عن المجتمع الذي يعيشون فيه فهو يؤكد على الاهتمام بالأفراد باعتبارهم أعضاء مجتمع انساني، مع وجود اهتمامات عالمية مشتركة.[1]

هذا يعني أن الأمن الإنساني يقدم الأسبقية للكائنات الإنسانية وعلاقاتهم الإجتماعية و الإقتصادية الى جانب أو فوق أمن الدولة، وبعبارة هايبكرHeinbecker يتعلق الأمن الإنساني بالقدرة على حماية الناس مثلما هو الشأن بالحفاظ على الدولة.

كما أن دباي توبياس Debail Tobias أن مفهوم الأمن الإنساني واسع فمن الوهلة الاولى يبدو أنه محاولة عالمية لتحقيق الامن للإنسانية وهذا الاخير حلقة مترابطة مع النظام العالمي لحقوق الإنسان[2]، هذا ما يبين أن الفرد هو المحور والمركز الذي يدور حوله الامن الانساني.

كذلك أكد هامبسون أن مفهوم الامن الإنساني مفهوم واسع حيث لا يركز على جانب واحد كالإقتصاد أو الفقر بل يركز على عدة جوانب أيضا على الجانب الإجتماعي، السياسي، كذلك الاخذ بعين الإعتبار الجانب الثقافي وقضايا الهوية وكذلك يأخذ المفهوم أبعاد مختلفة لإستراتيجية وقائية تستعمل ضد التهديدات، لذلك عرف الأمن الإنساني على أنه غياب التهديد

[1] أحمد مجدي الحجازي،**المواطنة وحقوق الانسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**،(القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، 2010)، ص150.

[2] Andrej Zwitter ,**human security law and prevantion of terrorism**,1st ed(USA: routledge published,2011),p.7.

في جوهر أهمية قيمة الإنسان، الذي يتضمن خاصة أمن الافراد المادي والمعنوي والجزء الرئيسي هو أمن شعب العالم بطريقة أفضل[1].

بالنسبة لأصحاب المعنى الواسع لمفهوم الأمن الانساني، أن هذا الأخير هو مفهوم شامل ودقيق ويعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن ويأخذ في الحسبان جميع المشكلات التي تهدد مستقبل البشرية وبالتالي فكل الصعوبات التحليلية التي تنتج عن ذلك لا يمكن انكارها أو تجنبها أيضا[2]، من خلال تلك التعريفات للمفهوم قدمت تعريفات تندرج ضمن التصور الضيق للمفهوم، حيث أن تعريف الامن الانساني يشمل كل ما يهدد أمن الافراد يجعل المفهوم يفقده معناه[3]، وهو ما عمق صعوبة الربط بين الابعاد والمضامين المختلفة للأمن الإنساني وترتيبها في اطار تحليلي واحد ومع ذلك برر أصحاب المعنى الواسع للامن الإنساني شمولية المفهوم في انه يعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن، و ياخذ في الحسبان جميع المشكلات والمخاطر التي تهدد مستقبل البشرية.

2- المقاربة الضيقة لتعريف الأمن الإنساني:

في المقابل وعلى خلاف المقاربة الواسعة لتعريف الأمن الانساني يقدم مجموعة من الباحثين تعريفا ضيقا يناقش ضعف المعنى الواسع وقيم تحليله وكذا افتقاره للدقة والوضوح[4]،

---

[1] Ibid,p9.

[2] Stephane de la pechadier, op cit.,p80.

[3] خديجة محمد أمين عرفة، المرجع السابق الذكر، ص 40.

[4] Alice Edwards and Carla Ferstman, **human security and non- citizens-law policy and international affairs**, 1st ed,(Combridge: Combridge university press, 2010),p29.

من خلال الإشارة إلى ان تعريف الامن الانساني يشمل كل ما يهدد أمن الافراد وهذا ما يفقد المفهوم معناه، وعليه سنقوم بعرض وجهات النظر المتبادلة فيما يلي:

يعتبر ماكفارلان Macfarlan ان التعريف الواسع هو مجرد قائمة للتسوق shoping list تضم كافة الامور التي يمكن أن تهدد أمن الأفراد مما يجعله يضم مجموعة من القضايا ليس لها صلة ضرورية بالمفهوم، وأنه لا يوجد سبب حقيقي يبرز الامن الإنساني كتعريف واسع ذا قيمة تحليلية لإعادة بناء التنمية الانسانية، لأن التعريف الواسع يصعب من مهمة صياغة اولويات السياسة بينما تملك المقاربة الضيقة قدرة كبيرة على صياغة الاجندة[1]*.

أما كروز krause بين أنه إذا رغبنا في دراسة الترابط بين الحرب والفقر والحكم الراشد فإنه يستوجب التعامل مع كل هذه العناصر بشكل منفصل لغرض التحليل الذي يحدد المتغيرات التابعة والمستقلة وفحصها بدقة، فأي بحث يخلط بين هذه المتغيرات يجعل التحليل السببي مستحيلا فحسب رأيه أن المفهوم الذي يطمح لتفسير كل شيء فهو لا يفسر اي شيء،

A concept that aspires to explain almost everything explains nothing[2]. في نفس السياق يؤكد رونالد باريس Ronald Paris على الغموض الدائر حول مفهوم الامن الإنساني و ما يثير هذه المسالة صعوبة الدراسة الاكاديمية في التمييز بين مكونات المفهوم لأن تحديد

[1] Alexandra Amoyel, op cit . p 13.

* أي أن الأجندة تبرز في الربط بين الأمن الانساني وشق متمثل في الحماية من النزاعات المسلحة بحيث يصبح الأمن الانساني مرادفا لحماية الأفراد من الحروب والصراعات بحيث يصبح المطلوب على المستوى الرسمي هو البحث عن آليات لحماية الأفراد من تلك الأنماط من مصادر التهديد.

[2] Ibid, p14.

العلاقات السببية يصبح بذلك مستحيلا وكذا بالنسبة لعميلة صنع السياسة،[1] ويحدد أن مصطلح الأمن الإنساني بكونه مصطلح واسع ويتضمن العديد من المسائل، مما يجعله يشتمل على الكثير من الأبحاث حول التهديدات غير العسكرية لأمن الأفراد والجماعات[2].وبالنسبة لأندرو ماكAndrew Mack يؤكد أن ضبابية المفهوم من خلال الإشارة إلى مصادر التهديد الأساسية للأمن تتبع من الصراعات داخل الدول وليس بين الدول.[3]

و يعتقد أصحاب التصور الضيق أن توسيع مفهوم الامن الإنساني أدى إلى ادراج شبكة من الفاعلين المتعددين تمتد من الافراد الى الكيانات فوق الوطنية، الامم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، فإن الأمن الانساني الواسع يتطلب أدوار متعددة لفاعلين متعددين وعلى مستويات متعددة المحلية، الوطنية، الإقليمية، والعالمية ولمواجهة مختلف التحديات وهو ما يثير برأيهم مشكلة التنسيق بين هذه التفاعلات.

من جهة اخرى يرى اصحاب التصور الضيق أن الامن بشكله الموسع يصعب تطبيقه عمليا لأنه يحدد الاولويات التي تفرضها الطبيعة الاستعجالية للتحديات وتعتبر هذه القضية مهمة بالنسبة اليهم على أنه توجد أجندة أو برنامج واحد وفاعل متجانس واحد لا يستطيع تحديد

[1] Ibid.
[2] Charles Philippe, David jean jaques Roche**, théories de la sécurité : définition, approches et concept de la sécurité international(**Paris : édition Montchrestien2002 ,)p112.
[3] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص 41.

الأولويات لكنه في حالة المقاربة الموسعة توجد شبكة من الفاعلين المتعددين غير المتجانسين يملكون مصالح وأهداف مختلفة[1].

على خلاف ما يحدده أصحاب التصور الواسع من أنه يسمح لهؤلاء الفاعلين بالعمل معا حول العديد من القضايا، تعتبر شهربانوتاجباكش Shahrbanou Tajbakhsh أن التدخل بين مختلف التهديدات التي يواجهها الفرد يصعب عملية ترتيبها حسب الأولوية أو الأهمية مما يعني أنه لا يمكن مواجهة عنصر تهديد واحد بمعزل عن العناصر الأخرى غير أنه يؤكد أن التصور الواسع للأمن هو وحده الكفيل بتقديم لغة وتحليل يأخذ في الحسبان كل المشاكل الإنسانية.[2]

وقد تبنت كندا في تقرير لجنة ICISS بعنوان مسؤولية الحماية تعريفا ضيقا للأمن الإنساني، وهو التحرر من التهديدات الواسعة لحقوق سلامة وحياة الأفراد ما يعرف بالتحرر من الخوف، وذلك بالتركيز على العنف الجسدي المباشر والمتمحور حول التهديدات التقليدية كالنزاعات المفتوحة، والحروب حيث يكون المكون الأساسي للأمن الإنساني أمن الأفراد في تهديد الحياة، والصحة وسبل العيش والسلامة الشخصية والكرامة الإنسانية مهددا بالاعتداء الخارجي، كذلك بسبب عوامل داخلية بما فيها قوات الأمن بالنسبة لأكسورثي يشمل الأمن

[1] Alexandra Amoyel,op cit ,p16.
[2] Stephane de la peshadière, op .cit,p80.

الإنساني الأمن من الحرمان الاقتصادي والمستوى المعيشي المقبول، وضمان حقوق الإنسان الأساسية.[1]

ضمن هذا الاطار، لتنظيم أدبيات الأمن الانساني جمع أوسلر هومبسن Osler Hamoson مختلف التعريفات التي تناولت المفهوم في مثلث مشكل من أضلاع مترابطة: سلامة الفرد(التحرر من الخوف)، المساواة والعدالة الاجتماعية(التحرر من الحاجة)، الحقوق وحكم القانون(الحرية) والتي تحقق بواسسطة الوقاية من النزاعات، التنمية الانسانسية وحقوق الانسان، تهتم المقاربة الموسعة للأمن الانساني بضمان الأمن للأفراد، بينما تركز المقاربة الضيقة على المحافظة على حياة الأفراد بأقل الامكانيات، ضمن استراتيجيات على المدى الطويل، وبين هذين التوجهين يكمن توجه حكم القانون الذي لا يعطي تعريفا خاصا، أنظر الشكل أدناه

[1] Caroline Tomas, global governance, op. cit, p5.

الشكل رقم(1): مثلث همبسون لتعريفات الأمن الانساني

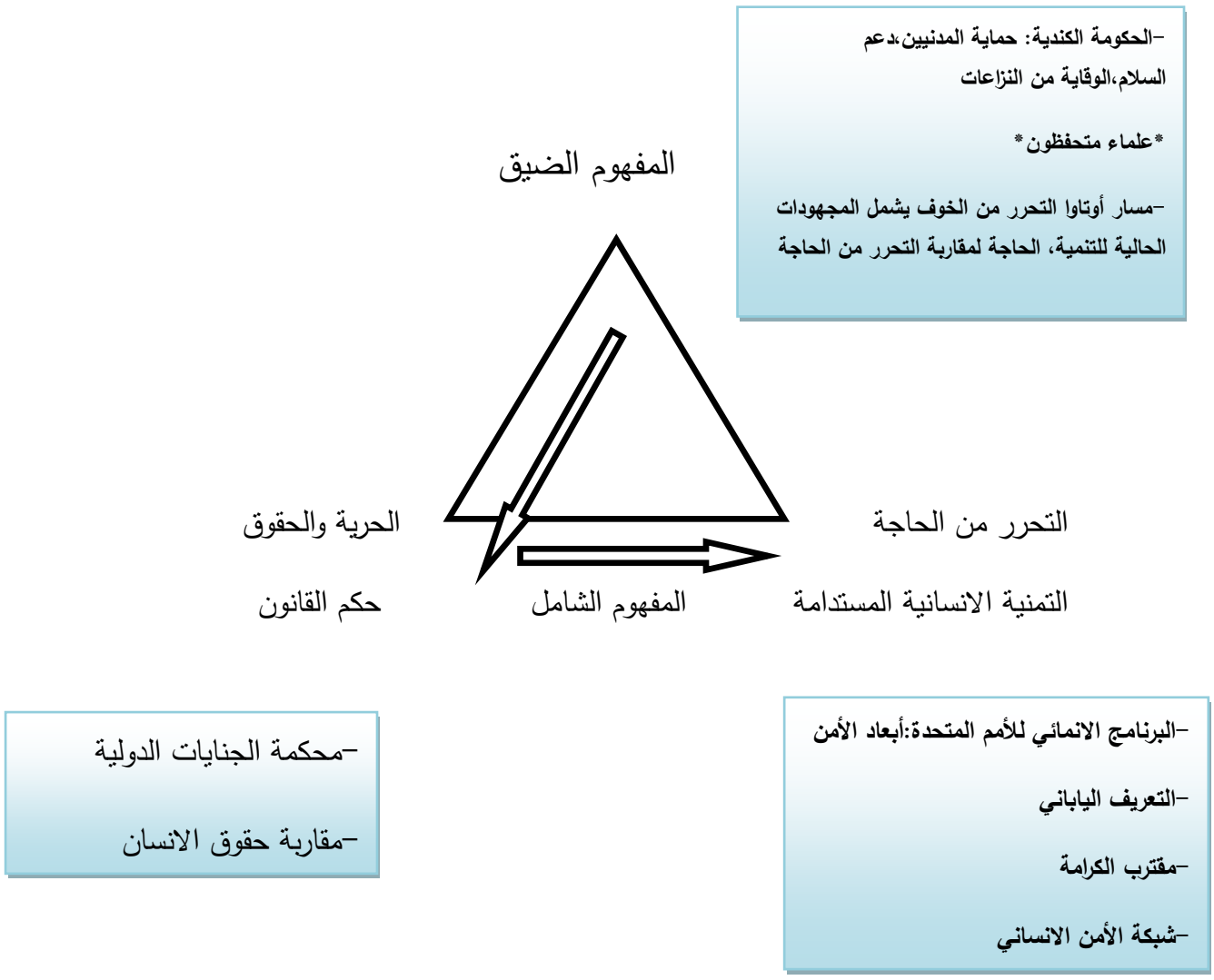

المصدر: Shahrbanou.Tadjbakh and Anuradha m.chenoy.[1]

*لينكون شان، ادوارد نيومان(جاذبية قيمية، ضعف تحليلي)كيث كراوز(مفهوم مفتاحي إذا حدد)،لويد أكسورثي(السياسة الخارجية الكندية).

في مقابل هذه الصعوبات في تحديد مفهوم الأمن الانساني، ووضع اطار تحليلي ملائم له يسعى بعض الأكاديميين إلى إيجاد أطر تحليلية أكثر مرونة يمكن للفاعلين فيها أن يعملوا

[1] Shahrbanou.Tadjbakhs and Anuradha m.chenoy, **human security: concept and implication**,1st ed(UK:roitledge,2007)p51.

معا على قضايا مختلفة ومتشابهة، من هذه الأطر الاطار الذي قدمه "تايلور أوون" Taylor Owen الذي يهدف إلى التوفيق بين التصورات الموسعة والضيقة للأمن الانساني وتوفير المرونة اللازمة للتحليل وتحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت طائلة التهديدات والمخاطر[1]، وقد نجح هذا الاطار إلى حد ما في تجاوز الصعوبات التي يواجهها الأمن الانساني خاصة مسألة تحديد العلاقة بين الأبعاد وتحديد الأولويات.

من جهة أخرى اقترح كل من كينغ وموراي King and Murray تعريفا للأمن الانساني يتميز بالبساطة والدقة والقابلية للقياس:" عدد السنوات المستقبلية التي يقذيها الأفراد خارج حالة الفقر العام generalized povery " ويبينان أن هذا الأخير الفقر العام يحدث عندما يقع الفرد تحت عتبة أي مجال أساسي من مجالات رخاء الانسان.[2]حاول هذا التعريف التخلص من نقائص مفهوم الأمن الانساني من خلال تحديد المؤشرات التي تمكن من قياس عوامل أمن الأفراد ومعرفة المستويات التي يصبحون فيها من وضعية اللأمن، يعتبر الفقر العام تصنيفا معقولا لهذه المؤشرات.

[1] Taylor Owen, human security conflict critique and consenus: colloquium remarkers and proposal for a threshold- based definition, **security dialogue**, vol 35.n[3], (September 2004),pp,373,387.

[2] رضا دمدوم، قراءة في مفهوم الامن الانساني، وقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 246.

ج: بأي فواعل ووسائل يحقق؟

أكد مفهوم الأمن الانساني أنه لا يمكن مواجهة أي تهديد بصفة مستقلة، حيث أن الفواعل والوسائل الممكنة للتهديدات المذكورة مترابطة ومتداخلة بشكل عميق في السياق العالمي، الذي فقدت فيه الحدود الوطنية والسيادة كثيرا من أهميتها وعليه لا ينبغي معالجة حالة انعدام الأمن من خلال الحلول العسكرية القصيرة المدى ولكن بإستراتيجية شاملة بعيدة، تلتزم التنمية وترقية حقوق الانسان وتعزيز السياسات العامة وجهود بناء الدولة.[1]

لم يعد اللأمن إذن متعلق بالسلامة الجسدية للفرد بل يتعلق بمحورية الفرص في الحصول على الصحة، التعليم، الحقوق المدنية والسياسية والفرص الاجتماعية والاقتصادية و يتطلب الأمن بناء على ما تقدم العمل ضمن استراتيجية شاملة طويلة المدى تحقق التنمية وترقي حقوق الانسان.

لقد عمل الأمن الانساني التأكيد على أنه لا يمكن مواجهة أي تهديد بصفة مستقلة، فالأمن الانساني يعني امكانية ممارسة العمل في بيئة آمنة والحصول على العمل والمشاركة في العملية السياسية والقدرة على اختيار تعليم جيد وحياة صحية وأن تجتمع كل هذه الأبعاد مع الاطمئنان بأن الأفراد يعيشون في مأمن.بناء على هذا المنظور تتبلور حول ملامح سياسية و جهود لبناء قدرات الدولة تستهدف تقليص المحركات (البواعث) المحلية والوطنية لتهديد الأمن وتجمد شرارتها في المقام الأول.

[1] Shahrbanou.Tadjbakhs and Anuradha m.chenoy, op cit.pp 30,31.

اتساقا مع التعريفات التي طرحت حول مفهوم الأمن الانساني يلاحظ مايلي:

- اتفاق كافة التعريفات على االفرد كوحدة تحليل أساسية، واتخاذ أمن الفرد محور الاهتمام الأساسي.
- مصادر تهديد الأفراد تتسم بالتنوع الشديد.
- الاتفاق على الأهمية الشديدة للمفهوم في ضوء التحولات التي شهدها عالمنا اليوم.[1]

على هذا الأساس ارتأينا أن نقدم تعريفا اجرائيا للأمن الانساني على أنه الوصول إلى حالة من الطمأنينة بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد من الخوف (القهر، العنف) و الحاجة(الحرمان، عدم التمكين الاجتماعي)، عن طريق تحقيق معادلة قوامها الاعتراف بحقوق الأفراد وتمكينهم منها وخلق ديناميكيات تُدمج الفرد ضمن الأولويات السياسية(على المستوى المحلي، الاقليمي، الدولي)، وعليه فالأمن الانساني جوهره الفرد.

ثانيا: علاقة الأمن الانساني بالمفاهيم المتصلة.

يتداخل ويتشابك الأمن الانساني في منطلقاته مع حقول بحثية أخرى أبرزها حقوق الانسان Human right التنمية الانسانيةHuman denvelopment التدخل الانساني Humanaritarian

[1] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص 43.

intervention الحكم الراشدGood governance وهو يستلزم مقاربة كلية Holistic approche[1] لتبيان وابراز البنية العلائقية فيما بينها وهو ماسيتم الفصل فيه فيما يلي:

1-العلاقة بين الأمن الانساني وحقوق الانسان:

توجد صلة وثيقة بين الأمن الانساني وحقوق الانسان على اعتبار أن محصلة تركيز كلا المفهومين هو الفرد كمركز للتحليل[2]، ولإدراك هذه العلاقة تثار العديد من الاشكاليات حول نقاط التلاقي الممكنة بين المفهومين:

أ: مركزية حقوق الانسان في الأمن الانساني: تعتبر حقوق الانسان مركزية إذ يعد الانسان في الأمن أحد الحقوق الأساسية في هذا السياق [3]، وبالتالي فإن الأمن الانساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الانسان بربطها بمفاهيم كينونة الانسان وكرامته وحق الأجيال في البقاء في عالم ايكولوجي وصحي(حقوق الجيلنة والأمن المستدام)[4] أي أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأمن الانساني كتحرر من الخوف وحقوق الجيلنة أو حقوق الانسان الواردة في الجيل الأول(الحقوق المدنية والسياسية)، اندماج الجيل الثاني لحقوق الانسان(الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) مع التحرر من الحاجة إلى جانب توافق حقوق الجيل الثالث المطالب

---

[1] Wolf gang bendenk,op cit, p99.

[2] Andrej Zwitter, op cit, p 24.

[3] محمد أحمد عي العدوي، **الأمن الانساني في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، في: أحمد مجدي حجازي، المواطنة وحقوق الانسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة (القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع 2009)، ص 141.

[4] أمحند برقوق، الأمن الانساني مقاربة ايتمو-معرفية، تم تصفح الموقع يوم 2012/09/12 على الساعة 5:01
http://berkouk-mhand.yolosite.com

الاجتماعية والثقافية مع الحق في التنمية والصحة والبيئة والتي تدور كلها حول كرامة الانسان Human dignity[1] يتمحور الأمن الانساني وحقوق الانسان حول كرامة الانسان.

بالاضافة لذلك تطرح مسألة مركزية حقوق الانسان في مفهوم الأمن الانساني السؤال التالي: ما الذي ينبغي عمله لترقية الأمن الانساني من خلال حقوق الانسان؟ الجواب على هذا السؤال من خلال مهمة تعزيز وحماية حقوق الانسان في عالم يتميز بالاستبداد وانتشار الفقر، الصراعات، الهجرة غير الشرعية المتجارة بالانسانtrafficking in human لذلك لا يجب تهميشها في مناقشة الفرق بين الأمن الانساني وحقوق الانسان.[2]

على ضوء هذه الاعتبارات يشكل الأمن الانساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق المسائل بطمأنينة ليس باستخدام منطق الادارة العقلانية للتسلح أو اللاحرب بل عن طريق تحقيق معادلة تجمع بين الاعتراف بالحقوق وتمكين الانسان منها (النصوص الدولية او الجهوية أو الوطنية) والانتفاع بها.[3]

ب: القيمة المضافة للأمن الانساني والتي تميزه عن حقوق الانسان

إذا كانت منطلقات الأمن الانساني متداخلة بشكل كبير مع حقوق الانسان إلى حد التماهي(الأمن الانساني هو حق انساني /الأمن الانساني بمفهومه الواسع التحرر من الخوف

[1] Wlfeg Gang Bendenk, op cit, p100.
[2] Racharma Betrand G,**the security council and the protection of human rights**,(USA :martinus nijhoff publishers,2002, p12.
[3] أمحند برقوق ، المرجع السابق الذكر.

والتحرر من الحاجة كمفاهيم تحتل الصدارة في المنظومة العالمية لحقوق الانسان وأجندة الأمن الانساني على حد سواء فإن هذا يطرح اشكالية جدوى الحديث عن الأمن الانساني.

لذلك نجد جارد أوبرلينر Gerd Oberleitner ناقش وحلل العلاقة بين مفهوم الأمن الانساني والأمن الشخصي والأمن المجتمعي والأمن الدولي وطرح سؤال هل الأمن الانساني هو مجرد حق من حقوق الانسان؟ وخلص أن هناك علاقة بينهما، إلا أن مفهوم الأمن الانساني يختلف ويتباين عن حقوق الانسان حيث أن الأمن الانساني إلى جانب الحقوق والقدرات والحاجات الأساسية يشمل التهديدات التي لم تعن بها حقوق الانسان كالكوارث الطبيعية ntural disaster، وامتداد التهديدات من الدولة والفواعل غير الفواعل غير الدولاتية non-state على حد سواء، متجاوزا بذلك الفصل بين العام والخاص الموجود في حقوق الانسان فهذه الأخيرة من الأمن الانساني human right are part of human security.[1]

وأكد هامبسون أن الأمن الانساني لا يقتصر فقط على ضمان حقوق الانسان، بل يحاول فهم مصادر التهديدات المختلفة لهذه الحقوق وأنواع الترتيبات والمؤسسات الحكومية اللازمة لاستدامتها مثل تركيزه على أهمية دور الفواعل غير الدولاتية في تكريس هذه الحقوق.[2] ناهيك عن مساهمته في توسيع نقاش حقوق الانسان وتقديم قضايا جديدة مثل التدخل الانساني، بموجب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان واستخدام القوة، اذا عن طريق تحديد

[1] Andrej Zwitter, op cit, pp 24,25.

[2] Parinaz Kermani, the human security padigm shift: from an expontion of security to an extension of human right, **revue de la securité humaine/human security journal**-issue1-(April 2006) ,p28.

الأمن الانساني لمجموعة التهديدات والواجبات، تم وضع الحقوق في المحك في حالات معينة وتوفير طبيعة وضعية اعتبارات في الحياة الانسانية، ذلك أن حماية الأمن هو الجوهر الأساسي لجميع الانسانية.[1]

من ناحية أخرى يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الانساني أنه يخطو خطوة أبعد من مفهوم حقوق الانسان، وذلك فيما يتعلق بكون مفهوم حقوق الانسان يأخذ شكل المطالبات القانونية، ويرتكز على مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية و الاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، فإننا في المقابل نجد مفهوم الأمن الانساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب ووضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الانسانية.[2]

تأسيسا على ماسبق، يمكن تلخيص المضامين المختلفة للعلاقة بين الأمن الانساني وحقوق الانسان كالتالي:

- الأمن الانساني وحقوق الانسان كلاهما يعزز الآخر من خلال أن الأمن الانساني يساعد في تحديد الحقوق المعرضة للتهديد، وحقوق الانسان تساعد على الاجابة على سؤال لماذا ينبغي تعزيز الأمن الانساني؟
- المقاربة المرتكزة على الحقوق توفر الأساس المعياري والمفهوماتي للأمن الانساني فهي أساس الحياة الكريمة والأمن والرفاه.

---

[1] Andrej Zwitter, op cit, p 26.
[2] Parinaz Kermani,op cit, p 27.

- غالبا تكون انتهاكات حقوق الانسان الاسباب الرئيسة في النزاع وفي هذه الحالة يكون اللأمن والاستقرار العنصران الأساسيان في المقاربة التي ترتكز على التهديدات لتفسير الأمن الانساني على اعتبار أن الأمن الانساني يوفر الاطار التحليلي للصلات والروابط السببية بين مختلف التهديدات في حالة غياب حقوق الانسان وبالتالي احترام حقوق الانسان يقلص احتمالات حدوث النزاعات والأمن الانساني.[1]
- يتمحور كل من المفهومين حول حلقة واحدة كرامة الانسان .

ثانيا: علاقة الأمن الانساني بالتنمية الانسانية.

لقد ارتبط مفهوم الأمن الانساني بتقرير التنمية الانسانية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، والذي أكد على ضرورة توسيع نطاق الأمن أفقيا ليشمل التهديدات غير التقليدية وتعميقه عموديا ليشمل موضوعات مرجعية بعيدا عن أمن الدولة مع التركيز على الأفراد، وبالتالي الاهتمام بالتنمية بأبعادها المختلفة خاصة الانسانية منها في الدراسات الأمنية.

في هذا السياق أكد غاسبر Gasper بأن لغة الأمن الانساني تتبنى فكرة الاحتياجات الانسانية تحت تسمية جديدة للأمن، فإذا كان الموضوع الأساسي للتنمية هو الرفاه فإن الأمن الانساني يركز على أمن مكاسب التنمية،[2] وبالتالي فإن الأمن الإنساني يقدم قيم نظرية

[1] Seideusticker.E, human security, human right and human development, paper presented at Harvard Kennedy school, februray(2000),p23.
[2] Shahrabanou Tajbakhsh and Anuradha M.chenoy.op cit, p105.

وتطبيقية لتحليل التنمية والتأكيد على الأمن لتعزيزها وتدعيم حرية تصميم استراتيجيات التنمية الانسانية[1].

كذلك يركز أمارتيا سان على الفرد، ويعادل بين مفهوم الخيارات choise والحرية fredoom ويعتبر التنمية الانسانية هي عملية process لتوزيع خيارات الفرد ليعيش حياة قيمة وكذا الحريات المتاحة للأفراد، بهدف تحقيق التنمية عن طريق محاربة الفقر وتأمين الحريات الأساسية[2]، مما يجعل الأمن الانساني والتنمية الانسانية يلتقيان في نقطة جوهرية تتمثل في التخلص من دائرة خطر كل من الخوف والفقر والسعي نحو تحقيق تحرر الأفراد من الحاجة.

بالإضافة لذلك يعتبر الأمن الانساني مرادفا للتنمية الانسانية حيث يتضمن المفهوم أبعادا للارتقاء بأمن البشر، تتشابه مع الأبعاد الخاصة بتحقيق التنمية، إلا أن المفهومين مختلفين، رغم أن مفهوم الأمن الانساني قد تراكم من خلال أدبيات التنمية الانسانية،[3]وعليه سنوضح أبرز نقاط الاختلاف بين المفهومين:

-إذا كانت التنمية الانسانية تعني توسيع نطاق الخيارات المتاحة للأفراد، فإن الأمن الانساني يعني القدرة على الاختيار بين هذه البدائل في بيئة آمنة، وعليه يصبح الأمن الانساني شرط مسبق للتنمية الانسانية في نفس الوقت ضمانا لاستدامتها.

---

[1] Talita Yamachiro Fordelone and Robert Schutte ,development at crossoads:on pilfalls of economic development and merit of human security**, revue de la securité humaine/human security journal**, issue 3,(February 2007)pp73,74.,

[2] Ibid, p 69.

[3] أحمد مجدي حجازي، المرجع السابق الذكر، ص150.

-يختلف كل من المفهومين في تحديد الأولويات، إذ يعطي مفهوم التنمية الانسانية الأولوية لتحقيق النمو مع المساواة في حين نجد الأمن الانساني يركز على كيفية ايجاد بيئة آمنة تمكنها من مواجة التحولات الاقليمية والعالمية دون الاضرار في الوقت ذاته بأمن الأفراد لابقاء على حد أدنى من الأمن والرفاه.[1]

الجدول(1): مقارنة بين الأمن الانساني والتنمية الانسانية.

	الأمن الانساني	**التنمية الانسانية**
مستوى التحليل	الافراد	الأفراد
المقاييس	متعدد الأبعاد والترابط بين المكونات: الأمن،حقوق الانسان، التنمية الانسانية	متعدد الأبعاد و الترابط بين المكونات والأهداف السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية.

[1] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص ص ، 67، 68.

المجال	حماية حياة البشر وتمكين الأفراد من ممارسة الخيارات المتاحة بطريقة تتسق مع تحقيق الأمن الانساني على المدى الطويل حماية من انتهاكات حقوق الانسان وضمان الاستمرارية واستدامة الفرص وسبل العيش وقواعد الكرامة الانسانية	عملية توسيع نطاق خيارات الأفراد و الفرصة بصفة عامة.
تأكيد الوقاية	مباشرة وقصيرة المدى و التركيز على الوقاية من النزاعات	غير مباشرة وعلى المدى الطويل التركيز على تعزيز التنمية
المدى الزمني	على المدى القصير أعمال اغاثة كأحد الجوانب الهامة(جهود حفظ السلام)	المدى الطويل من خلال التأسيس وبناء القدرات لتحقيق التقدم والازدهار

المصدر : Talita Yamachiro Fordelone and Robert Schutte[1]

في نفس السياق تشير Shaharbanou Tadjbakhsh إلى القيمة المضافة للأمن الانساني فهو واسع النطاق يقدم أبعادا تتجاوز حقوق الانسان و التنمية الانسانية، حيث أن الأمن الإنساني يشترك مع حقوق الانسان في المخاطر المتعلقة بحماية الحريات والكرامة الانسانية، وتشترك حقوق الانسان في تهديدات الأمن الانساني، والقيمة المضافة تجلت في حماية الأفراد من تهديدات شاملة وكذا تحديد الحقوق محل الخطر إلى جانب ترسيخ الحقوق. وفي نفس هناك

[1] Talita Yamachiro Fordelone and Robert Schutte , op cit; p 74.

مجال للتقارب بين الأمن الانساني و التنمية الانسانية باعتبار أن الفرد هو الهدف النهائي .و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2): قيم مقاربة الأمن الانساني.

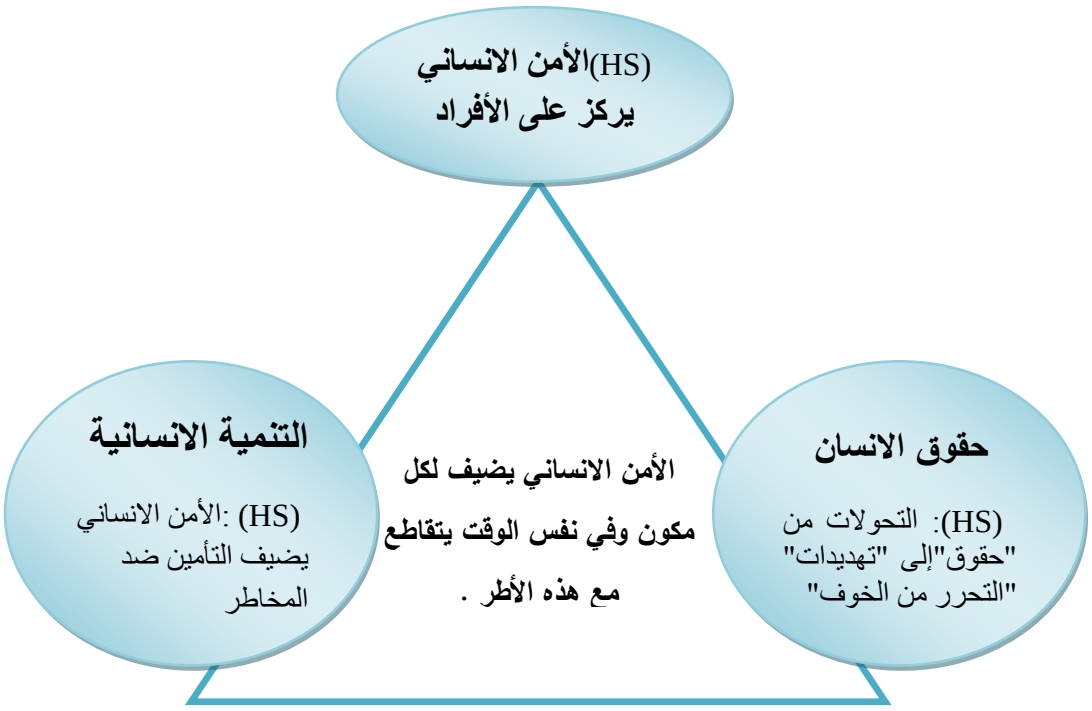

المصدر: Shaharbanou Tadjbakhsh[1]

ثالثا:العلاقة بين الأمن الانساني والتدخل الانساني.

يمثل الفرد القاعدة وحدة التحليل الأساسية لاستيعاب وإدراك الأمن الإنساني ويؤسس على ذلك أن أمن الدولة على قدر أهميته ليس كافيا بتحقيق أمن الفرد، ففي بعض الحالات تعجز الدولة عن الاضطلاع بمهامها الأساسية بحماية الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك

[1] Shaharbanou Tadjbakhsh, Human security twenty years on, paper Noref expert analiysis: Norwegian peace building, (26 june 2014), p3.

وقد تتحول أيضا ضد أمن مواطنيها مما يؤدي إلى تدخل المجتمع الدولي، وعليه يبرز الأمن الانساني كمقاربة لدراسة التحول بين واجب التدخل duty to intervene إلى مسؤولية الحماية responsibility to protect ومساعدة الشرعية الدولية على ذلك[1].

كما يثير تحديد مفهوم الأمن الانساني في سياق علاقته بمفهوم التدخل الدولي الانساني اشكالية مهمة تتمثل في أن التدخل الانساني وإن كان يتضح من المفهوم محكوم باعتبارات انسانية بالأساس، إلا أن الممارسة الفعلية للمفهوم في فترة مابعد الحرب الباردة أثبتت أن التدخل الانساني أصبح الآن محكوما باعتبارات سياسية اقتصادية واستراتيجية، وبذلك أضحى مفهوم الأمن الانساني يمثل عنصرا مهما في سياق الجدل الدائر حول فكرة التدخل الدولي الانساني.[2]

أما عن حدود التباين بين المفهومين فيمكن تمييزها عبر حالات التدخل الإنساني والذي يرتكز على تدعيم التحرر من الخوف وتكريس حقوق الإنسان من خلال السعي لوضع حد لحالات فقدان الحياة[3]، من جهة أخرى فإن الطريقة الأساسية التي يمكن أن يتجاوز بها اشراك الأمن الانساني التدخل الانساني هي معالجة مجموعة واسعة من التهديدات لأمن الأفراد، ومن ثم يمكن أن تمنح مقاربة اشراك الأمن الانساني دورا أكبر في تحقيق التحرر من الحاجة في

---

[1] Fairlie Jensen, the practice of human security theory a cace study ofUS an EUpolicy in middel east and North Africa, **revue de la securité humaine/human security journa**l, issue1,(june2006), p36.

[2] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص ص، 68، 69.

[3] Shahrbanou Tajbakhsh and Anuredha M.chenoy, op cit, p 185.

المقابل لا يعالج التدخل الانساني مشكل المسؤول عن حماية الأمن الإنساني وكذا البحث عن جذور الأسباب root case (الفقر، غياب العدالة، الكوارث الطبيعية، الفساد وعم فعالية الحكومة، انتهاك حقوق الإنسان التهميش)،[1] وكذا التركيز على اشراك الأمن الانساني يكون وقائي بدل التعامل مع الأزمات.

رابعا: الأمن الانساني والحكم الرشيد.

يعبر الحكم الراشد*عن صيغة جديدة للحكم، تقوم على تضافر جهود ثلاثي القطاع الحكومي(الفاعل السياسي) والقطاع الاقتصادي(الفاعل الاقتصادي)، والقطاع الثالث(المجتمع المدني(الفاعل الاجتماعي)، والتركيز على معايير تشير لتلك المؤشرات التي تجعل من القواعد والمؤسسات والعمليات المتعلقة بممارسة السلطة في الدولة تتسم بالرشادة والجودة أهمها: المشاركة والتداول، الكفاءة والفعالية، المشروعية والشفافية، المساءلة والمحاسبة، المواطنة ودولة القانون.[2]

بالاضافة لذلك، يقوم الحكم الراشد على مراعاة الاعتبارات الإنسانية وتتمثل في العلاقة بين المفهومين في أنه بينما يرتكز مفهوم الأمن الانساني على تحقيق الأمان والرخاء البشري،

---

[1] Andrej Zwitter, op cit p 32.

* مفهوم الحكم الراشد لم يبدأ مفهوما نابعا من الحقل الأكاديمي وإنما طرحته المؤسسات الدولية وتحديدا البنك الدولي، وقد اقتصر مضمون الحكم الراشد في البداية على جوانب اقتصادية ادارية و تقنية، ثم أصبح يشمل الأبعاد الاجتماعية(تشجيع المجتمع المدني، نشر قيم التسامح، تعزيز مؤسسات الديمقراطية)، وفي نهاية التسعينيات بأ يركز على الأبعاد السياسية(دولة القانون، احترام حقوق الانسان، المشاركة الشعبية).

[2] محمد بلغالي: الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية،"حالة الجزائر"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**،(الدار الخلدونية للنشر والتوزيع) العدد 14،(مارس 2011)، ص ص ، 50، 52.

نجد أن مفهوم الحكم الراشد ينصرف لإيجاد مجموعة من القواعد العامة التي تتعامل مع قضايا الأمن الانساني في هذا الصدد، ومن ثم فكلاهما يكمل الآخر[1].

بصفة عامة فإن الحكم الراشد لا يقتصر على المستويات المحلية فحسب بل يشمل المستويات الاقليمية والعالمية، وهو ما يتطلب اصلاح ما تعانيه المستويات الثلاث من خلل في سبيل تحقيق الأمن الإنساني إذا على المستويات المحلية فإن جزءا كبيرا من مشكلات الأمن الانساني يكمن علاجها في اصلاح الأوضاع المختلفة على المستوى الداخلي، التي يتطلب التعامل معها وجود ادراك بكافة أبعادها وتداعياتها بما يسهم في التخفيف من حدتها.

أما المستوى الاقليمي يقصد بمفهوم الحكم الراشد كإطار لتحليل الأمن الانساني و التركيز على تقوية المؤسسات الاقليمية في التعامل مع المشاكل ومصادر تهديد الأمن الانساني خاصة مع المنظمات الاقليمية تتسم بالفعالية في التعامل مع غالبية مشكلات الأمن الانساني التي تتسم في معظمها بأنها ذات طبيعة متداخلة ومتشابكة ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بمفردها.

أما بالنسبة للمستوى الثالث ليمثل هذا الاطار من الحكم الراشد كمدخل لتحقيق الأمن الانساني فيبرز من خلال التركيز على الاصلاح المؤسسي، انشاء مؤسسات على المستوى العالمي كفيلة بالتعامل مع مصادر تهديد الأمن الانساني وكذلك إصلاح نظام المساعدات الدولية، الذي يعد من القضايا المهمة والمؤثرة في التعامل مع مشكلات الأمن الانساني في

[1] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص 71.

الوقت الراهن.[1]من هذه الزاوية يمكن النظر إلى العلاقة بين الأمن الانساني والحكم الراشد على أنها علاقة تكامل، في نفس الوقت يستخدم الحكم الراشد كأداة لترقية وتعزيز الأمن الانساني في جميع أبعاده.

المطلب الثاني: تحول مضامين الأمن-من الأمن الصلب إلى الأمن اللين-الأمن الإنساني-

لا يعتبر التركيز على الفرد كوحدة تحليلية أساسية جديدا، بل من الناحية التاريخية أثاره العديد من المفكرين كهوبز Hobbes، غروشيوس Groutius، وجينتلي Gentli،جون لوك Lucke ، وكانط Kant،* وكذا من الناحية الواقعية ساهمت العديد من الأحداث على الساحة الدولية في التركيز على الفرد ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الانساني في الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 Universel declaration of Security، لكن السؤال الذي يطرح لماذا الآن؟ لماذا هذا التغير والتحول من الدولة نحو الفرد كمؤشر ومرجع للأمن؟[2] على ضوء هذه الأسئلة نُجمل الظروف التي أدت إلى طرح مفهوم الأمن الانساني:

---

[1] المرجع نفسه، ص ص، 72، 73.

*حيث أن الفرد انضم إلى الجماعة ثم الدولة لزيادة نصيبه من الأمن مقابل التنازل عن جزء من حريته وذلك حتى يكفل له الأمن بواسطة هذا الكيان الذي تم انشاؤه بموجب العقد الاجتماعي التخيلي فيما بين الأفراد لتكوين جماعات ثم لانشاء دول.

[2] Alexandra Amoyel, op cit, p11.

أولا: نهاية الحرب الباردة وتحول خطاب الأمن:

بوضوح مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية Bipolar politics وسقوط الاتحاد السوفياتي وديناميكية العلاقات الدولية، تغيرت سياسات الحرب الباردة التي سيطر فيها براديم الواقعية والسيادة والمصالح الوطنية والقوة العسكرية، وعليه تحول خطاب الأمن Transition Security discource نتيجة التحديات والتهديدات التي طرحتها فترة ما بعد الحرب الباردة من مثيل الفقر، الكوارث البيئية، الصراعات العسكرية الداخلية، والإرهاب الدولي[1].

في نفس السياق، فإن التحولات الي تلت الحرب الباردة كانت نتيجة تحولات أعمق وأكبر مست بنية النظام الدولي أولا، وذلك من خلال اعادة توزيع القوى على المستوى الدولي، بتنبؤ الولايات المتحدة الأمريكية هرم هذا النظام، ثانيا:التحول القيمي، والذي أدى إلى انتهاء ما يعرف بالصراع الايديولوجي وبداية هيمنة البعد الاقتصادي على العلاقات الدولية، هذا الوضع بدوره أفرز تحولا مفاهيميا مس مفهوم الأمن وذلك بانتقاله من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي أي مستوى الأمن المتعلق بالفرد، وذلك في اطار ما يعرف بالأمن الانساني.[2]

إن بروز التصور الداعي لإعادة صياغة محتوى جديد لمفهوم الأمن خارج اطار الدولة كمرجعية أساسية وحيدة، والحديث عن مواضيع كحقوق الإنسان التنمية الانسانية ومدى تأثيرها على السلم والأمن الدوليين، لم يكن ممكنا حدوثها في ظل الثنائية القطبية، أين كان التفكير في

---

[1] Edward and Carla ferstman, op cit , p 13.

[2] عمير صالح دعاس، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة، ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 19-30 افريل 2008، ص66.

زيادة القوة العسكرية والتسلح الدائم، لذا فالقول بنهاية الحرب الباردة هو القول بميلاد تصور جديد للأمن،[1]على خلاف الأمن بمعناه التقليدي.

إذا، تم تجاوز النظرية التقليدية لمفهوم الأمن المتمحورة حول الدولة حصرا، إلى وحدات مرجعية أخرى تكيفا مع التحولات العالمية وتغيير وظائف الدولة وتآكل السيادة وخاصة طبيعة التهديدات الجديدة التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري، كما يمثل التركيز على الانسان كوحدة أساسية لتحليل الأمن، كموضوع وكهدف له، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"قطيعة معرفية" في مجال دراسات الأمن بوضعه العنصر البشري في مركز الحياة العالمية.[2]بالاضافة لذلك أدت الحرب الباردة إلى بروز قوى متوسط middle power كندا، اليابان، نورواي المنادين بالأمن الانساني في الساحة الدولية[3].

ثانيا: تحولات في طبيعة ومصادر التهديدات:

كان هناك بعض التداعيات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة التي كشفت عن مدى خطورة مصادر تهديد الأمن الإنساني وكان من أبرز تلك التداعيات التغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، إذ أصبحت تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة ليس بين الدول، كما أن هذه الأخيرة أصبحت في أحيان عدة مصدرا لتهديد أمن مواطنيها مثل حالات

---

[1] فريدة حموم، الأمن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004)، ص 33.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن في الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص30.

[3] Alexandra Amoyel,op cit ,p11.

الصراعات العرقية والاثنية وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الدعوة لطرح مفهوم الأمن الانساني المرتكز بالأساس على تحقيق أمن الأفراد.[1]

فالأمن الانساني كفكرة يعود إلى عقود، لكن كمفهوم برز في القرن الماضي كنتيجة لجملة من التحولات العالمية لاسيما انتشار الصراعات المحلية (داخل الدول) وما نجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين، فالعالم يواجه أنماطا جديدة من التهديدات والتحديات تتجاوز اطار الدولة وغير عسكرية في أغلبها، وحتى وإن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بأدوات عسكرية تقليدية ومنها انتشار الفقر، الأمراض الأوبئة(الايدز) الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الارهاب الدولي، التلوث البيئي، هذه الأنماط الجديدة والتهديدات عالجها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والذي يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الانساني وأدخله بالتالي و بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية، وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظور التقليدي الواقعي، ويعد هذا التقرير مرجعية معرفية مفهومية في هذا المجال.[2]

تعتبر اعادة احياء مفهوم الأمن الانساني من طرف برنامج الأمم المتحدة اعترافا بأولوية أمن الأفراد، والسبب راجع لتحول الدول في حالات عدة إلى مصدر لتهديد رئيسي للأفراد، وهو

[1] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص 49.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا، الحلف الأطلسي، الجزائر**، المرجع السابق الذكر، ص ص، 27،28.

ما تظهره العديدة من ممارسات الأنظمة في دول مختلفة(القمع، اهمال المواطنين وعدم تلبية حاجياتهم).[1]

في هذا السياق يعد أهم انعكاس لما آلت إليه طبيعة صراعات ما بعد الحرب الباردة، هي مشكلة اللاجئين التي تعد أخطر تهديدات الأمن الانساني في الوقت الراهن، نظرا لما تفرضه من أخطار شديدة على أطراف العلاقة كافة،[2] وعليه لم يصبح الأمن التقليدي هو السائد في العلاقات الدولية، حيث اختلفت مصادر التهديد العسكرية والتقليدية وتنوعت بين مصادر أخرى تتميز بصعوبة التنبؤ بحدوثها وسيرورتها، وأصبح الانسان وليس الدول هو الركيزة الأساسية لأي سياسات أمنية دولية أو داخلية، وأصبح الحديث عن تطوير مفهوم الأمن الانساني أو العمل على تحرير الفرد من كل القيود بما فيها الدولة التي ينتمي إليها

كذلك نجد الاعتماد المتبادل والتحول الاقتصادي ووسائل الاعلام واختراق الحدود ، صنع عالم معولم بازدياد أدى إلى تغير التهديدات التي تستوجب حلول واستجابات جديدة، زيادة على تغير مشهد الهويات(أصبح الأفراد يتمسكون بولاء مضاعف يتجاوز حدود الدولة، لكن مع ذلك تبقى الدولة الفاعل الرئيسي principal actor في نظام القانون الدولي وفي العلاقات الدولية، فضلا عن تزايد التهديدات غير العسكرية .[3]

[1] أحمد مجدي حجازي، المرجع السابق الذكر، ص 147.

[2] خديجة محمد عرفة أمين، المرجع السابق الذكر، ص 49.

[3] Edwards and Carla Ferstman, op cit, p13.

وعليه فقد أصبح التهديد غير معروف وغير محدد المعالم، والقوة العسكرية وحدها لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا الأمر يتطلب تعاون دولي من أجل مجابهة مثل هاته المخاطر التي تجاوزت الدول كوحدات مستقلة وأصبحت مسؤولية جميع المنظمات الدولية والاقليمية، والمنظمات غير الحكومية محلية أو عالمية.[1]

رابعا: الأمن الانساني ومفارقات العولمة.

دفعت ما وجهته العولمة*من تحديات للأمن الانساني عددا من الباحثين إلى الربط بين تحديات العولمة من ناحية، وبروز مفهوم الامن الانساني الذي جاء كرد فعل و نتيجة لهذه التحديات وللبحث عن سبل مواجهتها وذلك من ناحية أخرى.

تعد العولمة من الحركيات التأسيسية المتشابكة بتعريفات ومحتويات متوافقة وطبيعة للقيم والمعايير التي يحددها التوزيع الدولي للقوة وتحددها القيم الممثلة للغرب الحضاري الذي تدافع عنه و.م.أ والغرب الاوربي الذي يعمل منذ عقود هيكلة وبناء عالم قائد تصوراته المنمطة لحقوق الانسان والديمقراطية واقتصاد السوق، كما يريد أن يجعل العالم متفاعلا أكثر بفتح

[1] عبد العظيم بن صغير، الحرب على الارهاب وتأثيرها على الأمن الانساني، دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص 239.

* يرجع دارسي ومؤرخي العلاقات الدولية العولمة إلى حقبات زمنية متباينة سواءا بربطها بثورة المعلومات، عولمة النظام الرأس مالي، أو بعولمة المال بترابط أهم البورصات العالمية أو بتحرير التجارة العالمية بانتهاء جولة أورقواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية ، وهناك من يرجعها لبناء هياكل قانونية عالمية(القانون الدولي)أو هياكل معيارية عالمية(حقوق الانسان)أو هياكل بنيوية عالمية(منظمة الأمم المتحدة هادفة لبناء منطق الرشادة العالمية) فهذه التصورات جعلت James N.Rousnau يعتبر العولمة كمخاض عسير لنظام كوني تختلف فيه طبيعة التفاعلات وأولويات الانسان وولاءاته وخصوصيته وبالتالي هي متعددة الحركيات والمضامين والأبعاد.

الحدود وإلغاء الحدود الجمركية باسم حرية انتقال السلع والمال والخدمات، (حسب منطق منظمة التجارة العالمية) وتماشيا مع فكرة الاعتماد المتبادل التي تحدث عنه Keohan & Nye (منذ أكثر من 30 سنة).

فالعولمة بهذا المفهوم يحاذي(لا يساوي) الأمركة بمعنى خلق الأرضية القيمية–المعيارية المادية المساعدة على تحقيق منطقة الهيمنة الأمريكية على العالم، فالعولمة وإن كانت قيما تقدم عل أنها تهدف لتحقيق السلم العالمي وحقوق الانسان فإنها فعليا غير ذلك، كما يظهر في المفارقات الدلالية illustrative paradoxes التالية:[1]

- على الرغم من الاعلان عن ميلاد جديد لحقوق الانسان العالمية بعد مؤتمر فيينا 1993، إلا أن البشاعة الاجرامية ضد حقوق الانسان والحياة قد تزايدت عن طريق التصفية العرقية.
- تزايد المعاناة الانسانية ، وتزايد الجرائم ضد الانسانية بفعل الأزمات الداخلية.
- أدت العولمة الاقتصادية غير المتكافئة إلى توسيع الهوة التنموية بين الشمال والجنوب ممازاد من رقعة الفقر.
- انتشار الأمراض والأوبئة اليدز، انفلونزا الطيور، السل، المالاريا وعودة أمراض الفقراء مثل الطاعون وكذا انتشار الأمراض المنتقلة بالماء أكثر من 1.2 مليار ساكن ليس لهم الحق الدائم في استهلاك ماء صحي نظيف.

[1] أمحند برقوق عولمة التهديدات واشكالية الأمن، **مجلة الدراسات الاستراتيجية** (الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع) العدد 114(2009)، ص7.

- تنامي ظاهرة الارهاب وماتسببه من دمار وفقدان للحياة.

- انتشار الكوارث الطبيعية والبيئية.

- تصاعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية او هجرة الموت وما تأديه إلى فقدان الأرواح في البحار وعلى الحدود.فبالنظر لغياب العدالة التوزيعية عالميا وتنامي التهديدات اللاتماثلية فإن من الصعب الحديث عن عالم لازالت فيه الغلبة للقوة والحديث عن أمننة بالمنطق الانساني، فنحن في عالم المكانة الأولى فيه للقوة وبعدها بمسافة بعيدة يأتي الانسان.[1]بمعنى أن العولمة وعلى الرغم ما تقدمه من فرص للتقدم البشري في مجالات عديدة إلا أنها نفرض تحديات في المقابل.

ضمن نفس الاطار، إذا كانت العولمة مفهوما وحركيات قد حولت معاني الجغرافيا وجعلت الحدود مائعة ولكنها في ذات الوقت قد خلفت نقاشات واهتمامات جديدة حول الانسان وحاجاته، بالنظر لتوسيع مجال التهديدات والمخاطر من الدولة (قمعها تعسفها، وعجزها التنموي والجديمقراطي)، ولكن في عصر ما بعد الحداثة أصبحت الدولة ذاتها ضحية الثورة التكنولوجية التي جعلت من الأفراد الخارجين عن الولاء والقانون يهددون أمنها باسم التمرد والارهاب، كما تفاقمت ظاهرة التصدع الاجتماعي بحكم ثورة المعلوماتية، التي أفقدت الدولة

[1] أمحند برقوق ،الأمن الانساني ومفارقات المعولمة، تم تصفح الموقع 2012/2/4 على الساعة12:02 نقلا عن:
http://berkouk.mhand.yolosite.com

قدرتها الرقابية.[1]ما يؤدي إلى تضاعف حجم التفاعلات الاجتماعية العابرة للحدود ما كان مرتبطا بالمتاجرة بالأسلحة، المخدرات....إلخ.

وبالتالي فإن هذه الخريطة العالمية للتهديدات يمكن القول أنها متحركة من حيث الرقعة الجيو_أمنية ولكن أيضا من حيث طبيعة التهديدات التي أصبحت أكثر فأكثر ذات طبيعة لاتماثلية وغير دولية، وهذا ماجعل عدد من دارسي الأمن الدولي من تبني مقاربة انسانية من أمثال باري بوزان Barry Buzan وOle Waever يدعون لأنسنة العولمة لضمان حد أدنى من حقوق الحياة باستمرار وجعل الانسان المحور لا الدولة.[2]

بفعل العولمة بمختلف أبعادها، نعيش توسعا لمفهوم الأمن كما لاحظنا ويعد هذا من بين تحولات المشهد الأمني العالمي، وكذا تداعيات اللأمن شبيه بنظرية الدومينو، سقوط الأول ينجر عنه سقوط الثاني وهكذا، فعمل الفاعلين والتحركات في منطقة ما ينتهي بأن يؤشر على مناطق أخرى، وعليه فالعولمة لم تجد اقتصادا معولما بل خلقت ديناميكيات تؤثر على قضايا الأمن.

بيد أنه رغم التعارض في بعض الأحيان بين أمن الدولة وأمن الأفراد ومفهوم الأمن الانساني، فإنه يتعذر تهميش الدولة في الاشكالية الأمنية فهي المسؤولة في نهاية التحليل عن

---

[1] أمحند برقوق، العولمة اشكالية الأمن الانساني، تم تصفح الموقع يوم 2013/03/2 على الساعة 09:30 نقلا عن:
http://berkouk.mhand.yolosite.com

[2] المرجع نفسه.

توفير وضمان أمن الأفراد(مواطنيها)وبالتالي فالمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وزمن العولمة يتعين أن يقوم على التعاون مع الدولة عبرها وليس بالتناقض معها، لأن العولمة لم تهز دعائم الدولة وتُقوض دورها، أظهرت أن نداء الدولة أقوى من نداء العولمة، ثم ألم يأت التنظير للأمن الانساني من منظمة دولية حكومية أساسا؟.[1]

ناهيك أن التقرير الصادر عن الأمم المتحدة تناول في الفصل الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الانساني، وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الانساني إلى ثورة في ادارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين إنطلاقا من أنسنة وعولمة الأمن* وفق أربع خصائص أساسية للأمن الانساني:

- الأمن الانساني عالمي يخص كل البشر في كل الأمم.
- تكامل مكونات الأمن الانساني وترابطها حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى.
- الأمن الانساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة فهي أسهل وأقل تكلفة من التدخل المتأخر في صيانته وتعزيزه(التصدي لتلك التهديدات أقل تكلفة في بداية ظهورها منه في مراحلها اللاحقة).
- الأمن الانساني محوره الانسان وهو يتعلق بنوعية حياة البشر في كل مكان.[2]

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا الحلف الأطلسي**، المرجع السابق الذكر،ص 30.

* عولمة الأمن:حيث أن التهديدات أصبحت ذات بعد عالمي، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين كل الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها، أنسنة الأمن: يتخذ الفرد وحدة تحليل له على عكس المفهوم التقليدي للأمن.

[2] Adice Edwards and Carla Ferstman, op cit, p29.

رابعا: ظهور فواعل جديدة(تحولات على مستوى الفاعلين الدوليين).

عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تزايدا ملحوظا في حجم الفواعل التي تختلف في تكوينها عن الفواعل التقليدية للفواعل المركزية (الدول)، والمتمثلة في شركات متعددة الجنسيات، منظمات غير حكومية، المؤسسات المالية والجارية، منظمات حقوق الانسان، والتي أصبحت تلعب دورا كبيرا في صياغة شكل التفاعلات الدولية يصب بعضها في خانة التهديدات وبينما يعمل بعضها الآخر على الجسور بين الدول والمجتمعات.

إن تعدد وتنوع الفواعل الدولية دفع هولستي Holsti إلى القول بوجوب التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، الأول يشمل السياسة العليا وهي تقتصر على الدول فقط، وتتناول قضايا السلم والحرب، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ماعدا قضايا السلم والحرب ويشارك في كل الفواعل من دون الدول ، غير أن Held يرى في تقسيم هولستي مقبول غير أنه غير واقعي لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدول فقط، وهو ينطلق من فكرة أساسية أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء المنظمات الحكومية فوق الوطنية(هيئة الأمم المتحدة،حلف الناتو، الاتحاد الأوربي، الاتحاد الافريقي) التي أصبحت تتدخل في شؤون الحرب والسلم.[1]

[1] مصطفى بخوش، التحول من مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر29-30، أفريل2008،ص4.،

أما كيوهن وناي فيعتقدان أنه لا يجب التركيز فقط على العلاقات الدولاتية ولكن يجب كذلك دراسة العلاقات عبر القومية التي يمكن أن تنشأ بين مختلف المنظمات، ويؤكد هذه العلاقات سينتج عنها:

- تغيير في سلوك الأفراد.
- تصبح الدول يوما بعد يوم خاضعة لأثير مختلف هذه المجموعات.
- الدول لم تصبح هي الفاعل الوحيد في حقل السياسة الخارجية، حيث توجد ظواهر لا تخضع لسيطرة الدولة وتؤثر فيها، فالدولة لم تعد المرجع المطلق لنظرية السياسة الدولية وبالمقابل برز مرجعان أساسيان جديدان هما الفرد والإنسانية.[1]

على هذا الأساس ومع هذا التحول في الفواعل الدولية لم يعد من المجدي تركيز الاهتمام على الدولة فقط كموضوع مرجعي للأمن، لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته، ولا يمكن أن تكون هي المعنية وحدها بالأمن، حماية الكائن البشري تجعل الهدف الأساسي البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن الانساني.

على هذا الأساس تطلبت هذه التغيرات تفكيرا جديدا بخصوص مسائل تقليدية من مثيل التنمية والأمن، وقد كان الأمن الانساني خطوة في اتجاه القراءة والتنظيم لهذا الواقع الجديد، لكن المفهوم لم يصل إلى مرحلة النضج إلا بعد عدة مراحل من التبلور سنتناولها فيما يلي:

[1] المرجع نفسه، ص 5.

المرحلة الأولى: يمكن تتبعها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي كان تركيزه منصبا على ارساء القواعد الكفيلة بحماية حقوق الانسان وبالتالي تحقيق الأمن الانساني، تلي بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الانساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية ففي عام 1966 ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم الأمن الفردي، ومع بداية السبعينيات بدأت مجموعة من التقارير لبعض اللجان (اللجنة الدولية للتنمية الدولية، اللجنة المستقلة لنزع السلاح) وقد أكدت على أهمية تحقيق أمن الفرد.[1]

تعتبر المرحلة الجدية ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي اغتنم مُعدوه الفرصة التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لاقتراحه، لكنه لاقى تشكيكا بسبب أنه يؤدي إلى انتهاك سيادة الدولة، وفي نفس الوقت تشكل تحالف ضم ثلاثة عشر دولة*، التي تتقاسم نفس الأفكار حول توسيع دائرة الاهتمام الدولي بالأمن الانساني Human security Network عام 1998، وكانت جذورها في شراكة وثيقة تمت بين كندا والنرويج خلال التفاوض على اتفاقية أوتاوا ottawa (حول الألغام الأرضية) التي وقعت عام 1997. [2]

المرحلة الثانية: 2001، 2004 أين إستعاد المفهوم حيويته ضمن نقاش حول مسؤولية الحماية responsibility to protect والذي قادته اللجنة الدولية للتدخل والسيادة

---

[1] منصر جمال، تحولات في مفهوم الأمن من الأمن الوطني إلى الانساني، ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي: الجزائر والأمن في المتوسط، الواقع والآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008، ص 229.

* النمسا، كندا، ارلندا، الأردن، مالي، النرويج، سويسرا، سلوفينيا، تايلاندا، بالاضافة إلى جنوب افريقيا.

[2] Michael Small, **case stady the human security**, in : human security(Mc gill queen's university press,2001),p 231.

الدولية(ICISS) Internationnal commission of intervention and state sovereignty وكذا النقاش حول مسؤولية التنمية responsibility of development بالمبادرة اليابانية للجنة الأمن الانساني في اطار الامم المتحدة commission on human security (CHS) والتي تنادي بمقاربة مفصلة للأمن الانساني وتحقيق التنمية، وأثر هذا وافقت هيئة الأمم المتحدة على تأسيس هيئة استشارية للأمن الانساني adrisory board human security (ABHS) وكذا صندوق الأمن الانساني، وكذا التأسيس لاتحاد الأمن الانساني 2004 (OCHA) ضمن مكتب تنسيق الشؤون الانسانية،[1] وهذا يؤكد على ادماج المفهوم ضمن الأجندة العالمية.

كذلك أسفر عن ما أعدته اللجنة من انشائها على اصدار تقرير نهائي حول الأمن الانساني تحت عنوان" الأمن الانساني الآن human security now، من خلاله تم عرض واقع الأمن الانساني والنظر لأغلب تهديداته وكيفية التصدي لها بالتركيز على أهمية التنمية[2]وقد أعلنت السياسة الخارجية اليابانية مؤكدة على أنه في ظل الأخطار التي تهدد البقاء البشري في القرن الحادي والعشرين إلى قرن يجعل الانسان محور الاهتمام.[3]وعليه فالرؤية اليابانية تركز بالأساس على البعد التنموي للمفهوم أما الرؤية الكندية فتركز على البعد الانساني و طرحت المفهوم كإحدى أولويات أجندتها الأمنية في مجال السياستها الخارجية.

---

[1] Andrej Zwitter, op cit, p10.

[2] Ibid, p 32.

[3] خديجة محمد عرفة أمين ، المرجع السابق الذكر، ص 119.

المرحلة الثالثة: مابين 2004– 2009، بدافع الحاجة للتكيف مع الحقائق المستجدة في القرن الواحد، وايجاد اجابات جماعية لتهديدات أصبحت أكثر وضوحا، تحول الامن الانساني إلى موضوع أجندة اصلاح الأمم المتحدة وبعض المنظمات الاقليمية كالاتحاد الأوربي، وقد وضعت منظمة اليونسكو الأمن الانساني في أجندة احلال السلم منذ بداية التسعينيات من خلال البحث في خصوصيات الأمن الانساني عبر سلسلة من الاستشارات الاقليمية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

المرحلة الرابعة: منذ بداية 2009 إلى الآن، مع انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي ركز على الحصيلة السلبية للسياسة الواقعية المنتهجة من قبل الادارة السابقة، لقد حمل أوباما شعار التغيير في حملته الانتخابية ونادى بضرورة الالتفات إلى التهديدات الداخلية للمجتمع الأمريكي، وإعادة النظر في العمل العسكري الخارجي، على وقع الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي بدأت في و.م أ نفسها، فهل يمكن أن تكون بداية لتأسيس الأمن الانساني من قبل القوة الأولى في العالم أم أنها مجرد هدفه المؤقت لاسترجاع الأنفاس؟.[1]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الانساني.

يقوم الأمن الانساني على مقاربة تعطي للفرد قيمة من أجل تحقيق أمنه، كرامته، ورفاهيته في مقابل مجموعة من المخاطر والتهديدات قيدته وأثرت عليه، وهذا ما يستدعي

[1] عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية من منظور الأمن الانساني،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2010/2009)، ص 42.

دراسة هذه التهديدات المترابطة التي تجعل من حياة الفرد معرضة للخطر واللأمن، بهدف اقامة هندسة أمنية متسقة في قلب السياسات الأمنية الوطنية والدولية للحد منها، وفي هذا السياق أكد "ألكير Alkire على ضرورة معرفة مصدر التهديد من أجل بناء استراتيجية استجابة،[1] بمعنى أن البحث في أصل الأسباب لتهديدات الأمن الانساني يساعد على وضع هيكلة وبنية لحماية حياة الفرد.

وعليه يمكن تصنيف التهديدات كالتالي: اللأمن الاقتصادي، اللأمن الغذائي، اللأمن الصحي، اللأمن البيئي، اللأمن الشخصي personnel insecurity الأمن المجتمعي cumminity insecurity، واللأمن السياسي، والعبارة الجماعية لكل هذه التهديدات هي: اللأمن الانساني insecurity human ورغم اختلاف هذه التهديدات وتنوعها إلا أنها تسبب في لجوء الفرد إلى إستخدام العنف violence من أجل تحقيق التغيير.[2] أنظر الشكل أدناه:

الشكل رقم(3) : اللأمن الانساني و أصل الأسباب.

[1] Andrej Zwitter, op cit, p 46.
[2] Ibid.

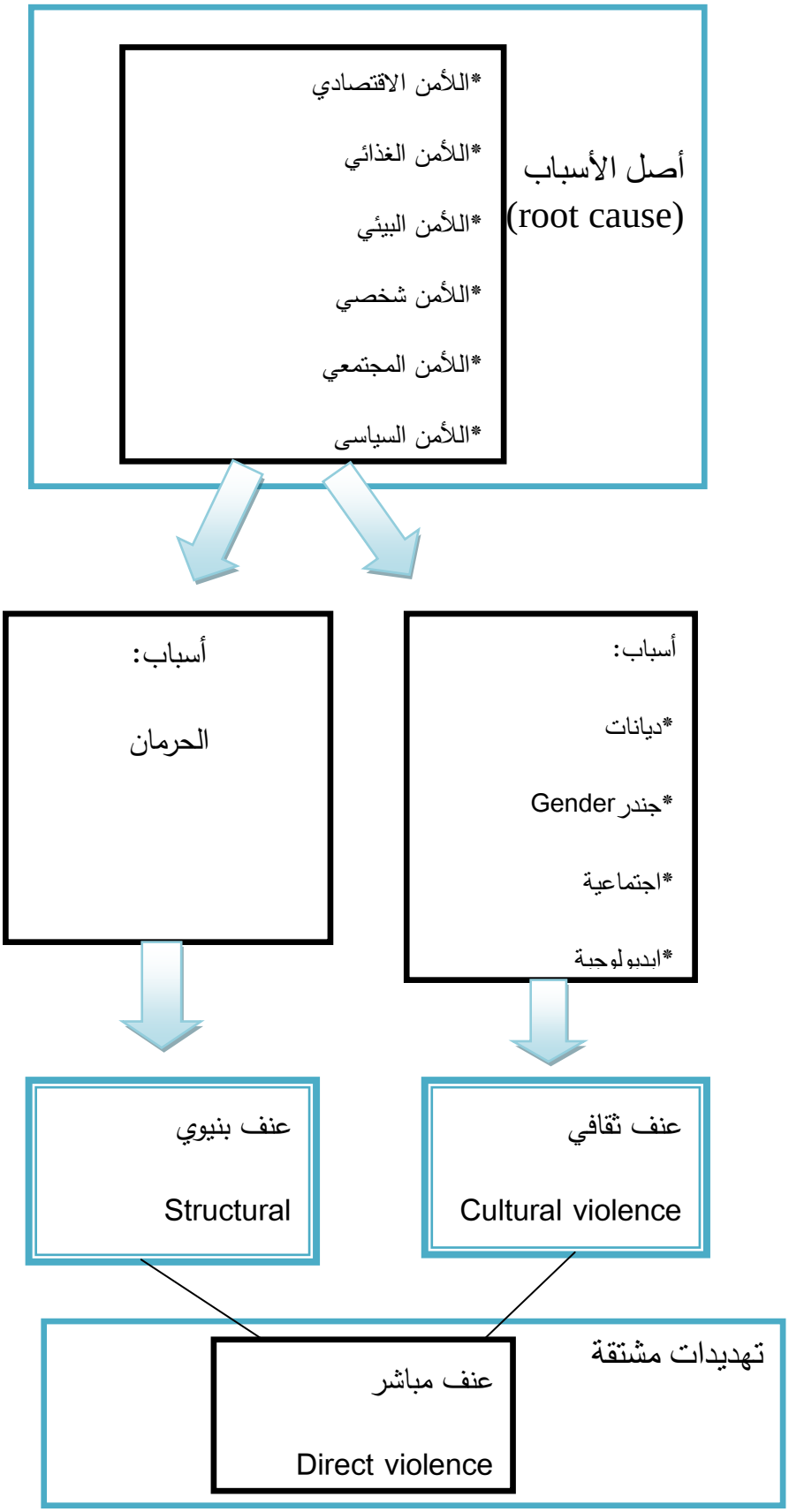

المصدر : Andrej Zwitter, op.cit,47.

في نفس السياق في أدب الأمن الانساني تستخدم لغة التهديدات، فهي دائما في تزايد هذا ما ينتج عنه زيادة قائمة تحديات الأمن الانساني وجميع كل ذلك فيما يلي: الأمراض الوبائية، الكوارث الطبيعية، الارهاب، انتشار الأسلحة النووية، ويرتبط مع كل هذه المجالات زيادة معدلات الوفيات، والخسائر البشرية من أمراض مثل الايدز على سبيل المثال، حيث أن بعض الأكاديميين يؤكدون على المدى الطويل هناك عمقا للعواقب السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة واستراتيجيات وقائية للتخفيف منها(تكاليف فورية على المدى البعيد)[1].

في هذا الصدد أكد تقرير عن المخاطر العالمية سنة 2007 the report of global risk* أن هناك تحسن كبير في الترابط بين المخاطر العالمية وعلى أهمية اتخاذ نهج متكامل لإدارة المخاطر والتحديات العالمية ومحاولة البحث عن أصل الأسباب وتشمل المخاطر: التغير المناخي climate change، الكوارث الطبيعية، الارهاب الدولي، الأمراض المعدية ويقيس التقرير الاحتمالات والتكاليف المرتبطة بهذه المخاطر.

إذن، هذه الأنواع المختلفة للتهديدات والتي تتخذ صفة الاستمرارية والتوسع تتطلب مقاربة مترابطة ومختلفة المقاييس ينادي بضرورة الاهتمام بالأمن الإنساني أسس لها تقري

[1] Fen Osler Hambson, **human security**, in : Paul D. Williams, seciruty stadies an introduction, 1st ed(USA: Routledge, 2008), p238.

* تم تقديمه في مؤتمر دافوس سويسرا.

التنمية الانسانية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة باستخدام ترابط عضوي في مصفوفة قيمية normativ matrix تحمل عدة متغيرات معقدة منها:[1]

- بناء منطق عالمي متكامل نفعي لحقوق الانسان بشكل يؤسس لحركيات وظيفية ترفع من احتمالات انتفاع على المستويات الفردية والجماعية والحقوق والحاجيات الانسانية.
- بناء منطق سياسي يقوم على ديمقراطية مشاركاتية تحقق للإنسان المبادرة السياسية الحزبية/المدنية والانتخابية القادرة على خلق نظام الجودة السياسية، تلغي شروط التعسف والتجاوز والفساد، والقهر والحكمانية الحنكة العقلانية و خاصة الفاعلية الايجابية لأكبر قدر من المطالب والحاجات بأسرع وقت ممكن.
- بناء منطق اقتصادي يؤسس حقوق المبادرة الانتاجية والاستثمارية للجميع، من أجل تفعيل حق الملكية الشخصية النتيجة في النهاية لفرص العمل والاسترزاق الضرورية لتمكين الانسان من حقوق الكينونة(الحياة) والكرامة (العيش)، باستقلالية ذاتية بإمكان هذه الحقوق أن تؤسس لفلسفة جديدة للتنمية الاقتصادية قوامها الانسان وهدفها ازدهار الدولة ورفاه المجتمع.
- بناء منطق الدولة، الحق، القانون.
- بناء فلسفة لتنمية سياسة توازن بين حاجات الهوية الذاتية(الأقليات) والولاء المطلق للوطن.
- تفعيل حرية التعبير والتفكير والمعتقد.

[1] أمحند برقوق ، الأمن الانساني– مقاربة ايتمو معرفية، المرجع السابق الذكر.

- بناء منطق قائم على مفاهيم الجيلنة والاستدامة.
- الحفاظ المستديم على البيئة من مخاطر التلوث والكوارث البيئية.
- عقلنة وترشيد الحكم العالمي باسم الذكاء الانساني المشترك human co-intelligence والتضامن المشترك، co-solidarity بشكل ينتج قواعد التزام دولي يمنع اللجوء إلى الحرب واحتواء استباقي للأزمات. بالنظر لهذه المصفوفة المركبة حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خارطة مضامينية للأمن الانساني تحوي سبعة أبعاد حركية متكاملة:

أولا: الأمن الاقتصادي economic security

يعتبر من أهم مظاهر الامن الانساني، حيث أنه يقدم قاعدة واسعة من الاحتياجات المادية ومتطلبات الأفراد التي ترتبط بقيم الرفاهية welfare values، فالأمن الاقتصادي يتعلق بمكافحة الفقر prevention of poverty وتوفير الفرص provision of opportunities، إلى جانب ذلك يضم ثلاث أسس:

أولا: التركيز العالمي و الاقليمي بمقارنة النمو الاقتصادي بين الدول.

ثانيا: التركيز الوطني والمحلي بمعالجة دوائر معينة (اقليم دولة...) من خلال القضاء على الفقر واستئصاله eradication poverty.

ثالثا: التركيز على الفرد والذي يعكس أن قاعدة الأمن الانساني هي الفرد في المركز.[1]

[1] Andrej Zwitter,op.cit,pp 96,97.

هذا ما يعني أن ضمان الأمن الانساني يتطلب تأمين الاستقرار الاقتصادي على صعيد الأفراد وعلى الصعيد الوطني، الاقليمي والعالمي ففي ظل عولمة الاقتصاد، أضحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض في جميع المستويات، في حين أن القضاء على الفقر أمر أساسي لمجتمع سلمي، بالموازاة مع جانب يحتاج للتأكيد هو قضية اللامساواة the issue of inequality، حيث تعتبر مصدر قلق حسب تقرير التنمية البشرية لعام 1990-2004.[1]

في هذا السياق ونتيجة لعدم توفير الفرص واللامساواة في توزيع الدخل تتسع دوائر التهميش وتزداد عوامل عدم الاستقرار والتوازن، وذلك رغم أنه في ظل اعادة تعريف البنك الدولي لدور الدولة في تقريره"الدولة في عالم متغير"ذلك أنه من الضروري اهتمام الدول بتوفير الاحتياجات الاجتماعية والاهتمام بالفئات المحرومة، غير أن الاشكالية هي التزايد المستمر للفقر، وهو ما يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية، داخل الدولة الواحدة ومابين دول العالم حول التوزيع العادل للموارد والعوائد.[2]

من اللافت للانتباه أن عبارة اللأمن الاقتصادي تعني الفقر، هذا الأخير الذي تعتبره لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، كشرط انساني للحرمان المزمن، والمستمر من المواد والخيارات المتاحة والقوة والأمن للتمتع بمستوى معيشي لائق وحقوق اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وثقافية ، والفقر لا يعني فقط عدم كفاية الدخل بل

[1] Ibid.

[2] محمد أحمد علي العدوي، المرجع السابق الذكر، ص ص، 155، 156.

يضم أبعادا أخرى تشكل ما يسمى بـ: الفقر متعدد الأبعاد، وعلى هذا الأساس فالأمن الاقتصادي له حلقة مباشرة مع الأمن الغذائي والأمن الصحي. [1]

ثانيا: الأمن البيئي environmental security

يتمحور الأمن البيئي حول اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الاقليمي، الدولي* لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية التي تهدد الكرة الأرضية كالاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، المطر الحمضي، تناقص طبقة الأوزون، تلوث البحار والمحيطات، الاكتظاظ السكاني، الضباب الدخاني، ظاهرة التصحر، وتدمير الغابات الاستوائية، وهذا التدابير تركز على اصدار قوانين رادعة في اطار تعاون دولي،[2]أي أن الأمن البيئي يقصد به خلق سياسات وآليات تندرج في منطقها التسييري العقلاني ضرورة حماية البيئة كشرط أساسي لاستمراريتها للأجيال القادمة.

مع التأكيد على البيئة فهي تمثل أحد الهواجس العالمية في المرحلة الراهنة سواء من حيث التوازن الايكولوجي أو تدهور الموارد، فدون استقرار ايكولوجي لا يمكن أن ينعم الأفراد بالأمن الغذائي والصحي، وعلاقة الأمن الانساني تتجلى بوضوح في مجالات اعتماد الانسان

---

[1] Ibid., p100.

* لقد تعددت المقاربات والجهود الرامية لحماية البيئة وهي، مؤشر ستوكهولم1972 ، قمة الأرض ريوديجانيرو1992، والذي أعطى أولوية للانسان باعتباره محور التنمية الانسانية، بروتوكول كيوتو 1997، مؤتمر جوهنزبورغ للتنمية المستدامة 2002، مؤتمر كوبن هاغن 2009 المتعلق بتغير المناخ، مؤتمر كانكوك 2010، مؤتمر دربان 2011، مؤتمر الدوحة 2012، أكد على ضرورة التحرك حول المفاوضات العالقة بخصوص خفض الانبعاثات الغازية، مؤتمر وارسو 2013، مؤتمر نيويورك 2014 هدف للتصدي للتحديات التي يطرحها التغير المناخي.

[2] الياس أبو جودة، المرجع السابق الذكر، ص 58.

على امكانية حصوله على الموارد الطبيعية [1]هذه الأخيرة تمثل نقطة محورية لبقاء الانسان وفي حالة تعرضها للتهديد يصبح أمن الانسان مهددا.

كذلك بالنسبة لمنطق التجارب النووية والبيولوجية والبكتيريةو الصناعات التي تنبغث منها الغازات الدفيئة والإسراف في استخدام مشتقات الغاز والنفط، أدى إلى تدهور الثروة السمكية، ويتفاوت التأثير على البشر من حالات التسمم العصبي إلى اصابات بالالتهاب الكبدي والاجهاض التلقائي والتشوهات الخلقية وكذا ادخال الأسلحة النووية في الحروب أخذت أبعادا جديدة تتمثل في زيادة القوة التدميرية كل هذا له تأثير مباشر على حياة وأمن الأفراد[2]، ما جعل الحرب على البيئة تشكل تحديا على الأمن الانساني.

اضافة لتأثر البشر بالبيئة من خلال تدهور النظم الايكولوجية المحلية والعالمية(التلوث البيئي، كوارث طبيعية، ندرة المياه النظيفة، وظهر في السنوات الأخيرة مايسمى بالارهاب البيئي environmental terrorism، إذ يعد تهديدا خطيرا للأمن البيئي، فإذا طرحنا سؤال: هل يشكل اللأمن البيئي سببا في حدوث عنف وصراع؟ بالتأكيد فإذا كان الحديث عن الموارد البيئية وعن ندرتها يعطي سببا وجيها للصراع حولها،[3]هذا رغم الجهود الدولية التي لم ترق إلى تطلعات "الضمير العالمي الأخضر" فيما يتعلق بالمقاربات البيئية المختلفة الرامية إلى فرض تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة لوضع قوانين ومحددات لتحقيق الأمن البيئي.

---

[1] عبد العظيم بن صغير،الأمن الانساني والحرب على البيئة، **مجلة المفكر**، (الجزائر: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع)، العدد 5، (مارس 2010)، ص 92.

[2] المرجع نفسه، ص 93.

[3] Andrej Zwitter, op.cit, p 103.

ثالثا: الأمن الغذائي food security

يعتبر الأمن الغذائي من بين أهم نقاط الأمن الإنساني إذ يقصد به حسب تقرير التنمية لهيئة الأمم المتحدة "أن يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات امكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، غير أن الأمن الغذائي لا يستلزم توافر الغذاء فقط وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الغذاء وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد، ويشير واقع الأمن الغذائي لمعطيات سلبية حيث يموت في كل عام قرابة 11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس وجميعها تحدث في البلدان النامية في (افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا)، وهما المنطقتان اللتان ترزخان تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر.[1]

إلى جانب ذلك تمثل أزمة الجوع أحد التهديدات الأساسية للنظم في العديد من دول العالم، فقد خصص تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 جزءا لدراسة ظاهرة اللأمن الغذائي و عنونه ب "وحش برؤوس متعددة"[2]، وحدد التغذية الجيدة كشرط لاستمرارية الحياة بطريقة سليمة، ومهمة تحقيق الأمن الغذائي مهمة مركبة تقع مسؤوليتها على كل دولة بوضع سياسات تضمن توافر الغذاء وعلى قدرة الفرد على الوصول إليه ونوعيته، كما ينبغي على الدول أن

[1] الياس أبو جودة ، المرجع السابق الذكر، ص 54.

[2] United Nations development program, human development report 2010,(New York: oxford university press,2010)pp, 35, 36.

تتعاون في الاطار العالمي من أجل وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية كما يجب على الجدولة أيضا توفير أمنها الغذائي.

رابعا: الأمن الصحي health security

الأمن الصحي والقصد به تمكين الانسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له أيضا الحق في التداوي والاستشفاء وفي الوقاية منها، [1]فهو يتمحور حول الحماية والرعاية الصحية للأفراد من الأمراض خاصة الفاتكة منها، وكذا توفير الظروف الصحية الملائمة للتصدي للأمراض المفاجئة والخبيثة، والتصدي للأمراض والفيروسات الخطيرة، إذ نجد أن أبرز الأمراض التي تعرف اهتماما دوليا زائدا ومناقشات حكومية وغير حكومية "مرض فيروس فقدان المناعة البشرية (HIV/AIDS) الذي يسمى القاتل الصامت، فالشريحة التي لا تتوفر على الحاجيات الضرورية للحياة الأكثر عرضة للإصابة بهذا الفيروس .

ومن أهم العوامل التي تؤثر على صحة الأفراد هو عامل سوء التغذية والتلوث البيئي أيضا الذي يصيب الماء والهواء يسبب العديد من الأمراض التي يمكن أن تؤدي بحياة الفرد، كما أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد وآثاره هذه الحالات موجودة في الاعلم الثالث.[2]ومن اللافت لانتباه أن بعض الأمراض أصبحت تهدد العالم بأسره فهي عابرة للحدود وعليه فهي مصدر تهديد للأمن الصحي العالمي .

---

[1] أمحند برقوق ، الأمن الانساني مقاربة اتمو–معرفية، المرجع السابق الذكر.

[2] الياس أبو جودة المرجع السابق الذكر، ص 57.

خامسا: الأمن الشخصي personnel security

ويقصد به حماية الانسان من العنف المادي، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر الأبعاد أهمية للإنسان، فهو يتعلق فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر،[1]وسواء أكانت الدول متقدمة أو نامية فإن حياة البشر في تهديد متزايد وأكثر عرضة للمخاطر، والتهديدات تأخذ أشكالا عدة:

- تهديدات الدولة (التعذيب الجسدي physical torture).
- تهديدات من دول أخرى (الحررب war).
- تهديدات من مجموعات أخرى من الناس (التوتر العرقي ethnic tension).
- تهديدات من أفراد أو عصابات gangs (جريمة، العنف في الشوارع steet violence).
- تهديدات موجهة ضد المرأة (الاغتصاب rape العنف العائلي domestic violence).
- تهديدات موجهة ضد الأطفال على أساس ضعفهم وتبعيتهم(اساءة معاملة الأطفال abuse child).
- تهديدات للنفس treats of self (الانتحار، استعمال المخدرات drug use).[2]

وبالنظر لهذه التهديدات المادية يتمحور الأمن الشخصي حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلحة، تزايد الجريمة المنظمة، الاتجار بالمخدرات وبالبشر human trafficking وبالأسلحة وتبيض الأموال لتصل إلى أيدي جماعات تستخدمها في عمليات

[1] محمد أحمد علي العدوي، المرجع السابق الذكر، ص 160.

[2] Andrej Zwitter, op.cit, p105.

العنف والارهاب.[1]كما يشمل الأمن الشخصي تمكين الانسان في تحقيق خصوصياته العقيدية ، اللغوية والثقافية، وكذلك تمكينه من تحقيق طموحه في نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع.[2]

سادسا: الأمن المجتمعي community security

يقصد بالأمن المجتمعي خلق توازن فعليس بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية/اللغوية/العرقية) وضرورة بناء منطق الادماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل[3]، من هذا المنطلق يستمد الأفراد أمنهم من الشعور بانتمائهم وعضويتهم في جماعة المجتمع(عائلة، مجتمع محلي، منظمة، جماعات سياسية جماعات اثنية)، إلا أن هذا لا يمنع من وجود توتر ينشأ فيما بين هذه الجماعات، ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها.[4]

كما نجد معظم الصراعات والتوترات بين الجماعات على الموارد والفرص، وفي بعض الأحيان تكون مسألة الدين والثقافة والاعتماد والايديولوجيا والتطرف والتعصب الديني سببا في خلق انفصالات بين هذه الجماعات، ما يشكل تهديدا للأمن الانساني ككل.

---

[1] الياس أبو جودة ، المرجع السابق الذكر، ص 52.

[2] أمحند برقوق، الأمن الانساني مقاربة ايتمو–معرفية، المرجع السابق الذكر.

[3] المرجع نفسه.

[4] Andrej Zwitter, op.cit, p 108.

وهناك اتجاه آخر في الأمن المجتمعي يفترض أن وجود الجماعات مهم لحياة الأفراد[1]، هذا ونجد المشكلة الفاصلة بالسكان الأصليين في العديد من الدول يتعرضون للإبادة وتضاؤل فرصهم في الحياة، ومنه يؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد ودون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدرا لعدم الاستقرار، وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، وعد توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لاختراق الأمن القومي.[2]

سابعا: الأمن السياسي: political security

الأمن السياسي يقصد به ضمان عيش البشر في مجتمع يحترم حقوق الانسان الأساسية ، حرية التعبير، دور القانون، والمشاركة في اتخاذ القرارات،[3]من هنا فهو يتمحور حول تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي، ويتجه ذلك من خلال استقرار النظام السياسي ومشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام وانفتاحه على التطور، أي أن الأمن لا يقتصر فقط على أمن الدولة بمؤسساتها الرسمية وحسب وإنما يطال أمن المواطن بعدما خطت الانسانية خطوة حثيثة نحو اعتماد مفهوم الأمن الانساني.[4]

في هذا الصدد يحق للفرد الاستقلالية في اختيار ممثليه وفي المشاركة السياسية وفي تشكيل جبهات معارضة سواء كان ذلك في صورة أحزاب أو في شكل جماعات سياسية،

---

[1] Ibid.

[2] محمد أحمد علي العدوي، المرجع السابق الذكر، ص 162.

[3] Andrej Zwitter, op.cit.p110.

[4] الياس أبو جودة، المرجع السابق الذكر، ص 59.

ومساهمة في عملية صنع القرارات، نظرا لذلك أصبحت الديمقراطية والحكم الراشد وترقية حماية حقوق الإنسان كسبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية والمدنية والتي تعد قاعدة أساسية للمطالبة بباقي الحقوق.في هذا السياق يتهدد الأمن السياسي من خلال ظاهرة الارهاب والإجرام بصفة أكبر والإجراءات التعسفية للدولة للبقاء مسيطرة على الحكم فيعيش الفرد في خوف دائم في ظل غياب السلطة القانون مما يجعل الدولة تشكل مصدر تهديد الأمن الانساني.

المبحث الثاني: الأمن الانساني من منظورات العلاقات الدولية.

لقد شكل الأمن موضوعا مركزيا في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة، فهو احدى المسائل المعقدة التي عكف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى امكانية تحقيقها وتطويرها، وكان لنهاية الحرب الباردة، سبب في بروز مجموعة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن القائم على الأمن العسكري وفي مقدمتها مفهوم الأمن الانساني، بإدماج البعد الانساني في اطار الدراسات الأمنية، بذلك فإن البحث في الجانب التنظيري للأمن الانساني في الدراسات الأمنية وهو ما سنتعرض إليه فيما يلي:

المطلب الأول: الأمن الانساني من منظور المقاربات السائدة.

سنحاول الكشف عن موقع الأمن الانساني ضمن مقاربات العلاقات الدولية بالنظر إلى افتراضاتها:

أولا: الأمن الانساني في اطار المقاربة الواقعية والنيواقعية.libiralism/neorealism

ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة بمضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة، فحسب الواقعيين يعد ارتباط معنى الدولة بالقوة ضرورة منطقية، ولعل أبرزها ما دفع "ماكس فيبرMax Weber إلى أن يبرز الخاصية الأساسية للدولة في كونها تعني احتكار استخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة، حتى الواقعية الجديدة، ظلت متمسكة بالطرح السابق بحيث أضافت له عناصر جديدة، فعلى سبيل المثال أضاف كنيث ولتز Kenneth Wltz متغيرا سماه بالقدرات، وهي تمثل أساسا في حجم السكان، المساحة، توفر الموارد القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، تناغم هذه العناصر يساهم في قياس قوة الدولة وقدرتها على بلوغ أمنها القومي[1]، بمعنى أن الواقعية الجديدة تركز على القدرات المادية وتوزيع القوة كنقطة بداية لتحليل المخرجات الدولية والتأكيد على خصائص الدولة.

ورغم قوة جاذبية المنطق الداخلي الذي ظل يحكم افتراضات الواقعية والواقعية الجديدة، إلا أن نهاية الحرب الباردة أفضت إلى مراجعة الافتراض الذي ظل منحصرا في شكله الضيق المتمثل في ربط الأمن ببعده العسكري بالأساس، بالدفاع العسكري عن الاقليم ضد التهديدات الخارجية، والتركيز على الدولة كموضوع مرجعي أساسي للأمن،[2] لاسيما وان العالم أخذ يشهد

[1] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة المفكر**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،)، العدد الخامس، (2010)، ص ص، 287، 288.

[2] Alice Edward and Carla Ferstmen, op. cit,p 8.

تحولات غاية من العمق والأهمية أصبحت تشكل فيه الدولة تهديدا لمواطنيها وعلى هذا الأساس قدم الأمن الانساني كمفهوم انتقادات لافتراضات كل من الواقعية والنيواقعية في النقاط التالية:[1]

1-**الموضوع المرجعي:** تجمع أغلب أدبيات الأمن الانساني على وجود تركيز مبالغ فيه على أمن الدولة على حساب أمن ورفاه الفرد، فانعدام الأمن الشخصي ونقص الحرية يمكن أن يكون سببا في تفسير النزاعات أو الحروب الأهلية التي تعكس اليوم الشكل الغالب للنزاعات المسلحة.

2-القيم: تشير العديد من قراءات الأمن الانساني على أن هناك تأكيد على أن السيادة والسلامة الاقليمية هما بمثابة القيم المركزية للنظرية الواقعية، فقد أفضى الواقعيون الجدد نوع من التجانس على الدول كجزء من المنظومة الدولية بغض النظر عن تاريخها وظروفها الداخلية، من خلال التركيز على بنى النظام الدولي التي تؤثر على سلوك الدولة في حالة الفوضى.

3-ادراك التهديد: اعتمد دعاة الامن الانساني في توسيع ادراك التهديدات التي اختزلها الواقعيون الجدد في النزاعات على التهديدات التي أشار لها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تهديدات الأمن الاقتصادي، الغذائي، البيئي، الصحي، المجتمعي، السياسي، الشخصي.

4-وسائل الحماية: أكد دعاة الأمن الانساني أن بامكانهم تحقيق المصلحة من خلال فكرة القوة اللينة soft power في مقابل القوة العسكرية الصلبة hard power ، التعاون على المدى

[1] Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.chenoy, op.cit, pp84, 86.

الطويل مقابل علاقات الشك في ظل النظام الفوضوي، فبطريقة غير مباشرة انتقدوا القوة المفترضة التي منهجها الواقعيون للقوة العسكرية ، كما أكدوا على أخطار هذه الأخيرة مما يهدد امن المواطنين وأمن البشرية ككل، وعليه قدم الأمن الانساني اعادة تعريف للتهديدات تتجاوز الدلالات العسكرية، إلى جانب ذلك اهتمام محدود للواقعية والنيواقعية الجديدة بدور الفواعل غير الدولاتيين، واستناد إلى تصور اختزالي لطبيعة الانسانية وكذلك الاعتماد على افتراضات تتمتع بصلاحية امبريقية في الوقت الراهن.

ثانيا: الأمن الانساني في اطار المقاربة الليبيرالية والنيوليبيرالية libiralism/libiralism neo-

على الرغم من وجود تقارب بين مفهوم الأمن الانساني والافتراضات الأساسية للمقاربة الليبيرالية التي تركز على دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية، القيم المشتركة، العلاقات السياسية، والاعتماد المتبادل في الشق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كوسيلة لتعزيز السلام والتعاون بين الدول، وكذا التعاون من خلال المؤسسات الدولية لتعزيز الأمن وهو ما أكده "سي كيوهان" See keohane،[1] أي أن هذا المستوى من التعاون والاعتماد بين الدول يمكن من الحد من عدوانية الدول الطبيعية وبالتالي عدم اختزال الأمن في القوة العسكرية والمادية فقط.

ويمكن أن نجمل هذه المقاربة في ست عناصر.[2]:

[1] Alice Edwards and Carla Ferstman , op.cit, p10.

[2] Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.chenoy, op.cit,p87.

-يعتقد الليبيراليون أن النظام الدولي فوضوي لكنهم يؤكدون على امكانية وجود تنظيم يسمح بإخضاع الدول دون استعمال القوة والتركيز على دور القانون.

-خلافا للواقعيين، يعتقد الليباراليون أن الأمن لا يقتصر فقط على االقدرات العسكرية والمادية بل يتعدى ذلك ليشمل العوامل المؤسساتية والاقتصادية والسياسية.

- الاهتمام بالعولمة المتصاعدة وتمكنوا من صياغة الليبرالية المؤسساتية invstitional liberalism، لم يعد التفكير حول العلاقات بين الدول، بل تطور للتفكير على مستوى فوق الدول، والأمن ليس لعبة صفرية zero-sam game، بل هو شبكة تتفاعل فيها كل الفواعل والعوامل

- الليبراليون على امكانية تقليص العدوانية الطبيعية للدول تبني قيم مشتركة.

- يدفع الليبراليون اتجاه مأسسة الأمن في المنطلقات الدولية والتزام الدول بقيم مشتركة.

- تلعب التجارة دورا محوريا في تحقيق السلم العالمي لأنها تعزز المصلحة المشتركة.

انتقد مفهوم الأمن الانساني كمفهوم وجهة نظر الليبيراليين للأمن التي تعتمد رؤية ضيقة حول مركزية الدولة في العلاقات الدولية، رغم أهمية المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والفواعل الفردية(ممثلي المجتمع المدني) في ظل التدفقات العالمية العابرة للحدود[1]،

[1] Alice Edwards and Carla Ferstman , op.cit, p.10

فبينما يركز الليبراليون على مزايا التعاون والتأكيد على النتائج السلبية للنزاعات، ساهم الأمن الانساني في توسيع التهديدات والفواعل التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.[1]

ثالثا: الامن الانساني في اطار المقاربة البنائية constructivism

تعتبر البنائية نقلة نوعية في العلاقات الدولية ظهرت وتبلورت مع نهاية الحرب الباردة التي شكلت عقبة فشل أمام العديد ممن النظريات خاصة الواقعية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية، حيث يعتبر ألكسندر وندت أن البنائية تتمحور حول الوعي الانساني ودوره في الحياة الدولية وبهذا فهي تعتمد على الجانب الذاتي في الفعل الإنساني وعلى فوقية الافكار والدور الذي تلعبه في تحديد طبيعة الواقع وصياغته من خلال قوله "أن معنى القوة أو محتوى المصالح من عمل الأفكار فالهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات،[2] وقد قدم البنائيون انتقادات للمقاربة التقليدية وهي كالتالي:

- عارض ألكسندر وندت الواقعيين واللبيراليين في اعتبار النظام الدولي انعكاسا لعلاقات القوة والرغبة في السيطرة واعتبره انعكاسا للمفاهيم والتصورات.
- نتيجة ذلك يمكن مراجعة الفوضوية ودوامة الأمن وتفكيكها. ويعتقد البنائيون أن التوترات بين الدول ليست بسبب هيكل النظام الدولي، بل هي نتاج القيم والتصورات الذاتية.

[1] Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.chenoy, op.cit,p.87

[2] ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة:عبد الله جبر صالح العتبي(الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2005)، ص 144.

- يشير أدلر Adler إلى أن بنية النظام الدولية الفوضوية، التنافسية والسعي إلى القوة و التوترات المستمرة) عبارة عن بنى اجتماعية ذاتية أدخلتها الدول منذ اتفاقية واست فاليا سنة 1648، أي أنها ليست حقائق موضوعية.
- محددات الأمن ليست العوامل المادية(العسكرية بالنسبة للواقعيين/الاقتصادية بالنسبة للبراليين) ولكنها الأفكار والمعايير.

فالتفاعل بين مختلف الفواعل محوره الأساسي هو البنية الاجتماعية هي الأخيرة التي فرضت على الفواعل سلوكاتهم، حيث قام البنائيون بتوسيع مفهوم البنية ليشمل بالإضافة إلى المكونات المادية (القوة العسكرية، القوة الجغرافية والسكانية)، مكونات ذات طبيعة معنوية تتعلق بالخطابات والأفكار[1]، وهذا ما تم بلورته في مفهوم الأمن الانساني بتجاوز التركيز المعتاد على الدولة بوصفها الفاعل الوحيد إلى التركيز على الافراد والمنظمات غير الحكومية وفواعل المجتمع المدني كوحدات تحليل مركزية.

في نفس السياق تؤكد المقاربة البنائية على الهوية الفردية هذه الأخيرة التي تحركها مصالح أساسية أربعة: الأمن الماديphysical security الأمن الوجودي ontilogical security في علاقة هذه الوحدة بالعالم، الاعتراف بالوحدة من قبل الآخرين، تطوير الدولة في تلبية الاحتياجات البشرية لحياة أفضل والأخيرة هويات اجتماعية وهي الهويات والمصالح التي

[1] المرجع نفسه، ص328.

تحصل عليها الدول من خلال التفاعل مع سائر الدول،[1]وعليه قدمت المقاربة البنائية رؤية أمنية تنطلق من الأفراد وتصوراتهم.

رابعا: الأمن الانساني ومرتكزات المقاربة النسوية feminism

تعتبر من بين النظريات النقدية بصفة عامة تناقش مسائل عديدة منها:[2]

-التشكيك في فكرة الدولة كمرجع أساسي، ونقد المقاربة الواقعية التي تركز على الدولة، والبنائية في أن الدولة تمثل مجتمع موحد، خاصة بالنسبة للمرأة وباقي المجموعات المهمشة (اللاجئين وغيرهم من المواطنيين المهمشين) الذين تم استبعادهم من حق المواطنة.

- انتقاد فكرة تحقيق أمن يوازي أمن المواطنين، وهذا لا يأخذ بعين الاعتبار، حيث أن العديد من الناس يعيشون في حالى انعدام الأمن مع وجود حدود الدولة.

- كما ترتكز المقاربة النسوية بالخصوص على الوسائل التي تؤثر بها المرأة في الصراع والتهديدات الأمنية الأخرى، كما أكدت على مقاربة فوائد الرجل بالإضافة للمرأة.

[1] أماني محمود غانم وآخرون، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية في الخطاب حول صدام الحضارات**،(القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الحضارات، 2007)، ص 124.

[2] Alice Edwards and Carla Ferstman, op.cit ,p 11.

والقضية الرئيسية لنظرية المساواة بين الجنسين هي نوع الدور الذي يناط بكل من الرجل و المرأة في بنية السياسة العالمية وعملياتها.[1]

ويعتقد منظرو المساواة بين الجنسين أن ما يصنع السياسة والمجتمع عبر التاريخ والثقافات المختلفة هو النظام الأبوي الذي يسيطر فيه الرجل على المرأة وهو جزء من النظام الاجتماعي الذي يخترق كل المؤسسات، يتحدى أنصار الطرح الواقعي الذي يتصدر فيه الريادة "الرجل ذو السيادة" أو بطل الحرب من القوة، وعابت على الواقعية الفهم الذكوري لعالم يساند القوة وقوة الرجل، حيث يقوم الرجل ذو السيادة بالقرار الرشيد لشرعنة العنف، في حين تُبعد النساء ويُخضعن عبر العنف الجسدي المباشر أوغير المباشر عن طريق التصورات والايديولوجيا التي توافق على تمايز الأدوار، والدولة مساهمة في ذلك عبر القوانين وسياسة عدم التدخل والعنف الداخلي.[2]

و يعتقد أنصار هذه المقاربة بأن تركيز الواقعية والواقعية الجديدة على الفوضوية ماهو إلا ذريعة تُبقي النساء رهينة النظام الأبوي، فقد كان الأمن القومي الميدان الحصري للرجل حسب "تينكر" فأمن الدولة لا يعني آليا أمن أعضائها خاصة أولائك الواقعيين خارج اولوياتها وحدودها، إن تركيز هذه المقاربة على المرأة ليس انتقائيا أو اقصائيا بالنسبة للوحدات المرجعية الأخرى للأمن بل تشمل كل القوى المهمشة في المجتمع، ويبقى الهدف النهائي لهذا التصور

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1(الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 371.

[2] عبد النور منصوري، الممرجع السابق الذكر، ص 37.

هو السعي لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمع، وليس فقط غياب التهديد الاقتصادي و الاجتماعي.

بالاضافة لذلك أكد hyndman 2001 على مقاربة "جيوبوليتيكا النسوية" هي ليست بديلا للجغرافيا السياسية بل هي مقاربة للبحث في القضايا العالمية واعطاء الاعتبار للمرأة،[1] والجدير بالذكر أن المقاربة النسوية ساهمت في تغيير وحدة التحليل المرجعية إلى الأفراد، حيث أن اقصاء المرأة وجميع الأقليات أو ما يعرف بالفئات المهمشة، هي من بين التحديات التي تعالجها مقاربة الأمن الانساني في اطار كلي.

خامسا: الأمن الانساني ومنطلقات الدراسات الأمنية النقدية

ساهمت المدرسة النقدية للدراسات الأمنية (css) the school of critical security stadies في التحول نحو لغة الأمن الانساني،[2]خلافا للواقعيين الذين ركزوا اهتمامهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن حيث أن المقاربة النقدية تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي ونهائي.[3]

بناءا على المنطلقات النظرية للمقاربة النقدية يتضح أن النقديين حاولوا اعادة تشكيل وترتيب النظام العالمي بصورة تضمن دعم السلم وتقوية المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المدافعة على حقوق الإنسان لكن هذا يتطلب في اعتقادهم اعادة النظر في أولوية

[1] Fen Osler Hambson, op.cit, p 242.
[2] Alice Edwards and Carla Ferstman, op.cit ,p12
[3] Charles- philippe David, Jean- Jacques Roches, **theories de la securité définitions approches et concept dela securité internationale**,(Paris : édition Montchrestien 2002)p106.

الدولة كموضوع مرجعي للأمن، وعليه فالمقاربة النقدية ترمي إلى اعادة صياغة مفهوم الأمن من منظور أخلاقي.

اضافة لذلك يطرح النقديون السؤال التالي: لماذا الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى الانساني للأمن؟ هنا يعتقد النقديون أن تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، وكذا تدفقات الهجرة القادمة من المحيط نحو المركز من الدول الفقيرة، نحو الدول الغنية، هذه التدفقات التي تؤدي إلى عادة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة و نمط انتاجي غير متوازن، مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول والمجتمعات، لذلك تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد.[1]

يعتبر النقديون الأكثر قوة من حيث طرح فكرة الأمن الانساني و النقلة النوعية في نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد، وكان هذا أهم انتقاد بالنسبة للواقعيين، كما سمحت تحليلات باري بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية وبتعميقها وادخال موضوعات مرجعية ووحدات تحليل من الفرد، الجماعات، المجتمع، الأمة، الدولي ، الاقليمي، المحلي، [2]كما أكد على نقطة محورية في شرح العلاقة بين الأمن الفردي، الوطني والعالمي، حيث أن الأمن الفردي يجب وضعه كقاعدة للأمن الوطني كقاعدة للأمن العالمي.[3]

[1] Ibid.p p 114, 115.
[2] Stéphane de la peshadiere,op.cit, p 79.
[3] Raharma Bertrand,op.cit,p 10.

تأسيسا على ماسبق طرحه من افتراضات تتعلق بالمقاربات الأمنية التقليدية وغير التقليدية(النقدية)، نجد توافقا بين الأمن الانساني والمقاربات النقدية فالأمن الانساني كمفهوم فتح مقاربة تعتمد أساسا على قوة القيم الانسانية وعلى الفرد كمرجع مركزي واعادة تضمين ذلك في النقاشات الدولية بهدف تحقيق أمن ورفاه وكرامة الأفراد.

المطلب الثاني: أبعاد تضمين الأمن الانساني في الدراسات الأمنية

-نحو نظرية للأمن الانساني To wards a theory of human security

قبل مناقشة امكانية وجود نظرية للأمن الانساني أو تصنيف مساهمات ضمن الدراسات النقدية يجب تناول القيم التي توجه الباحثين والمساهمين الأكاديميين في تكييف النظام الدولي ليصبح أكثر انسانية.

أولا: مرجعيات نظرية للأمن الانساني: فالتركيز على الفرد ترجع مرجعيته النظرية إلى مجموعة أعمال المفكرين لا طالما عرضوا لسيطرة النموذج الوستفالي على العلاقات الدولية، من خلال اعتبار الدولة الوحدة المرجعية للتحليل من بين الأبحاث والمرجعيات الفكرية نتناولها في النقاط التالية[1]:

[1] Chrles-Philippe David and Jean-François Riox,op.cit, pp20,21.

- أبحاث جون غالتينغ jon galtung سنوات 1960-1970، المندرجة ضمن ما يعرف بدراسات السلام peace stadies والتي نادت بضرورة تطوير مقاربة موسعة للسلام تقوم على العلاقات الاجتماعية والتعاون والحد من العنف الصادر عن الهياكل الدولاتية.
- أعمال جون بورتن Jon Burton في سنة 1972 حيث يرى أن تلبية الاحتياجيات الانسانية أمر ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع وحجته في ذلك أن العديد من الصراعات الحالية تحدث داخل الدول ولها جذوره اجتماعية واقتصادية، وقد عبر بورتن عن مساندته لنوذج عالمي يقوم على تلبية حاجات الأفراد ويدفع من الرفاهية والعدالة على المستوى العالمي وكانت المناداة بالأمن الانساني سنوات 1990.
- مساهمة المقاربة الليبرالية 1970 والمطورة من قبل بروان Broun وريتشارد المان Ritchard ullman ، قد حاول التركيز على التهديدات التي تمس الشعوب، من خلال اعادة تعريف الأمن ليشتمل كل التهديدات غير العسكرية التي تشكل خطرا على الإنسان منتقدان المنظور الواقعي الذي يركز على أهمية البعد العسكري لضمان الأمن وهناك ربط بين أفكار الليبيرالية التي ترى أن الطبيعة البشرية هي في الأساس خيرة ومحبة للسلام.
- ما قدمته المقاربة البنائية من تفسير لمفهوم الأمن الانساني وذلك من خلال التركيز على البنى الاجتماعية التي تقوم على الادراك الإنساني والذي يلعب دورا حاسما في جميع أفعال الانسان.
- وأخيرا الدراسات الأمنية النقدية التي تعتبر من أهم المساهمات النظرية لمفهوم الامن الانساني من خلال مراجعته للمنظور الواقعي، وانتقاده لارتكازه على الدولة، بينما الأمن

الانساني كمقاربة نقدية تركز على الانسان الفرد، وعليه فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.

ثانيا الأمن الانساني كمنظور جديد في العلاقات الدولية:

هناك محاولات منهجية لتطوير نظرية منهجية قائمة بذاتها لفهم وإدراك واستيعاب الأمن الانساني، غير أن هذا لاقى انتقادا ورفضا من طرف المدارس الواقعية للعلاقات الدولية للتنظير،[1]بمعنى أن هناك اختلافا و تباينا بين المدارس النظرية للعلاقات الدولية حول بناء نظرية جديدة في العلاقات الدولية حول الأمن الانساني.فكل نموذج معرفي جديد يقدم نموذج معرفي قديم، وكما قدمت التنمية الانسانية بديلا لنظرية النمو الاقتصادي يمثل الأمن الانساني بديلا يحمل قطيعة أخلاقية ومنهجية مع الأمن الدولتي في العلاقات الدولية.

أ- القطيعة الأخلاقية: the ethical rupture

يقوم المفهوم السائد لنظريات الأمن على الوقائع وليس القيم، وذلك بتفسير الظواهر كما هي وليس كما يجب أن تكون، إلا أن الأمن الانساني أدى إلى التشكيك في ذلك نتيجة مجموعة من التحولات التي شملت العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث بدا السعي لأخلقة الاقتصاد، على يد أمارتيا سان، وكذا جهود محبوب الحق بالاشتراك مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، حول مقاربة التنمية الانسانية، وقدمت هذه الجهود هدفا واحدا لكل السياسات وتجلى في توسيع خيارات الأفراد، وهو ما يعبر عن وجود اطار معياري جديد لعالم

[1] Fen Osler Hambson,op.cit, p241.

السياسة يؤطر لفكرة اخلاقية حول سبل تحقيق الأمن الانساني[1] وتتجلى قيم المقاربة الجديدة في التحولات التالية:

- التحول الأول: التحول من أمن الدولة إلى أمن الأفراد: إذ يستلزم هذا أن الأمن الانساني يعالج بصفة مباشرة الاشكالية الاخلاقية لأمن الدولة، اشكالية تنتج صراعا بين حق الدولة وحق الانسان بإعطاء الأولوية لأمن الأفراد، وهو بذلك يتعدى المعضلة الأخلاقية للأمن القومي الذي يعبر عن أ الصراع بين حقوق الدول وحقوق الانسان، بمعنى أن الأفراد الذين يعانون لا يمكن تجاهلهم بمبرر سيادة الدولة.
- التحول الثاني: ربط العلاقة بين الأفراد والأمن العالمي: يهدف ذلك لاقتراح مجتمع انساني فوق مجتمع الدولة، ووعي عالمي بترابط جميع مستويات السياسة الدولية.
- التحول الثالث: الانتقال من القيم القومية(الوطنية) إلى القيم العالمية: حيث يؤسس الأمن الانساني لعالم يكون فيه جميع البشر متحررين من الحاجة، متحررين من الخوف عالم تحترم فيه الحقوق الأساسية، الكرامة وحكم القانون، والحكم الراشد.[2]

على ضوء هذه التحولات شكل الأمن الانساني اهتمام أخلاقي كبير في السياسة الدولية، قدم فيه مقاربة للغاية التي تسعى إليها جميع السياسات، فمن غاية الدولة باعتبارها الحجة الأخلاقية للواقعيين أعاد الأمن الانساني التركيز نحو رفاه الشعوب، فلا يوجد في أمن الأفراد مبرر لغاية الدولة بعيدا عن غاية الفرد.

---

[1] Sharbahanou Tjbakhsh and AnurdhA M.chenoy, op.cit,pp 19, 20.
[2] Ibid, pp 20,21.

يفترض الأمن الانساني بأن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن(سواء بالنسبة للدولة والنظام الدولي) هو تعزيز أمن الأفراد فإعادة تعريف وسائل الأمن للسلام الدولي ولكن أيضا ايجاد حل لأفضل تكريس له، إذ تستند مقاربة الأمن الانساني على الروابط بين أمن الأفراد والأمن العالمي في النظام الدولي الجديد، فكل تهديد للفرد يعد تهديدا للأمن الدولي.

وقد سمحت هذه القطيعة المنهجية برسم استراتيجيات أمنية جديدة تكون فرصة لحماية الأفراد وتمكينهم (تنمية قدراتهم) والتي بدورها توقف انتهاك أمن الدولة (من خلال عدم الانخراط في نزاع يهدد استقرارها)، وتهديد الدول والأنظمة الفرعية (من خلال الهجرة وانتشار الأوبئة).فضمان أمن الأفراد ليس مجرد ضرورة أخلاقية بل هو الاستراتيجية المثلى لأمن الدولة والنظام الدولي،[1]وذلك يمثل اقناع الواقعيين والواقعيين الجدد بالحاجة إلى توسيع مفهوم أمن الدولة ليشمل أمن الأفراد.

رغم ما قدمته مقاربة الأمن الانساني من اضافات جديدة للدراسات الأمنية، إلا أنها هناك بعض الباحثين حاولوا فهم الأمن الانساني في سياق نظري ودمج هذا الأخير في الدراسات الامنية أو ما يعرف بدرسات الأمن الانساني النقدية critical human security studies .

وعلى هذا الاساس سنتناول تفسير غياب الارتباط بين الأمن الانساني والدراسات الأمنية النقدية، إذا كانت هذه الأخيرة تؤكد بأنه يكون للأمن معنى فقط إذا تم النظر إلى الفرد كمرجع أو كموضوع أساسي، ولماذا لم تتناول مضمون الأمن الانساني الذي يشترك معها في نفس

[1] Ibid.p 87.

الهدف؟ ،في الحقيقة هناك عدد من العوامل المفسرة لنقص الارتباط بين الأمن الانساني و الدراسات الأمنية أبرزها:[1]

- مساهمات الأمن الانساني مثل تحدي نماذج الأمن التقليدية القائمة على المركزية الدولاتية العسكرية تم تصنيفها أو ادراجها ضمن الدراسات الأمنية النقدية وعلى هذا الأساس كان من الضروري اعتبارها كحقل متميز في الدراسة
- عندما يهتم المحللون في حقل الدراسات الأمنية النقدية بالأمن الانساني ينظرون إليه كجزء من الأمن الاقتصادي، أو كبعد لتفسير العلاقة بين التنمية والنزاع، ووفقا لهذا المنطق تكون مقاربات نظرية أخرى هي أكثر ملائمة لهذا المنظور، بالتالي ليست هناك حاجة لإعطاء الكثير من الاهتمام للأمن الانساني.
- التوجه السياسي للأمن الانساني واعتماده كإطار سياسي من قبل بعض الحكومات مثل اليابان وكندا، أفرز عدد الباحثين ممن يشككون في الأمن الانساني كخطاب مهيمن تختاره الدولة وهو ما يختلف عن المقاربات النقدية التي تحمل بطبيعتها شكوك حول الدولة.
- كثيرا ما يتجه الأمن الانساني نحو "حل المشاكل، بحيث أن هذا النوع من المقاربات يتعامل مع العلاقات قصيرة الاجتماعية السائدة، والمؤسسات التي تنظمها كإطار معطى وحتمي للعمل، في المقابل يتمحور سؤال المقاربات النقدية حول الكيفية التي تنشأ بها هذه المؤسسات والمصالح التي تمثلها ولا تقبلها كمعطى مسلم به.

[1] Edward Newmen, critical human security studies, **review of international studies** ,(2010),p13.

- إن انتقاد التوجه السياسي للأمن الانساني، بسبب اشراكه في مبادرات السياسة الخارجية ولدى الباحثين والمهتمين بالمنظمات الدولية والتنمية تعزز السؤال نحو امكانية التسليم بأن الأمن الانساني مقاربة أكاديمية متميزة قابلة للتطبيق في الدراسات الأمنية، وأنه يبقى مجرد حركة معيارية سياسية تفتقر القدرة على المشاركة في نقاشات ابستيمولوجية.
- في الواقع أن الاهتمام الأكاديمي بالأمن الانساني وإن لم يكن ضمن الدراسات الأمنية لا يمكن استبعاده، فقد انتقدت الدراسات الأمنية النقدية في تحليلها الاقصائي للأمن الانساني، بحيث يمكن أن تكون كثير من الانتقادات الموجهة للأمن الانساني مثل مشكلة رسم حدود حول التحديات الأمنية أو تحديد مجال الدراسة متساوية مع تلك الموجهة للدراسات الأمنية النقدية عامة، لذلك يجب على المقاربات غير التقليدية أن تكون أكثر انفتاحا على مختلف المقاربات.
- كما أن تبني الأمن الانساني مقاربة ذات توجه سياسي يعكس محاولة هذا المفهوم في تحسين الرفاه الانساني داخل المعاملات السياسية، القانونية وفي نفس الوقت منح الفرصة للأفكار الأمنية غير التقليدية ليكون لها تأثير على السياسة، وهذا ما يجب أن يُثمن من طرف باحثي الدراسات الأمنية النقدية.

إذن، هناك العديد من الايجابيات التي يجب معرفتها حول الأمن الانساني باعتباره أجندة فكرية ذات توجه سياسي، والتي سعت لتشجيع القادة السياسين والممارسين التوجه

بسياساتهم نحو الاحتياجات البشرية، إلا أن الدراسات الأمنية سواء التقليدية أو النقدية لم توفر البيئة الملائمة للمهتمين بالمساهمات النظرية الكامنة في الأمن الانساني.[1]

ويمكن أن نفهم نموذج الأمن الانساني كبديل لابد من الغوص في العمق ومعرفة القيمة المضافة التي يقدمها، فالانتقال من التركيز على الدولة إلى التركيز على الأفراد أدرج ثلاثة أجوبة للاسئلة التالية:

أولا: تغيير وحدة التحليل في السياسة الامنية لمن؟

تتمثل مساهمة الأمن الانساني في الدراسات الامنية في اعتبار الأفراد بدل الدولة الموضوع المرجعي للأمن، ولا يعني ذلك الغاء الاهتمام بأمن الدولة التي تلعب دورا كبيرا في تحقيق أمن أفرادها، وفق هذه النظرة تصبح المجتمعات المحلية وهويات أخرى موضوع للأمن، كما ينطوي هذا المنظور الجديد على أكثر من مجرد وضع الفرد على درجة أسبق من الدولة ضمن سلم الأولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج، فقد غير وبشكل كبير من وضعيى الفرد الذي لا يمكن أن يتجانس مع الدولة ولكن كموضوع وفاعل متساوي في العلاقات الدولية.

لقد أصبح الفرد ضمن مفهوم الأمن الانساني كلا متكاملا وهوية مستقلة وأمنه هو الغاية النهائية التي تُسخر كل الأدوات والفواعل الأخرى لتحقيقها ويرجع الفضل في أحداث القطيعة مع المقاربة الدولتية لموضوع الأمن إلى المقاربة البنائية التي بنت تصوراتها من الأمن

[1] Ibid p10.

من الأفراد وتطلعاتهم، كما أنها برهنت على أن الهوية الثقافية لديها تأثير على النزاعات، وقد ساهمت البنائية كذلك في اتجاه ايجاد فواعل مغايرة للدولة في الساحة الدولية.[1]

ثانيا : أنواع تهديدات الأمن من ماذا؟

تعترف مقاربة الامن الانساني بأن الاخطار التي تلي حالات النزاع هي ذاتها ظروف منتجة لتهديدات أخرى، ولا يقدم الأمن الانساني تفسيرا للتهديدات، لكنه لا يعترف بوجود أخرى جديدة، تتسم بالترابط الكبير فيما بينها، وعلى هذا الأساس يمثل انعدام الأمن الانساني مزيج معقد من التهديدات المختلفة بعيدا عن المخاطر العسكرية والتقليدية.

ثالثا: التنمية وترقية حقوق الانسان الأمن بأية وسائل؟

قيمة مضافة أخرى للأمن الانساني تكمن في اقراره بأن أي من هذه التهديدات وأشكال العنف، لا يمكن مواجهتها بصفة مستقلة، وأن كل هذه التهديدات والفواعل والأدوات و الحلول الممكنة للتحديات مترابطة ومتداخلة بشكل اعميق في السياق العالمي، الذي فقدت فيه الحدود الوطنية والسيادة الكثير من أهميتها، وعليه لا ينبغي معالجة حالة انعدام الأمن من خلال الحلول العسكرية القصيرة المدى ولكن بإستراتيجية شاملة بعيدة المدى[2].

[1] Fen Osler Hambson.op.cit, 242.

[2] Shahrbanou Tajbakhsh and Anurdha,op.cit, p31.

خلاصة الفصل الاول: يمكن ان نستخلص من مضمون الفصل الأول الاستنتاجات التالية:

- الأمن الانساني موضع جدل واسع بالأخص حول تعريفه، وضبط مفهومه على هذا الاساس تم طرح تصورين حول الامن الانساني الضيق والواسع مع الاتفاق على أن الفاعل الجوهري إلى جانب أمن الدولة هو أمن الفرد.لم يصبح الأمن التقليدي هو السائد في العلاقات الدولية نتيجة التحولات في طبيعة ومصادر التهديد(تجارة المخدرات، انتشار الأمراض، التلوث البيئي...)وكذا مفارقات العولمة السريعة وظهور فواعل جديدة.
- أصبح الأمن الانساني يشكل الآن مسألة جوهرية يكرسها الواقع الدولي بصورة تفرض بروز تصور داعي لإعادة صياغة محتوى جديد لمفهوم الأمن خارج اطار الدولة كمرجعية أساسية للتحليل.
- اهتمام محدود للواقعية والنيواقعية الجديدة بدور الفواعل غير الدولاتيين والاستناد إلى تصور اختزالي للطبيعة الانسانية.
- على الرغم من وجود تقارب بين مفهوم الأمن الانساني والافتراضات الأساسية للمقاربة الليبيرالية، إلا أن مقاربة الأمن الانساني انتقدت وجهة نظر الليبيراليين للأمن الذي يعتمد على رؤية ضيقة حول مركزية الدولة في العلاقات الدولية.أما الأمن الانساني في المقاربة البنائية اعتبر ألكسندر وندت أن البنائية تتمحور حول الوعي الانساني وعلى الأفكار بتجاوز التركيز على الدولة إلى التركيز على الأفراد.

- أما المقاربة النسوية تناقش مسائل عديدة كالتشكيك في فكرة الدولة كمرجع أساسي، وبالنسبة للمدرسة النقدية للدراسات الأمنية فقد ساهمت في التحول نحو لغة الأمن الانساني.
- هناك اختلاف بين المقاربات النظرية حول بناء نظرية جديدة حول الأمن الانساني.

الفصل الثانـي:

أثر التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي.

نسعى عبر هذا الفصل إلى عرض ومراجعة مسحية نوضح من خلالها طبيعة التحولات الاقليمية الراهنة 2010، وما تحمله من تهديدات للأمن الإنساني وحصرها في ثلاث تحولات أساسية هي: تحولات على مستوى الدائرة المغاربية، ثانيا: تحولات على مستوى الدائرة الإفريقية، ثالثا: تحولات على مستوى الدائرة الشرق أوسطية.

يشكل الأمن الانساني معادلة تتفاعل فيها جملة من العوامل السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية التي تتراكب في صورة معقدة وإشكالية متداخلة، ما يتطلب تحليلا واسعا ومعمقا للعديد من مكونات الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي، لذلك ينصب المبحث الثاني على تبيان أثر التحولات الاقليمية الراهنة ولماذا تعتبر تهديداً للأمن الانساني في المنطقة المغاربية، هذه الأخيرة التي أصبحت كمركز لانعكاس الأحداث وتطورها، وكبؤرة للتوتر الدولي الجديد في الظرفية الراهنة، ومن اللازم هنا لفت الانتباه إلى واقع الأمن الانساني فيها الذي يعد بلا شك جزءا لا يتجزأ من افرازات التحولات الراهنة .

فالمنطقة المغاربية ليست بمنأى عنها، حيث انعكست على الفرد بمكوناتها المتعددة الذي أصبح يبحث عن التحرر والانتقال إلى عوالم الحرية والعدالة الاجتماعية والبحث عن كرامته. إذ أن سبب هذه التحولات اهتمام الأنظمة السياسية بالدولة وإهمال الفرد وأمنه، هذا الأخير الذي ثار من أجل الكرامة وحقوق العيش الكريمة .

بالنسبة للمبحث الأخير فقد خصصناه لتوضيح تداعيات وانعكاسات هذه التحولات على الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي، ورصد رؤية ورد فعل دول المنطقة المعنية.

المبحث الأول:التحولات الإقليمية الراهنة –مراجعة مسحية–

المطلب الأول:التحولات على مستوى الدائرة المغاربية.

إن الحديث عما تشهده منطقة المغرب العربي من تحولات، لا يمكن مقاربته بمنطق الجمع الذي يتحدث عن ظاهرة واحدة موحدة، بل ينبغي مقاربته بما تعرفه هذه الظاهرة من تنوع، فمطالب الحرية، الكرامة والعدالة الاجتماعية وإسقاط الفساد والاستبداد والتبعية تكاد تكون واحدة، فإن القول باستجابة الأقطار لهذه الظاهرة كان متفاوتا ومتنوعا بتفاوت الظروف الكامنة وراء ذلك. وفي هذا السياق يمكن التأكيد أن المقاربة لا ينبغي أن تكون نمطية بقدر ما يستوجب أن تراعي الفروق القائمة بين السياقات والواقع فيما يلي:

أولا: الثورة* التونسية : لايمكننا ان نستوعبها إلاّ برصد مسبباتها.

1–مسببات الحركة الإحتجاجية:

أ–**العوامل السياسية:** يمكن تلخيص العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي في النقاط التالية:

–مثلت الفجوة في الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطراب، فالتصريحات

* تتضمن الثورة ثلاث مفاهيم مترابطة، تميزها من أي شكل من أشكال العنف المجتمعي وهي:حدوث عملية تغيير سياسي واجتماعي عبر ممارسة العنف، وقوع حدث لحظة معينة بالغيير الفعلي للحكومة، برنامج للتغيير تتبناه الجماعة الثورية.

الرسمية التي قدمت صورة مشرفة عن الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس و المتمحورة حول الشريط الساحلي الشمالي، غذت عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الاخيرة عام 2009.

-انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن ايجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ورفضه السماح بقدر اكبر من الحريات والمشاركة السياسية.

-الحضور المكثف للحزب الحاكم*وعلى مختلف المستويات وطنيا،جهويا، ومحليا.[1]

-أسس التعديل الدستوري المركزية للنفوذ وهيأ للحكم الفردي من خلال الصلاحيات والسلطات التي منحها رئيس الجمهورية، وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات ويسحب من السلطة التشريعية والقضائية جوهر وظائفها.

-المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية يلاحظ أن المشارك في الانتخابات البرلمانية في الأعوام 1999، 1989، 2004، لم تحدث تغييرا ملموسا في وضع الحريات ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير.

- تنامي الهاجس الأمني بالتركيز على المعالجة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية.

---

* احتفاظ الحزب الحاكم الدستوري بالحكم منذ الاستقلال اليوم اي على مدى خمسة وأربعين عاما من دون اقطاع.

[1] عبد النور ناجي،**الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحري السياسي**، في:الربيع العربي إلى أين ..أفق جديد للتغيير الديمقراطي(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2011)ص،ص،155،156.

– الفجوة في التحرر على المستوى الاقتصاد والتسلطية على مستوى السياسة.[1]

–يمزج النظام السياسي التونسي بين المتناقضات، فهو ينتج خيار الليبرالية الاقتصادية و الاندماج في العولمة الرأسمالية الجديدة، وهو من ناحية أخرى نظام يستند في حكمه على مفاهيم وبنى ومؤسسات الدولة التسلطية، فمركز القرار في يد بن علي ومفهوم الحزب الواحد وتسلط الأجهزة البوليسية.

–تفشي الفساد في أوساط الطبقة السياسية الحاكمة في تونس، فالمنطق الذي كرسته الدولة البوليسية في المجال السياسي التونسي يقول:إما أن تتبع النظام البوليسي وتنتمي إلى مؤسساته و إما أن تنتج أحد أشكال تعبيرات التوافق والتحالف السياسي بين السلطة وهذه الأحزاب[2]، هذا ما يعني ضعف الأحزاب تمكنها من القيام بدور فاعل مؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية.

–في ظل العزوف المطلق عن العمل السياسي بسبب تدمير الدولة البوليسية التونسية وحدة المجال السياسي والمجتمعي ونفيها المعارضة، بدأ الرئيس"زين العابدين بن علي" في التحضير لـ"الرئاسة مدى الحياة"*، وعليه فقد أمضى "بن علي" 23 عاما في حكم تونس وتمت اعادة انتخابه كرئيس في أكتوبر 2009 بنسبة 89 بالمئة من الأصوات.[3]

---

[1] المرجع نفسه،ص،ص، 150،151.

[2] توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص 246.

* في هذا السياق حصل في تونس الاستفتاء على الدستور الجديد 26ماي2002 الذي ينص في فصله 39 على"ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس أعوام و يجوز لرئيس الجمهورية أن يحدد ترشحه".

[3] المرجع نفسه، ص 247.

ب-العوامل الاقتصادية:

-يعتبر الاقتصاد متغير رئيسي ومحوري، فقد اتبع نظام"بن علي" سياسة اقتصادية جعلت من تونس تتحول لنموذج ناجح في التنمية الاقتصادية، ومع ذلك فإنّ هذا النموذج ضرب في الصميم فعل التحولات السياسية التي أحدثتها الثورة الشعبية والتي أطاحت بنظام "بن علي"[1].

-مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، وما تبعها من اجراءات مرتبطة بهذه السياسات وخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الانفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، توسعت الهوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والإختلافات داخل المجتمع التونسي.

-تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في السنة 2007-2008*، ما أدى إلى التدهور في مستوى المعيشة.

-انعدام التوازن في النمو الاقتصادي في المحافظات الجنوبية التونسية(نقص الأموال المخصصة لمشروعات التنمية، التمييز في الوظائف العليا، سوء توزيع الثورة، احتكار الاستثمار من قبل السلطة الحاكمة، تفشي الفساد حيث يدل مؤشر منظمة الشفافية الدولية

[1] Maria Paciello Cristina, Tunisia: changes and challenges of political transitions,**Mediterranean prospects** ,Mai,2011, p5.

* حيث فجرت هذه الأزمة ثورات الجوع في بنغلادش الكاميرون ساحل العاج، الهند، أندونيسيا بسبب تضاعف الأسعار الوسطية للمواد الغذائية في العالم أجمع.

العالمية لعام 2008 على توقعات تنذر بما هو أسوء، إذ تراجع ترتيب تونس في المرتبة 43 في عام 2005 إلى المرتبة 61 في عام 2008.[1]

-مثلت الانتفاضة العمالية في محافضة قفصة* التي تقع في الجنوب التونسي في عام 2008، الهزة الأرضية الخفية التي أدت إلى اندلاع ثورة في 2010-2011 التي انطلقت من مسائل اجتماعية ثم تحولت إلى ثورة سياسية، ليكون تاريخ 17 ديسمبر 2010، تاريخ اقدام المواطن "محمد البوعزيزي" على احراق نفسه وهي بمثابة الشرارة الأولى للاحتجاج.

-نهاية مايسمى "بالمعجزة الاقتصادية التونسية.[2]

-أدت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى تدمير الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن عوائق بنيوية، منها غياب الشفافية ودولة القانون التي تحمي استثمارات القطاع الخاص، محدودية الحصول على تمويل من جانب المستثمرين المحليين، هذا الأمر يجعل من هذا القطاع غير قادر على خلق فرص عمل جديدة.[3]

ج- **العوامل الاجتماعية:** يظل العامل الاجتماعي أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في تونس وهو ما سيتم تتبعه فيما يلي:

---

[1] عبد النور ناجي، المرجع السابق الذكر، ص 160.

* كانت محافضة قفصة والتي اشتهرت تاريخيا باستخراج الفوسفات من أرضها، شهدت ما يعرف بانتفاضة الحوض المنجمي، التي شارك فيها عمال المناجم وعائلاتهم وشعارات هذه الانتفاضة تتمثل في الاحتجاج ضد مظاهر الفقر، ارتفاع الأسعار، انتشار ظاهرة البطالة وضد الفساد المستشري في نظام يقوم على التحالفات الزبائية والعصبيات القبلية والعائلية.

[2] المرجع نفسه،ص 257.

[3] المرجع نفسه، ص252.

-السياسة الاقتصادية التي اتبعتها تونس أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة حيث صرح وزير الشؤون الاجتماعية "محمد المنصور" أن نسبة البطالة بلغت 500000 منهم 150000 من جملة الشهادات و80000، المبرمج منهم سوق العمل وهي بذلك تؤثر على 17 بالمئة من عدد سكانها البالغة عددهم 10 ملايين نسمة.[1]

-تفاقم ظاهرة البطالة، حيث تؤثر على 17 بالمئة من عدد سكانها البالغ عددهم 10 ملايين نسمة، ولكن البطالة تضرب أكثر من 30 بالمئة من الشباب الحاصل على الشهادات الجماعية، باتت تشكل التحدي الأكبر في سعيها نحو توفير مزيد من فرص العمل الذين ارتفع عددهم إلى نحو 80000 سنويا بعد أن كان لايتجاوز 40000.

-غياب العدالة الاجتماعية، فسياسة التنمية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات، حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستفيد من معظم الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية ومناطق داخلية تشهد تدهورا للظروف الاجتماعية.

-الفساد الاداري والمالي، إذ يمثل الفساد بمختلف أشكاله في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن.

-تراجع الطبقة الوسطى بسبب غلاء المعيشة، وهذه الفئة تؤدي دورا كبيرا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، وقد ارتفعت نسبة عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة

[1] Zenti Hassen, l'avenir à paris ouvert, **Afrique Asie**, Mai, 2011, p.p. 41,42.

من البنوك للانفاق من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008وهو ما أدى إلى تضخم الديون[1].

في ظل هذه الأوضاع تزايدت مطالبة الشعب بضرورة تغيير النظام السياسي و مؤسساته فقام "بن علي" في محاولة منه لاحتواء الوضع بخلق 300000 فرصة جيدة لامتصاص البطالة، كما أنه أعلن حل الحكومة وإجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها مستخدما سلاحه البوليسي القمعي لإخماد نار المظاهرات[2]، ولكن عندما لا يفيد القمع البوليسي وينتج ظاهرة عكسية لإرادة الحكام في الوقت الذي يكون المطلب الأول للثوار هو رحيل الدكتاتور وحاشيته، فيقوم هذا الأخير في مرحلة أولى ببعض التضحيات الأليمة من هذه الحاشية وإقالة الحكومة وتغيير الوزراء وإبعاد الشخصيات. [3]

2- مؤشرات الحركة الإحتجاجية:

نسعى من خلال هذا العنصر إلى تحليل موجة الحركات الاحتجاجية في تونس و تطورها.حيث يتمحور هذا العنصر حول التئام أربعة عناصر(مسببات لقيام الانتفاضات) التي نجح توفرها في احداث تحولات جذرية في بلدين عربيين على الأقل وهذه العناصر هي:أولا:"كسر حاجز الخوف"، حيث أن الخوف لطالما قيد الحركات الشعبية وصرفها عن

[1] توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 259.

[2] عبد النور ناجي، المرجع السابق الذكر، ص 109.

[3] عمار جفال، الديكتاتورية العربية بعض أساليب البقاء، **مجلة المغرب الموحد**، تونس: دار النشر للمغرب ، العدد 11، 1 مارس2011، ص16.

محاولة التمرد، ثانيا:يجب أن تكون الثورة ذات طبيعة سلمية، خاصة وأن امكانياتها لا تقارن بالجهوزية الأمنية، والعسكرية لقوى النظام، ثالثا: ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التماسك الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية، الطائفية، والعرقية في حال وجودها أو استمرارها، رابعا: وهو العامل الأهم ويتجلى في موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني، وتطبيق هذه العوامل يساعدنا على فهم نتائج الثورة التونسية.[1]

اجتمعت العناصر الأربعة في تونس، حيث أن قيام البائع المتجول "محمد البوعزيزي" باضرام النار في نفسه أشعل نار الثورة في التونسيين جميعا وحملهم على كسر حاجز الخوف، ومن ناحية أخرى فإن المجتمع التونسي مجتمع متجانس، بحيث أن أفراد المجتمع تقريبا هم مسلمون، ينتمون للمذهب المالكي، والطبقة الوسطى تشكل 50 بالمئة من عدد السكان وقد شارك في الثورة كافة مكونات المجتمع بما فيهم من متعلمين وشباب وغيرهم، وكما بدأت عمليات الاحتجاج واستمرت رغم تعرضها لبعض المحاولات القمعية على يد النظام، أما الجيش التونسي فلم يكن يتمتع بتجهيزات عسكرية كبيرة وبقي على حياد طيلة فترة الثورة، وبالتالي اجتمعت العوامل التي سبق ذكرها في تسهيل الثورة وإسقاط نظام الرئيس السابق"بن علي" وحمله إلى اللجوء السياسي إلى العربية السعودية.[2]

---

[1] خير الدين حسيب، الربيع العربي نحو آلية لأسباب النجاح و الفشل،**مجلة المستقبل العربي**، العدد398، أفريل 2012، ص 8

[2] المرجع نفسه،ص9.

بعد أن تمت الإطاحة بالرئيس، وبعد مرحلة جديدة قاد الشوط الأول منها "محمد الغنوشي" ، وقد كلف القائد "الباجي السبسي"بقيادة مرحلتها الجديدة بالتعاون مع فريق حكومي وأمني، ستكون أبرز أولوياته إعادة هيبة الدولة، معالجة الأزمة الاقتصادية.[1]

ثانيا- الإحتجاجات في المغرب-حركة 20 فيفري 2011-

بالنسبة للمغرب في تفاعلها يمكننا القول أن الفروقات ليست في النوع بل في مستوى الدرجة، ذلك أن الفساد ،الاستبداد والتبعية تبقى سمات مشتركة بين جميع الأنظمة العربية، مع وجود فارق أساسي في الحالة المغربية يتمثل في التوفر على فضاء للعمل السياسي*، مما جعل النظام الملكي في المغرب مضطرا في كل مرحلة تاريخية إلى تقديم تنازلات أمام القوى الديمقراطية[2]، وعليه ماهي أهم مميزات الوضع السياسي بالمغرب؟ وهل نحن أمام تجربة التكيف الإستباقي؟

كانت حركة "20 فيفري 2011" ومطالبها الواضحة والمؤثرة هي العامل الحاسم، ومن ثم أدرك النظام أنه في سياق الحراك الثوري العربي"، أنه أمام مخاطر قد تعصف بالمملكة إن لم يبادر إلى تقديم عرض للشعب يتمكن بمقتضاه أن يستوعب الحراك الشعبي ويلتف على مطالبه الجوهرية. ماحدث في المغرب أربك الكثير من الحسابات وكشف محدودية كثير من

---

[1] Alexis Arief, political transition in Tunisia,CRS for congress NRS2166(December 16, 2011) p1from web cit :http//fpc.state.gov/document/organization/17959.pdf.in 9/3/2013.

* كان نتيجة نضال الحركة الوطنية المغربية والديمقراطية التي لم تتسلم السلطة عشية الإستقلال بل تسلمتها القوة الثالثة التي أنشأتها فرنسا عشية رحيل جيشها عن المغرب لضمان الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية

[2] عبد الاله المنصوري، المرجع السابق الذكر ص 587

الفرضيات وأبرز الكثير من النخب الحزبية أن الشباب لا يطيق السياسة ولكن يمارسها بصيغة أخرى، بمعنى أن هذه الحركة كانت بتوقيع الشباب، فبالرغم من احتضانها المتأخر من قبل شخصيات سياسية وحقوقية متنوعة، إلاّ أنها حركة قادها الشباب. سنحاول رصد مسبباتها فيمايلي:

1-خلفية الراهن المغربي:

لمعرفة التحولات التي يعرفها المغرب لابد من استرجاع المحطات التاريخية، التي تبتدىء من 1956 إلى 1998 تاريخ ميلاد تجربة التناوب السياسي التي عرفت وصول المعارضة اليسارية إلى تشكيل الحكومة بعد أكثر من أربعين عاما من الصراع حدودا دموية:

-نهج نظام الحكم سياسة مركزية سلطوية تعتمد الانغلاق.

-تبني المعارضة السياسية و الثورة.

-ارتكاب نظام الحكم انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان بمختلف أصنافها[1].

على هذا الأساس انتهجت الدولة سياسة أكثر انفتاحا من خلال مايلي:

-انتهاج ثقافة التسوية، التفاوض و التراضي.

-تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1999.

[1] جمال بن حمدان، تحولات التغيرات وخيار الانتقال الديمقراطي -حالة المغرب-،وقة بحث قدمت للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح، بيروت، 2011،ص21.

-اصدار وزارة لحقوق الانسان 1993.

-اطلاق صراح المعتقلين وعودة المنفيين 1991، 1993، 1994.

-صعود نقاش حول الإصلاح السياسي والدستوري.

-الانتخابات التشريعية سنة 1998، ميلاد تجربة التناوب1998 ،الإنتخابات التشريعية 2002[1].

لقد أفضى الاحساس بعدم تطور مسار الانتقال الديمقراطي الذي ابتدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، بفئات واسعة من الشباب للخروج إلى الشارع في مختلف المدن للاحتجاج و التعبير عن مطالبهم بالإصلاح ومحاربة الفساد والإلحاح على الاستجابة لها. من جهة أخرى يمكن القول أن الحركة الاحتجاجية نشأت في اطار تأثير وتأثر بما حدث في الدول العربية من حراك اجتماعي وسياسي، وهو ما يبرز هشاشة فرضية الاستثناء، فكيف وُلدت هذه الحركة التي كسرت الاستثناء؟

لقد مرت الحركة بمراحل متعددة ونشأت بصددها مواقف مضادة وشهد الفايسبوك، التويتر، واليوتيوب بدرجة أعلى "حربا الكترونية" للحركة والمطالبيين بتنظيم مسيرة، فهناك في البدء مايمكن تسميته بـ "مرحلة المجهول" التي لم نكن نعرف من يقف وراء حركة 20 فيفري 2011، في مستوى ثاني انتقلت الحركة إلى مرحلة الانتشارية، حيث صار للحركة مؤيدون من

[1] المرجع نفسه ،ص22.

مختلف المجتمع المغربي، وبدأت تظهر محاولات الاحتضان والتضامن مع الحركة، بعد ذلك جاءت مرحلة انقسامية والتي ظهرت فيها حركات متعددة الأبعاد والانتماءات، حركة التغيير، حركة حرية وديمقراطية الآن، وصولا إلى مرحلة التنفيذ التي يمكن توصيفها بمرحلة المواقف و المواقف المضادة، أين ارتفع سقف المطالب أمام غياب جواب سياسي واجتماعي من قبل الحكومة والدليل على ذلك أنها تمارس نوعا من الاختراق الاجتماعي لكافة المجتمع المغربي.[1]

استنادا على ذلك، فإن الثابت في دينامية الاحتجاج الاجتماعي والسياسي الذي أطلقته حركة 20 فيفري في المغرب هو التأكيد على الاستمرارية، وفي نفس الوقت تكشف عن عمق أزمة بنيوية.

ثالثا- الحركات الاحتجاجية في الجزائر:

بالنسبة للجزائر فقد شهدت حركات احتجاجية عديدة، ظهرت مع الحراك الاحتجاجي الأمازيغي حول أزمة اللغة والهوية عام 1980 إلى غاية 2001 أين تم الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة رسمية، وفي تتابع الحراك الاجتماعي جاءت أزمة عام 1989(العشرية السوداء)، التي عبرت عن ارادة السلطة في التغيير، حيث بادرت السلطة السياسية بإصلاحات سياسية، عرفت الجزائر من خلالها الانفتاح السياسي والتعددية السياسية للرئيس "شادلي بن

[1] عبد الرحيم العطري، **الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 فيفري**، في: الربيع العربي...إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي(بيروت:مركز دراسات الوجدة العربية،2011)، ص ص 300، 301.

جديد" إلاّ أن هذه التجربة جاءت بالسيناريو الأسود، فمع بروز الجبهة الاسلامية للانقاذ، وتدخل العسكريين في الحكم واستقالة الرئيس دخلت الجزائر في دوامة العنف والعنف المضاد.[1]

في نفس الاتجاه ورغم ارهاصات مرحلة العشرية السوداء نحو الاستقرار أولا و الديمقراطية ثانيا، تظل المعضلة الجزائرية ممثلة لتناقضات منظومة الديمقراطية، حيث يقتضي تركيزنا في هذه الدراسة على الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في جانفي 2011، تزامنا مع الحركات الاحتجاجية في كل من تونس، ليبيا، مصر، ذلك أن الجزائر شهدت حراكا مطلبيا اجتماعيا، بيّن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية،الاجتماعية والسياسية، فهي تحيل إلى:

-الركود الذي ميز أداء المؤسسة السياسية الرسمية والمعارضة.

-تضييق المساحة الاعلامية السياسية.

-الخبط في الأداء الاقتصادي.

-زيادة الفساد في المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية"سونطراك".[2]

---

[1] أحمد منيسي و آخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**(القاهرة، مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجية، 2004)، ص 82.

[2] عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/يناير 2011، المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، فيفري 2011، تصفح الموقع يوم: 13جوان2013 ، على الساعة 13:15.
www.dohainstitute.org/file/getdf19ffa1-ac22-40a52-119ac139ea82pdf.

بيد أن فهم الخصائص التي اتسمت بها الحركات الاحتجاجية في الجزائر لا يتأتى من دون العودة إلى حيثيات انطلاق الحركة الاحتجاجية في الاسبوع الأول من جانفي 2011 الذي شهد بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية كان على رأسها السكر والزيت وانتشرت شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد عن خروج الشباب للاصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة وسرعان ما وقعت الاحداث وانتشرت الاحتجاجات في العاصمة لتشمل بعدها أكثر من منطقة، وتمثل الاحتجاجات النقلة النوعية* لهذه الموجة الاحتجاجية.[1]

في نفس السياق ومن حيث المطالب أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية يمكن أن يؤثر في الاحتجاج ويزيده حدة، فالأكيد في الوضع الجزائري أن حالات الفساد التي انتشرت جراء مشاريع استثمارية كبيرة بادرت اليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق (الطرق، السدود، المساكن)، كان لها أثر كبير في توليد الاحتجاج كما في الحالة التونسية التي تعبر عن أزمة توزيع الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات.

بالإضافة لذلك بروز دور الشباب في المدن الكبرى والمتوسطة، الذي كان الفاعل الرئيس في هذه الاحتجاجات، كما يمكن القول أن تجنيد هذه الاحتجاجات فئات شعبية أوسع عندما تندلع في مدن صغرى وتطرح قضايا اجتماعية تمس فئات واسعة مثل مشكلة البطالة .

* خاصة أنها مست الاحياءالشعبية باب الواد،بلكور لكن سرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل،وفي الجنوب و الغرب الجزائري و جسد يوم 2011//1/18 أهم أيام هذه الحركة، اذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد، غير أن هذا اليوم كان عكس المتوقع .

[1] المرجع نفسه.

رابعا- الاحتجاجات في موريتانيا:

إن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته منطقة المغرب العربي على ما يبدو كان لها أثر على موريتانيا أيضا، حيث نزلت أول مظاهرة في موريتانيا يوم 25فيفري 2011 بدعوة مجموعات شبانية على الفايسبوك وهو ما أوجد نقاشا حول امكانية قيام ثورة في موريتانيا وانطلاقا من هذه الخلفية يمكننا أن نوضح هذا الحراك في النقاط التالية:

-شهدت موريتانيا حراكا سياسيا واجتماعيا صاحب انطلاق المسار الديمقراطي الذي أطلقه"معاوية ولد سيد أحمد الطايع" وخصوصا في نهاية حقبة التسعينات وبداية الألفية، حيث دخل النظام في مواجهة مفتوحة مع القوى المعارضة، وهو ما حفز قيادات الجيش على التدخل لوضع حد لحكم "ولد الطايع" وإطلاق مسار انتخابي بضمانات جديدة، أفضت لانتخاب رئيس مدني لأول مرة، ولكن لم تدم هذه التجربة طويلا إذ كان انقلاب 2008.

-أن الحراك الشباني الذي انطلق في 25 فيفري 2011 استطاع تنظيم أنشطة اجتماعية و توحيد جزء واسع من التيار السياسي المعارض إلاّ أنه فشل في ذلك وأربكه التعاطي الأمني معه، فتم اختراقه والتحكم في نشاطاته وعمل النظام على تأسيس أحزاب شبانية موالية له.

-لم تنجح الحركات الشبانية في حراكها لكسر الحلقة الفاصلة بين العمل السياسي والعمل الثوري.

-في المقابل نجاح موريتانيا في افشال" الثورة الشبانية" لم يؤثر على قدرة المعارضة في تحريك الشارع، ظهر هذا جليا في المسيرات والمظاهرات، ولكن المعارضة عجزت عن استثمار التأييد

الشعبي لها، فلم تستطع تخطي الاحتجاج السياسي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى فعل ثوري يُقوض أركان النظام الحاكم.[1]

-شكلت ظاهرة الانقلابات العسكرية*علامة فارقة في تاريخ موريتانيا السياسي المعاصر وانفردت بها سائر النظم السياسية العربية، بحيث مثلت خروجا عن الدساتير الموريتانية المتعاقبة، كما شكلت تجاوزا على الشرعية الدستورية والعملية الديمقراطية والقانون الانتخابي لاختيار الرئيس وآليات المشاركة السياسية.[2]

المطلب الثاني: التحولات على مستوى الدائرة الافريقية.

أولا:المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

[1] محمد محمود ولد الصديق، مستقبل الحراك السياسي في موريتانيا، ورقة مقدمة للملتقى العلمي المغاربي الثاني:أي واقع للمغرب العربي في ظل الثورات العربية، تونس، 21/22 نوفمبر 2012 تصفح الموقع يوم 02 جانفي 2013 ،على الساعة 12:16

www.cmers.org/879587587/81-2154.

* أول انقلاب عسكري 1978 قام به العقيد محمد المصطفى ولد محمد السالك، وانتهت بذلك مرحلة الحكم المدني،الانقلاب العسكري الثاني أفريل 1989، الانقلاب الثالث ماي 1979، الانقلاب الرابع مارس 1981، الانقلاب الخامس 1981، الانقلاب السادس ديسمبر1984، الانقلاب السابع 1990، الانقلاب الثامن 2003، الانقلاب التاسع 2005، الانقلاب العاشر وهو الأخير 2008/8/6 و في مجموعها 15 انقلابا.

[2] محمد صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة، **المجلة العربية للعلوم السياسية، حزيران** ، حزيران 2011،ص188.

تعتبر منطقة الساحل الافريقي* من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة توترا متصاعدا، ونظرا لحالة اللاستقرار في المنطقة يطلق عليها "قوس الأزمات"، كونها قابعة في دعائم توترات مختلفة(سياسية، اقتصادية،اجتماعية، أمنية)، وسنوضح الحركيات السببية التي تقف وراء هذه المشكلة الأمنية:

الشكل رقم(4): الحركيات السببية للمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإيفريقي.

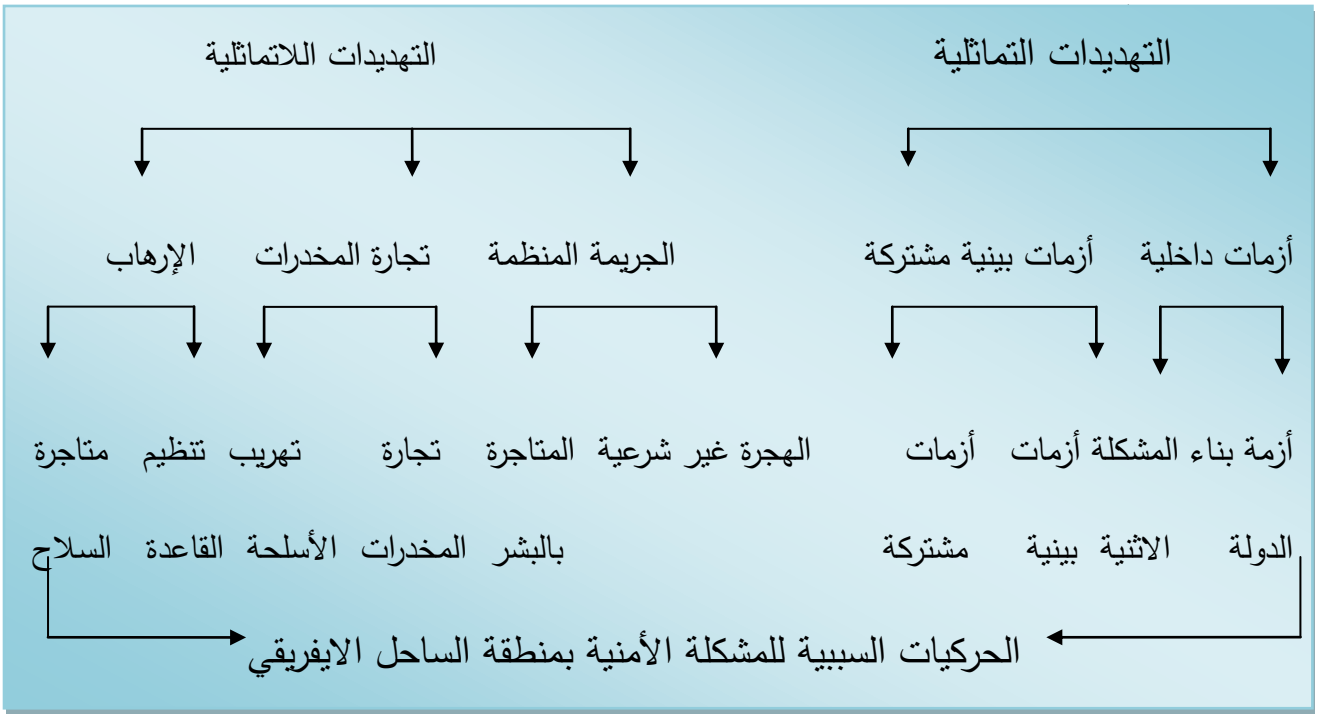

المصدر :إعداد الطالبة.

* منطقة الساحل الافريقي هي المنطقة الفاصلة بين شمال ايفريقيا و ايفريقيا جنوب الصحراء، فهو عبارة عن خط أفقي يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا نواقشط، إلى غاية البحر الأحمر، مرورا بمنطقة أبترة السودانية في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السينغال دكار إلى غاية البحر الأحمر، حيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب 5500 كيلومتر مربع و عرض يتراوح ما بين 400و 500 كيلومتر.

يتضح من هذا المخطط جملة من الحركيات السببية والأزمات التي تهدد أمن منطقة الساحل الافريقي متمثلة في تهديدات تماثلية وأخرى لاتماثلية، حيث تعاني المنطقة من أزمات داخلية في مقدمتها أزمة بناء الدولة وذلك نتيجة سيطرة نظم الحكم الاستبدادية على طبيعة الحياة السياسية بشكل أوجد الصراع على السلطة وذلك بممارسة جميع أشكال العنف وقد كان عبر حالات الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وعليه فشرعية الدولة تمر بأزمة ضاربة في عمقها، فالتهديد النابع من التصدع الحاصل الأبنية ومؤسسات الدولة أفضى إلى سلبية في الأداء الوظيفي وعلى الشرعية[1].

بالإضافة لذلك المشكلة الاثنية، إذ تميزت التوليفة المجتمعية لمجتمعات دول الساحل الإفريقي بتركيبة اثنية متنوعة وهذا يعد أحد مداخل المشكلة الأمنية، ذلك أنه يؤدي مباشرة إلى زيادة الصراعات الاثنية، وزيادة على ذلك أزمات أخرى بفرعين مشتركة وبينية تُميزها النزاعات الحدودية.

اتساقا مع ذلك تتجلى التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الايفريقي في شكل حلقة تهديدات أمنية ارتبطت فيها الأولى بمشكلة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر والثانية كانت في تهريب المخدرات والأسلحة والأخيرة مشكلة الارهاب العابر للحدود. وفي اطار تعقد طبيعة البيئة الأمنية للساحل الايفريقي طفت على السطح أزمة شمال مالي حاليا هو ما سيتم التفصيل فيه بعرض العوامل الكامنة وراء الازمة:

[1] أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإيفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر،2010/2009،ص 23.

1-**الزاوية السياسية:**التناحر على السلطة على مدى السنوات الماضية جعل من الانقلابات احدى وسائل التحكيم المشروعة لفض النزاعات بين الشرييكين في الحكم، مما ينتج عنه اضطرابات أمنية لا تخدم مصلحة أي من الطرفين، كما يمكن أن تعصف بمستقبل البلاد، وهذا هو حال دولة مالي بعد انقلاب الرئيس"أمادوتوماني توري" في مارس 2002*، الذي فتح االباب لظهور حركات التمرد والحركات المسلحة، ومنذ تلك الفترة أصبحت المنطقة محورا لكل المتناقضات على رأسها مطالب الاستقلال[1].

تعتبر مشكلة الطوارق أهم المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الأزمة، فتمرد هذه الفئة من الشعب على السطلة لهُ امتداد تاريخي ففي سنة 1958 صوت الطوارق على الانضمام إلى مالي والنيجر حتى لا تنقسم الصحراء وتصان حقوقهم في التعايش مع الأفارقة و تحفظ عاداتهم وتحترم عقيدتهم، ولكن ما إن استقلت مالي 1963، حتى أنقض أول رئيس وعود الحكومة مما دغع إلى تكوين حركات تمرد والدخول في المعرضة المسلحة مع النظام لغاية 2011 (تاريخ انشاء الحركة الوطنية للأزواد).[2]

---

* مرحلة ميلاد الأزمة(1963-1989)، مرحلة العمل المسلح(1999-2011)، مرحلة انفجار الأزمة الراهنة(2012-...)ونتيجة الفراغ بعد الانقلاب،سارع تحالف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مع الحركات الجهادية المكونة أساسا من جماعة أنصار الدين،حركة التوحيد والجهاد، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في اعلان عن استقلال اقليم أزواد متخذة من "غاو"عاصمة دولة الأزواد هو ماخلق توترا بمطالبتها بالاستقلال.

[1] جمال بوزادية، الساحل البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي، **مجلة المفكر**، الجزائر العدد9،(ماي 2013)، ص538.

[2] المرجع نفسه،ص589.

في نفس الإتجاه، الأزمة المستفحلة حاليا في اقليم أزواد شمال مالي، والمرشحة فيما يبدو لتشمل كل الساحل الصحراوي، تمثل أحد تجليات نزوح تنظيم القاعدة إلى التأقلم مع الظغوط التي عانى منها في معاقله الأصلية(أفغنستان، باكستان، اليمن...)عقب هجمات 11سبتمبر 2001، و التي اضطرته للبحث عن قواعد لوجستية جديدة، حيث عرف كيف يكسب ولاء العديد من الأهالي المحليين وكيف يستغل معارضتهم للنظام المالي(الفقر، النمو السكاني، التغير المناخي)، و يوظفها لمصالحه وأهدافه[1]، و بالتالي فإن الانقلاب العسكري أدى إلى تأزم الأمور وعدم قدرة الجيش على السيطرة على الوضع، مما سهل على التنظيمات الإرهابية الانتشار السريع في شمال مالي والاستحواذ عليه وفرض سياساتها عليه عى أرض الواقع.[2]

2-**الزاوية الأمنية:** أخطر ما أفرزته الأوضاع في مالي هو اسناد كل سبل الحوار والتفاوض و فتح مجال المواجهة المسلحة التي كان الرابح الكبير فيها الحركات المسلحة وعلى رأسها القاعدة في البلاد، فبعد التموقع بدأت في التصعيد في نشاطاتها(النهب، القتل، خطف السواح، طلب الفدية لشراء مايلزمها من معدات وأسلحة)كما قامت بربط علاقات مع الحركات المسلحة الأخرى الناشطة في منطقة الساحل(بوكو حرام، الشبيبة الصومالية، حركة التوحيد والجهاد في غرب ايفريقيا) وكذلك جماعات التهريب والجريمة المنظمة مما أدخل كل المنطقة في حالة

---

[1] محمد الأمين ولد الكاتب، التداعيات الأمنية و الانسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، 17-18 فيفري2013.

[2] عمر فرحاتي،أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، تصفح الموقع يوم 2013/02/15 على الساعة 13:20.

http://www:bouhnia.com/news.php-1-?ation=view=242.

تخوف، عجل بتحريك المجتمع الدولي لطرح القضية هذه المرة من باب المساس بالسلم و الأمن الدوليين، أي أن الأزمة المالية لا تشكل تهديدا داخليا وإنّما أصبح تهديدا عالميا.

3-الزاوية الاقتصادية: الثورات الباطنية التي تزخر بها المنطقة من ملح، الذهب، البترول، الغاز، الفوسفات، النحاس، اليورانيوم، فتح باب المنافسة أمام الدول الغربية(الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، كندا، فرنسا) التي حاولت لعب دورا من أجل استغلال الخيرات و حماية مصالحها المهددة وغلق باب المنافسة[1]، وفي هذا السياق كانت الرؤية الاقليمية و الدولية غير واضحة للتعاطي مع الأزمة المالية، فهناك من كان يفضل الحل الديبلوماسي السلمي لاحتوائها، وهناك من كان يريد التدخل العسكري وهو الموقف الغالب الذي جسدته فرنسا بتدخلها بحجة طلب الرئيس المالي المساعدة.

4- **التدخل الأجنبي الفرنسي: بين الدوافع الانسانية والمصلحية:** صرح الرئيس الفرنسي أن التدخل في مالي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف:ايقاف زحف المجموعات الارهابية نحو الجنوب، والحفاظ على وجود الدولة المالية واستعادة وحدتها الترابية، والتحضير لنشر قوة التدخل الافريقي المرخص لها بموجب قرار مجلس الأمن، بيد أن الحقيقة غير ذلك خاصة و أن الارهاب ظاهرة عابرة للحدود.إنّ الهدف الاستراتيجي للتدخل في مالي هو حماية المصالح الفرنسية(الأمنية/الإقتصادية) في الساحل وما وراءه، و قد فهمت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الارهابية في مالي:إن سقطت مالي في أيديها ستسقط دول أخرى، وعليه فهي

[1] جمال بوزادية، المرجع السابق الذكر، ص 540.

تهدف من تدخلها إلى فرض عملية دومينو معكوسة تقلب تماما الاتجاه بضرب الحركات الارهابية في المنطقة وأي عدوان مماثل على دول الجوار الهشة والمنكشفة.[1]

تجدر الإشارة إلى ما يعبر عنه وزير الدفاع الفرنسي"جون ايفل ودريان" بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلاده التدخل: يتعلق الأمر بتهديد اقامة دولة ارهابية على أبواب أوروبا فرنسا" مضيفا أنّ البلاده ستستأصل الارهاب في الساحل وتعيد وحدة مالي، ويجب التنويه هنا إلى حادثة احتجاز الرهائن في عين أمناس(الجزائر)خدمت الموقف الفرنسي القائل بأن التهديد لا يستهدف فرنسا بل المجموعة الدولية بأكملها وأن التدخل في مالي ضروري وشرعي[2]، هذا ما يعني استفحال الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي وانساني وأخلاقي للتدخل، لكن هذه الأزمة سرعان ما تمت تسويتها باتفاق "باماكو" .

ثانيا– الثورة المصرية

للوقوف بامعان على الثورة المصرية لابد من معالجة ثلاث أبعاد أساسية أولا: البعد المتعلق بالمتغيرات التي كانت مقدمات كامنة في بناء مجتمع لتفجير ثورة، ثانيا:المتغيرات

[1] عبد النور بن عنتر، التدخل في مالي:نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي، (تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013)، ص2

[2] المرجع نفسه، ص3

بتفجير الثورة انطلاقا من تردي أداء الدولة والنظام، ثالثا: بعض الفرضيات المتصلة بطبيعة الثورة.[1]

1-**البعد الاول:** لقد جاءت ثورة 25 جانفي مفاجئة لجميع المراقبين، وبذّات اللجنة التي كانت قد شكلها الرئيس "أوباما" لدراسة احتمالات قيام الثورات واضطرابات في البلدان العربية وصحيح أن قوى التغيير الشبانية انطلقت بشكل عفوي من غير قيادة أو تنظيم وليس في حراكها ما يدل على امتلاكها استراتيجية عامة وشاملة لإدارة الصراع مع قوى الثورة المضادة التي طالما تصدت لمختلف الثورات، غير أنّ الصحيح كذلك أنّ تفجر ثورة شباب مصر لم يأت من فراغ وإنما كان محصلة تراكمات العقود الأربع الماضية.[2]

في هذا الاطار تبدو من الأهمية بما كان محاولة البحث عن أرضية ابستيمولوجية لاستيعاب ما حدث في مصر، بدءا بالكشف عن أسبابها حيث أن النظام السياسي كان مستمرا في سياسته القائمة على السماح بهامش حرية صوري يرتكز على الواقع الافتراضي، والتضييق على كل القوى السياسية التي يمكن أن تمثل تحديا لسلطة الحزب الحاكم، ومشروع توريث حسني مبارك.[3]

---

[1] ليلة علي، **لماذا قامت الثورة بحث في أحوال الدولة و المجتمع، في الثورة المصرية والتجاهات والتحديات**، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص29.

[2] عوفي فرسخ، مصر بين ثورتين، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)،العدد395(الشهر 2012)،ص209.

[3] أمل حمادة، 25 كانون الثاني/يناير2011 القائد والفاعل والنظام، في: **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات** ،ط1،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2012)،ص100.

وكذا لم تختلف الأوضاع الاقتصادية عن سابقاتها، من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة وانهيار مستويات الخدمات الصحية والتعليمية، واتسم الواقع الاجتماعي بتزايد حالات الاستقطاب الديني والثقافي وغياب المساحات المشتركة، ما يمهد لمزيد من العنف المجتمعي، وقد ساهمت انتخابات مجلس الشعب والشورى التي طاولها التزوير في كل مراحلها في زيادة الشعور العام بتصاعد تأزم شرعية النظام السياسي[1]، ومَثلت ثورة تونس ظرفا تاريخيا مناسبا لكسر هذا الركود في المشهد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

في نفس السياق مثل الفضاء الالكتروني وسطا مناسبا للدعوة إلى الخروج في مظاهرات حدد لها يوم 25 كانون الثاني، وقد استجاب لها الآلاف من المصريين، وتطورت الأحداث إلى المشاهدة الدامية، والتي سرعان ما استجابت لدعوات العصيان المدني والاعتصام المفتوح في الميادين الكبرى في مدن كثيرة، واستمر التصعيد لمدة 18 يوما انتهت بتدخل الجيش المصري في الشهد السياسي بتوليه مقاليد البلاد بعد أن تسلمها من الرئيس "حسني مبارك" الذي قرر التخلي عن منصبه سُجلت الثورة المصرية على أنها أول ثورة من خلال المعلوماتية على نحو يكاد يكون مطلقا.[2]

ناهيك على أنّ شعار الثورة التي قادها شباب 25 جانفي:"الحرية والعدالة والكرامة الانسانية"، وهو شعار يلخص مطالب الشعب المصري بالحياة الحرة الكريمة والعدالة في توزيع

[1] المرجع نفسه، ص101.

[2] أمل حمادة، المرجع السابق الذكر، ص102.

الدخول والثورات، وكان المحرك لذلك أدوات التواصل الحديثة، حيث وجدت المعارضة في الفضاء الالكتروني مجالا للتعبير ونشر المعلومات، ما سمح بظهور ونمو حركات اجتماعية افتراضية عُرفت بالحركات الافتراضية.[1]

ذلك ما أدى إلى احتجاجات في "ميدان التحرير" عقبها تمت ازاحة "مبارك" لصالح المجلس الأعلى للهيئة القيادية للجيش واستمر ذلك سنة ونصف، وفي عام 2012 تم انتخاب رئيس جديد للبلاد"محمد مرسي Mohamed Morsi" رئيس حركة العدالة والتنمية إلاّ أنّه مع نهاية شهر جوان 2013 تم اسقاط الرئيس الجديد ، لذلك تدخل الجيش المصري وأُطيح الرئيس من منصبه وتسارعت الأحداث بفقدان الاخوان المسلمين the muslim brotherhood's الشرعية لدى الشعب لينتخب في شهر جوان 2014 وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي رئيسا جديدا للبلاد، ويمكن القول أن الاطاحة بنظام "مبارك" عاشت مصر حالة انتقالية لا نهاية لها[2]، وأبلغ مثال على ذلك الهيئة القيادية للجيش لا تملك الخبرة الكافية لتسيير نظام أمني، وكذا قمع الاخوان المسلمين، مع بقاء وجوه مبارك في التجارة والقضاء(مراكز القوى الواضحة).

[1] المرجع نفسه، ص103.

[2]Ann M.Lesch, troubled political transitions :Tunisia, Egypt and Libya, **Middle East policy**, vol.XXI, No.1 ,spring 2014, pp65, 66.

2-البعد الثاني: إنّ رصد وتحليل أهم التطورات الدستورية والسياسية التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الانتقالية يتطلب بداية تحديد الفاعليين السياسيين* الذين قاموا بأدوار بارزة في صنع هذه التطورات كالتالي:

من المؤكد أن موقف الجيش المصري من ثورة 25 كان من بين العوامل الرئيسية التي أسهمت في نجاحها، تحت شعار" الشعب والجيش يد واحدة"، وقد حرص المجلس على طمأنة الداخل والخارج، وأكد على أنه ليس هناك بديل من الشرعية يرتضيها الشعب، لكن لم تمضي فترة وجيزة على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حتى بدأت علاقاته مع الأحزاب السياسية والائتلافات الشبانية يشوبها التوتر ومن شعار "الشعب والجيش يد واحدة" إلى شعار"يسقط..يسقط حكم العسكر"[1].*

أما الاسلاميون من التهميش والاقصاء إلى صدارة المشهد السياسي، يعد الاسلاميون بمختلف فصائلهم من أكبر الرابحين سياسيا في ثورة25 جانفي، فجماعة الاخوان المسلمين التي كانت توصف من قبل نظام مبارك بالجماعة المحضورة أصبحت القوة الرئيسة.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى ادارة شؤون البلاد.الاسلاميون، الاسلاميون وخاصة جماعة الاخوان المسلمين والسلفيين، حيث تصدر مع المجلس السياسي بعد الثورة.الأحزاب المدنية من ليبرالية وقومية ويسارية.شباب الثورة الذين حضرو بفعالية في الميدان التحرير

[1] المرجع نفسه، ص ص 341، 342.

* حيث مر بأخطاء كثيرة :غياب الرؤية، الانفراد بالقرار والسيطرة على الحكومة، البطء في الاستجابة للمطالب الشعبية و التحرك تحت ضغط الشارع ، التراخي في ضبط الأمن واستخدام العنف ضد المتظاهرين ومحاكمة المدنيين في محاكم عسكرية، ضعف الشفافية.

3-البعد الثالث:شهدت مصر في مرحلة مابعد مبارك تطورات تمثلت في التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، والانقسام حول وثيقة المبادئ الدستورية وانتخابات مجلس الشورى، وقد اتسمت التطورات السياسية المشار إليها في ظل بيئة اتسمت بأربع ظواهر رئيسية هي:الانفلات الأمني الذي شكل ويشكل تحديا للدولة والمجتمع واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتواصل الاحتجاجات الفئوية في شكل تظاهرات واضرابات، وحدوث حالة من الانفلات الاعلامي الذي لا يقل خطورة عن الانفلات الامني.[1]

بالاضافة لذلك رسوخ بنى وهياكل التسلط والاستبداد، فقد استند النظام على بنية تسلطية لها مكوناتها وعناصرها الدستورية، القانونية، السياسية، الأمنية، الاقتصادية والثقافية، وبالتالي أكبر مرحلة تواجه العملية الانتقالية ما بعد "مبارك" تتمثل في تفكيك بنية التسلط.[2]

المطلب الثالث : التحولات على مستوى الدائرة الشرق أوسطية.

أولا- الأزمة اليمنية:

1-جذور الأزمة:تعود جذور الأزمة اليمنية إلى الإخفاق الذي أصاب مشروع الدولة اليمنية الموحدة التي تأسست عام 1990 بتوحيد دولتي اليمن في الشمال والجنوب في دولة اندماجية واحدة وقيام الجمهورية اليمنية كبديل لها، وهي بمثابة مشروع حضاري، غير أن الفشل في تحقيق كل هذه الأسس أدى إلى بناء نظام حكم عصبوي يقوم على أساس القبيلة، يعتمد

[1] المرجع نفسه ص 348.

[2] المرجع نفسه ص 360.

التهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي ومنه تراكمات الأزمات لتتحول إلى أزمة وطنية شاملة ويمكن أنشمل مظاهر الأزمة فيما يلي:

*الانتخابات مقيدة وتعطيل امكانية الاصلاح والتغيير السلمي والتداول على السلطة، حيث أجريت في اليمن ثلاث انتخابات نيابية(1993، 1997، 2003) واستفتاء على الدستور(1991، 2001) وانتخابان رئيسيان تنافسيان(1999، 2006) لكنها كشفت عن ديمقراطية مقيدة عطلت امكانية التداول على السلطة.[1]

تعديلات دستورية لتفصيل الدستور والنظام على مقاس الرئيس، وظهر ذلك من خلال استحداث نصوص يتم فيها انتخاب رئيس الجمهورية عقب الاستفتاء على الدستور، من قبل مجلس النواب في انتخابات غير تنافسية فالدورة كاملة مدتها خمس سنوات، وهكذا تقدم "علي عبد الله صالح" في 1994 مرشحا وحيدا كاسبا فترة ثالثة.[2] ليحتال على نصوص الدستور ويلغيها وعمل سريعا على تدخيل تعديل 2001 وتضمن تغييرا بحيث أصبحت مدة الفترة الواحدة سبعة سنوات، ولم يتوقف العبث بالدستور عند هذا الحد فبعد الانتخابات الرئاسية 2006 التي شهدت تنافسا بين الرئيس صالح ومرشح المعارضة وكانت نتائجها سببا مباشرا في تفاقم الأزمة والمحطة الأخيرة في مسارها التي مهدت للثورة .

[1] عبد المالك المخالفي ، اليمن من الأزمة إلى الثورة: خطة الطريق من الاستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة والانتقال الديمقراطي في: **الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**،ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)ص464.

[2] المرجع نفسه، ص 469.

_ انتشار الفساد والفقر وتجويع الأغلبية وتدمير التنمية، حيث يصنف اليمن في التقارير الدولية بأنه من أفقر دول العالم والأكثر فسادا، وفي تقرير التنمية البشرية في مرتبة متدنية في كل مجالات التنمية البشرية، وأدت سياسة الإصلاحات الاقتصادية وفق البنك الدولي إلى ترك آثار عميقة في المجتمع بتدمير الطبقة الوسطى.

– التوريث: القضاء على قيم الجمهورية، وكان السعي إلى التوريث نتيجة طبيعية لامساك صالح بالسلطة والبلاد من خلال الامساك بكل عوامل القوة والثروة.

–الحكم القبلي والعصبوي والصراعات القبلية والجهوية وهو ما يؤيدي إلى تفكيك الوحدة وتدمير الدولة، حيث أدت طريقة صالح إلى ايقاذ كل العصبيات وتشجيع صراعات مذهبية التي لم تكن معهودة في اليمن نتجت عن رعاية جماعات دينية متطرفة واستخدامها ضد الخصوم السياسيين، فقد كانت هناك 6 أزمات بين عامي 2010/2004 وأصبح ما يعرف بالحوثيين*، وهو ما دمر الولاء الوطني وبات التمرد على الدولة خاصة مع حالة الفقر.[1]

2–سياق التغيير:في الخامس عشر من جانفي 2011 بدأت أولى خطوات ثورة الشعب اليمني من أجل التغيير الشامل لنظام الحكم متأثرة بما حدث في تونس ومصر، وتمثلت مطالب

* الحوثيون نسبة إلى حسين بدر الحوثي، الزعيم السابق للجماعة، وهم يشكلون حركة سياسية و دينية تنتشر في محافظة صعدة شمال غرب اليمن وحركة محسوبة على المذهب الزيدي، نشأت الحركة عام 1990 و في عام 2008 طفت قضية الحوثيين بقوة على السطح بعد احتلال العراق، ويتبادل الحوثيون و النظام الاتهامات، إذ يرى النظام أن الحوثيين يتلقون دعما من ايران ويرفعون شعارات الثورة الايرانية، كما يتهم بأنهم مجموعة تريد اطاحة نظام الحكم واقامة دولة زيدية على أساس الإمامة وقد شهدت اليمن جولات من الحرب التي شنها النظام ضد معقل الحوثيين في محافظة"صعدة" ومع انطلاق الثورة أعلن الحوثيون دعمهم للتغيير والمطالبة بإسقاط نظام صالح.

الاحتجاجات الشعبية في اليمن في القضاء على الفساد، وتحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية والحد من الفقر والبطالة والاصلاح السياسي، متمثلا في ضرورة اجهاض سيناريو التوريث، لكن سرعان ما واجه الرئيس اليمني مظاهرات من قوى معارضة أساسية في اليمن، في تطور لافت أعلن عدد من القبائل الانضمام إلى الاحتجاجات السلمية في صنعاء، والتي طالبت بإسقاط النظام في سبيل وقف اعتداءات أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم ضد المتظاهرين.[1]

-توحدت في اطار الثورة، أطراف وقوى سياسية، مدنية، اجتماعية (قبلية، طبقية ومهنية) ورجال دين وبرلمانيون وأجزاء واسعة من الجيش وقوى احتجاج تواجهت مع سلطة صالح مثل الحوثيين.

- وفي محاولة للخروج من المأزق الذي وصلت إليه البلاد أعلن الرئيس صالح مبادرة أكثر شمولا أمام مؤتمر يسمى المؤتمر الوطني العام وشارك فيه ممثلون من كل المحافظات اليمنية وتنص على المبادئ التالية: تشكل لجنة من مجلس النواب والشورى لإعداد دستور جديد يقوم بالفصل بين السلطات، الانتقال إلى النظام البرلماني بحيث تنتقل كل الصلاحيات التنفيذية إلى

[1] دنيا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184،(أفريل2011)،ص ص 14،15.

الحكومة المنتخبة، بيد أنّ فجوة عدم الثقة تجعل الرد الايجابي على هذه البادرة غير ايجابية.[1]وفي نهاية المطاف استجاب الرئيس اليمني لمطالب المحتجين.

3-**المبادرة الخليجية كإطار للتسوية:(بين الرفض و القبول)** أثارت المبادرة التي أطلقها مجلس التعاون لدول الخليج العربية جدلا واسعا، حتى بعد أن دخلت أطراف دولية والأمم المتحدة بمجلس الأمن الدولي، ذلك أن المبادرة جاءت بطلب من صالح أعطته ثمانية أشهر اضافية ارتكبت خلالها جرائم ضد الانسانية منها"محرقة تعز" وانتهاكات صارخة ضد حقوق الانسان و عمليات قتل واسعة.[2]

أدى دخول الأمم المتحدة كطرف في انجاز التسوية إلى التوصل إلى ما يسمى ب الاتفاق بشأن آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن، ومن ثم تم تزكية "عبد ربه منصور الهادي" كمرشح توافقي وحيد من طرف مجلس النواب، بينما أصبح الرئيس"صالح" الذي حكم اليمن لما يزيد عن 33 عاما" في قائمة الرؤساء المخلوعين بفعل الثورات العربية.

4-**التدخل السعودي في اليمن:** على ضوء ماسبق فإنّ اليمن تعاني أزمة سياسية ومجتمعية شاملة ومركبة على مستوى النظام الحزبي، النظام السياسي بل وعلى مستوى العلاقة بين المجتمع والدولة وهذه الأوضاع خلقت مايلي:

---

[1] حسون أوطالب، التصدع الداخلي: مأزق"مبادرات الرئيس" في مواجهة الثورة اليمنية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184،(أفريل2011)، ص69.

[2] عبد المالك المخالفي، المرجع السابق، ص 481.

_اهتزاز سيادة الدولة اليمنية واستقلالها (النزاع السعودي– الحوثي)، حيث كان السعوديون قد أعلنوا قصفهم مواقع الحوثيين سيستمر حتى يتراجع الحوثيون "عشرات الكيلومترات" داخل الأراضي اليمنية، وآخرها كان عاصفة الحزم".

–عسكرة حياة السياسة بظهور جماعات حربية تعبر عن مطالبها بالعنف، وتسلب الدولة من أهم صفة لها وهي :احتكار القوة.

_تعميق مشكلة الثأر القبلي وقيام النخبة الحاكمة بشكل مايسمى بالجيش الشعبي، وايجاد جيش قبلي مواز للمؤسسة العسكرية اليمنية.

–العبث بمكونات المجتمع اليمني، ومشكلة الحوثيين.

–تضخم الهويات الجهوية والولاء للمذهب وظهر ما يمكن تسميته بهوية الذهب.[1]

ووفقا للعديد من المحللين والمراقبين تُعد عملية عاصفة الحزم حرب ضرورة، لاحرب اختيار، فبعد استنفاذ كل المبادرات الديبلوماسية، شن مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان حربا ضد"الحوثيين" ومؤيدين في اليمن لمنع البلاد من الانهيار، وتجنب كارثة انسانية حيث بدأت العمليات في 26 مارس 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية، تعتبر أهم المحددات و الأهداف العامة لهذه الحرب هو تأسيس توازن سياسي وعسكر جديد في الشرق الأوسط.[2]

[1] أحمد ابراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية2010–2011 رياح التغيير**،ط1(بيروت: مركز الوحدة العربية 2011)ص 226.
[2] غسان شانة، عملية عاصفة الحزم الأهداف و المخاطر،(قطر :تقرير مركز الجزيرة للدراسات 2015)ص2.

وبالقراءة الأولية لنتائج "عاصفة الحزم"، حققت العملية الأهداف التالية: منعت سقوط اليمن بالكامل في قبضة الحوثيين، وأضعفت قدراتهم وأحدثت شرخا في صفوف القوات العسكرية الموالية لصالح، وحدّت من تدفق أعداد هائلة من اللاجئيين اليمنيين إلى دول الجوار وزعزعة استقرارها.

ثانيا: الأزمة السورية.

تحمل الأزمة السورية الراهنة سمات تجعلها أصعب الأزمات المركبة التي واجهتها طيلة تاريخها الحديث وتتجلى أسبابها فيما يلي:

1-العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

تكمن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية لحركة الاحتجاجات السورية في النتائج الكارثية لانتهاج السياسات الاقتصادية الليبيرالية الجديدة، والمضي بعيدا في الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات السياحية، العقارية و الخدمات المالية وإهمال الاستثمار الصناعي والزراعي، وكذا انتشار الفساد في تخريب العلاقات الاجتماعية هو ما يهدد السلم الاجتماعي.وإزاء ماحدث من تهديدات امريكية وأوربية، وتدخلات تركية ومع انضمام مجلس التعاون الخليجي، على المعسكر الضاغط على سورية ومع ما يلوح في الافق من احتمالات تدخل عسكري على غرار ماحدث ويحدث في ليبيا، امام الاجواء الضاغطة تبدو المسألة الاقتصادية والاجتماعية غائبة، على الرغم من دوره الاساسي في توليد حركات الاحتجاج وتأزم الاوضاع الامنية والسياسية في سوريا.

لقد أوصلت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها سورية خلال السنوات الاخيرة على ما يمكن دعوته بـ "مجتمع المخاطر حيث تتولد عناصر الاحتجاج من خلال تزايد الفجوة بين الدخول والثروات، وتزايد عدد العاطلين عن العمل خاصة بين الشباب واتساع دائرة الفقر، وانتشار ظاهرة الفساد، وعدم التقيد بالقوانيين وصولا إلى إضعاف الاقتصاد بهدف اضعاف الدولة اتجاه ما يطلب إليها من الخارج، في حين تقوي القبضة الامنية تجاه مطالب الداخل، ونجم عن ذلك احتكار الاقتصاد من قبل القلة على حساب الاكثرية.[1]

2- **العوامل المؤسساتية الكامنة وراء الأزمة:** وذلك من خلال الاختناق المؤسساتي الذي همش قطاعات كبيرة من المجتمع فيما يتعلق بالمساهمة بفعالية في الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وتجلى ذلك في فقدان المؤسسات السياسية والاقتصادية قدرتها على التطور لتعبر عن التطلعات والمصالح و الامكانيات الجديدة للمجتمع[2].

واستحكمت حلقاته بأسلوب الحكم وطبيعته واحتكار العمل السياسي والممارسات الامنية وتهميش الاكثرية، والمساس بكرامة الانسان، مما أوصل سوريا إلى ما وصلت عليه من تفجر في الداخل سمح للخارج أن يُدخل البلاد في دوامة عنف والعنف المضاد بهدف احتواء سوريا، ولعل اخطر ما في المشهد السوري حاليا، تصاعد الاعمال المسلحة ورفع شعارات كالمناداة

[1] منير الحمش، رؤية "اقتصادية-اجتماعية" لحركة الاحتجاجات السورية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،العدد397(مارس 2012)ص166.

[2] ربيع نصر و آخرون، الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية، تقرير المركز السنوي لبحوث السياسات، 2013.

بطلب حماية المدنيين والتدخل الاجنبي والتلويح باستخدام الطائفية،بالتلازم مع مطلب تصعيد العقوبات الاقتصادية.[1]

استنادا لذلك فإن الأزمة السورية التي تشهدها اليوم تشكل الطريق المسدود الذي وصلت إليه بين قوى النظام والمعارضة السورية المسلحة، وعلى الرغم من دعم الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي للمعارضة، فقد فشلت كافة المحاولات الاقليمية والدولية لخلع الرئيس"بشار الأسد" ، ذلك أن النظام لجأ لإستراتيجية مواجهة تجمع بين وعود تنفيذ اصلاحات سياسية وتشديد الاستراتيجيات الأمنية لقمع الانتفاضة، وعلى هذا الاساس تمت المصادقة على مشروع الدستور الجديد2012، وكما كان متوقعا نددت الاطراف الغربية بمشروع الدستور ونتائج الاستفتاء الشعبي عليه، حيث اعتبرتها وزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية "مثيرة للسخرية"، بينما دعاها "غيدو فيسترفيلة" وزير خارجية ألمانيا "المهزلة" واعتبر عملية التصويت صورية[2].

من جانب آخر فقد تعرضت سوريا للعديد من الضربات جّراء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها أولا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ثم من قبل الجامعة

[1] منير الحمش، المرجع السابق الذكر، ص168.

[2] خير الدين حسيب، الربيع العربي:نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح و الفشل، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد398،(أفريل 2012)، ص16.

العربية، حيث الاخيرة في نوفمبر 2011 عمليا جميع العلاقات التجارية السورية مع البلدان العربية.[1]

تأسيسا على هذا، فإن تضافر الجمود السياسي وتدهور مستويات المعيشة خاصة بعد تطبيق سياسة اقتصاد السوق، التي قوضت موارد الرزق لأعداد هائلة من سكان المدن الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الاقتصاد الريفي، أدت إلى نشوب صراع داخلي عنيف، وعبأ النظام قوى مجتمعية رسمية وعسكرية لتحقيق هدفين: تحريف النشاط الشعبي عن طابعه السلمي وتحويله إلى عنف يسهل القضاء عليه، استثمار ما في المجتمع من نقاط ضعف بنيوي واختلافات متنوعة قابلة للاستغلال الطبقية كانت أم مذهبية أم اثنية، مادام تفعيلها يتحول إلى التمرد في سبيل حقوق مشروعة إلى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة متعادية، مع ما يعنيه ذلك من تحول السلطة من طرف إلى حكم.[2]

ومع أن الرئيس الأسد أقر بأنّ هناك مطالب شعبية، وإصلاحا لابد من اجرائه في السلطة فضلا عناصر فتنة، فإنّ المعالجة تجاهلت المطالب وركّزت على الفتنة باعتبارها هدف الحراك الشعبي، و عليه اختار النظام الحل الأمني لمشكلات لا تحل بالأمن فأدخل البلاد في

[1] المرجع نفسه، ص 17.

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير و آفاقه**،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2012)، ص174.

المجهول، وفتح الباب أمام صراع مفتوح على عنف قوضّ بخياره قسما كبيرا له من مكان اقليمية و دولية.[1]

ثالثا-الانتفاضة في العراق :لما بدأت موجة التغيير التي اجتاحت البلدان العربية، لم يبقى العراق استثناء، فقد شهد الوضع العراقي بغض النظر عما سببه الاحتلال من تدمير للدولة العراقية ومرافقها ومؤسساتها، وخصوصا بعد حل الجيش وانفلات الوضع الامني حراكا شعبيا وديناميكية غير معهودة مطالبة بالتغيير ومحاربة الفساد وإطلاق سراح المعتقلين مؤكدين الوحدة العابرة للطوائف والاثنيات، واتخذت الحركة الاحتجاجية السلمية شعارات مطلبية تتعلق بصلب الاحتجاجات الانسانية.[2]

ناهيك عن تفاقم الفساد حيث احتل العراق الصدارة بين دول العالم في تقارير منظمة الشفافية الدولية، وارتفعت موجة العنف الطائفي، المذهبي والاثني، ولاسيما في ظل وجود الميليشيات المعلنة، والجماعات الارهابية الخارجة عن القانون، كل هذه الامور هيأت تربة خصبة لتحرك شعبي واسع، في المقابل حذر " نوري مالكي" من التظاهرات خصوصا تظاهرة 25 فيفري 2011.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص176.

[2] عبد الحسن شعبان،**تداعيات الثورة في العراق**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012)ص ص 671،672.

[3] المرجع نفسه، ص674.

في نفس السياق، مرّ العراق خلال هذه الفترة بثلاث أزمات سياسية[1] هزت شرعية الحكومة العراقية، عززتها مظاهرات الربيع العربي وتمثلت في : تفاقم ازمة الشرعية،مظاهرات الربيع العراقي، تردي الوضع الامني وصاحبه تردي مستوى الخدمات، وكذا شهدت الفترة المصاحبة لاستكمال انسحاب القوات الامريكية مطالبة بعض المحافظات إلى أقاليم ادارية واقتصادية.

رابعا- الوضع في البحرين: شهدت البحرين منذ 14 فيفري 2011 موجة من المسيرات و المظاهرات والاحتجاجات التي سرعان ما تطورت إلى اعتصام ثم إلى احتجاج بين الطائفتين الشيعية والسنية، ويلاحظ استفادة هاته الموجة من تكتيكات المظاهرات التي استخدمت الحالتين التونسية والمصرية، كما نزع المحتجون إلى استخدام مسيرات كوسيلة للضغط على الحكومة، وقد اعتبر بعض المتابعين إلى اعتبار هذه الاحتجاجات على حافة ثورة، في حين فضلت الحكومة في التعامل معها على انها أزمة سياسية[2]، وتتمثل أسبابها في النقاط التالية:

-البعد السياسي، حيث تعاملت النخبة الحاكمة منذ بدء مشروع الاصلاح في البحرين1999 ، على انها هي من يبادر بالإصلاح ويديره، وتغافلت عن حقيقة رؤية صاغتها القوى السياسية حول طبيعة هذا الإصلاح لذا ظلت قوى المعارضة التي تتألف في اغلبيتها من القوى الشيعية

[1] أحمد يوسف احمد، المرجع السابق الذكر، ص 224.

[2] ايمان أحمد رجب، طائفية الإحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية و الخارجية و الاقليمية لمظاهرات البحرين، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184،(أفريل2011) ص74.

تطالب بعدد من المطالب على رأسها تمكين الشيعة من التمتع بحقوق المواطنة، حيث لا زال الوزارات السيادية مغلقة أمام الشيعة.

-البعد الاقتصادي والاجتماعي، حيث يلاحظ أن المشروع الاصلاحي لم يقبل التعامل مع حقيقة وجود قطاع عريض من الأغلبية الشيعية ذي أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية، وبالتالي لا تحصل الاغلبية الشيعية على عائد من الاقتصاد يتفق وحجمها في المجتمع هذا التمييز الممنهج للأسرة المالكة مثل وقودا لتحريك قطاع عريض من الشيعة.[1]

المبحث الثاني: منطقة المغرب العربي من منظور الأمن الإنساني.

يشمل الأمن الانساني مقاربة شاملة للأمن، إذ لا يقتصر فقط على التهديدات المرتبطة بالمجالات العسكرية والاقتصادية فحسب بل يتعداه للتهديدات النابعة عن عجز الدولة على مستويات التنمية الانسانية والبناء الديمقراطي، أي أنها ترتبط بضعف حركيات صناعة الاستقرار السياسي والحفاظ على التجانس الاجتماعي في ظل عولمة التحديات والمخاطر وبروز مجموعة من المظاهر البنيوية والنسقية العابرة للأوطان(الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، الأوبئة..)، فمقاربة الأمن الانساني من هذا المنظور توسع مجال البحث ليشمل مجموعتين من مصادر التهديد في المغرب العربي وهي المصادر الداخلية والخارجية.[2]وعليه سنحاول فيما يلي

[1] المرجع نفسه، ص 75.

[2] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقاربة الأمن الإنساني .

التطرق بالرصد والتحليل للمصادر المتنوعة للتهديدات الأمنية وانعكاسها على واقع الأمن في منطقة المغرب العربي وفق مقتضيات وأبعاد الأمن الإنساني.

المطلب الأول: مصادر تهديد الأمن الإنساني في منطقة المغرب العربي (مصادر اللأمن الانساني).

أولا: مشكلة الارهاب في منطقة المغرب العربي.

ارتبطت ظاهرة الارهاب بالحرب، فالارهاب كتهديد يهدف إلى ايجاد منطق اللأمن، وعلى ضوء ما أكده دومينيك دافييد Dominique David في أن الحالة العادية تقتضي وجود دولة توفر الأمن للفرد والجماعة، حيث أن هؤلاء لا يحسون بوجود تهديدات أمنية تهدد وجودهم[1]، وذلك من خلال توفير امكانيات قادرة على القضاء على تلك التهديدات الأمنية، بمعنى أن الظاهرة الإرهابية تجسيد لمخاطر أمنية للأفراد وللدولة وفي مقامنا هذا منطقة المغرب العربي تهديدات الأمن الإنساني فيها.

تعقدت الأمور في منطقة المغرب العربي بتحول الاهتمامات السياسية للجماعة السلفية للدعوة والقتال(GSPC) وإعلانها الانضمام تحت لواء تنظيم القاعدة، لتأخذ اسم تنظيم القاعدة لبلاد المغرب العربي،و هذا ما يحيلنا مباشرة إلى الحديث عن **الجزائر**، كونها نقطة الانطلاقة، ووفقا لمجالات الجوار الجغرافي التي تجمع بين الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، يعني ذلك مجال جغرافي لتنظيم ارهابي مسلح، وعليه فإنّ التهديدات الامنية التي يحملها تنظيم

[1] أحمد طالب أبصير، المرجع السابق الذكر، ص 112.

القاعدة ببلاد الغرب العربي تشكل خطرا على حالة الأمن الإنساني في المنطقة، فالصورة الجغرافية لعمل جماعات تنظيم القاعدة لشمال المغرب العربي كانت في تقسيم المنطقة جغرافيا على النحو التالي:(منطقة شرقية نحو تونس، منطقة غربية نحو المغرب، منطقة جنوبية نحو الساحل، منطقة وسطية هي الجزائر).[1]

والقاعدة في المغرب الاسلاميAl-qaeda in islamic mMagreb (AQMI) هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال (Gspc) التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1994، عن الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA) حيث تتميز بنشاط التنظيم الجديد (Gspc) منذ البداية بتوسيع نشاطه نحو الصحراء الجزائرية وبتركيز عمليات ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى واستهداف المصالح الأجنبية في الجزائر والقيام بعمليات تفجيرية في أوربا، ويفسر البعض بداية ارتباطه بالقاعدة 2003-2002 وفي 2007 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال انتماءه رسميا للقاعدة التي كانت تطمح على الاشراف على مجموعات الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها وهي:الجماعة السلفية للدعوة والقتال(Gspc) الجزائر،الجماعة الاسلامية للقتال الليبية (GICL) والجماعة الاسلامية للقتال المغربية (CICM)، والجماعة الاسلامية للقتال التونسية (GICT).[2]

1- استفحال الازمات في الساحل – أزمة مالي- :

---

[1] Anneli Batha, terrorism in the Magreb, the transnationalisation of domestic terrorism, **ISS**, no,144(june 2008),p236.

[2] عمار جفال، القاعدة في بلاد المغرب العربي: الاسلام السياسي الثالث من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة ، **مجلة المغرب الموحد**، تونس: دار النشر للمغرب العربي، العدد(5)، 17 فيفري2010،ص 15.

رغم أن التهديدات الناجمة عن الأزمة المالية مشتركة لكن لم تتعاضد الجهود المغاربية لاحتوائها حتى لا يتحول التخوم الساحلي إلى بؤر توتر ومسرح لتدخل الغير، ورغم أن كل الدول المغاربية تتقاسم نفس الهاجس الأمني المباشر والمتمثل في وصول جحافل جهادية مدججة بالأسلحة تدعم الجماعات النشطة محليا في كل دولة، فإن التهديد المشترك لم يخلق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون الأمنيين مغاربيا، واتضح أن الجزائر الأكثر تعرضا من غيرها للإرهاب القادم من الساحل، ومن الشرق(ليبيا)، كما يدل على ذلك الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي* في عين أمناس مع بداية التدخل العسكري الفرنسي في مالي.[1]

ولقد مثل التدخل الفرنسي في مالي، نتيجة استشراء خطر الحركات المسلحة في الشمال، ارباكا كبيرا للسياسة الجزائرية، فرغم رفضها علنا أية مشاركة عسكرية إلا أنها لعبت دور المُسهل للتدخل الأجنبي، عبر فتح أجوائها للطائرات الفرنسية،[2] وهي بذلك لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، إذ دفعت الجزائر ثمناً سريعا عبر أزمة احتجاز الرهائن في

---

* شكل الاعتداء الارهابي على منشأة تيقنتورين مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز قياسا بحجم الحدث،حيث دخلت مجموعة مكونة من 32 ارهابيا مسلحا بأسلحة ثقيلة وسيارات الدفع وخرائط تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية–الليبية، تقدمت نحو المنشأة مستهدفة حافلة على متنها رعايا أجانب و كانت النتيجة وفاة 3رعايا فرنسين وبريطاني، ثم توجهت المجموعة على 3 سيارات رباعية الدفع و الحافلة نحو القاعدة و تم دخول المنشأة بعد قتل حارس أمني ، حيث أضحت المنشأة رهينة في المجموعة ، وكان الحدث الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة دالا على البصمة الاجرامية متعددة الجنسيات.نقلا عن: قوي بوحنية

[1] عبد النور بن عنتر، البعد الأمني لاشكالية الاستعصاء التكاملي في المغرب العربي، ورقة قدمت في الملتقى الدولي:التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال ايفريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار،جامعة 20 أوت سكيكدة، كلية العلوم السياسية،19–20 نوفمبر 2013 (غير منشورة).

[2] عادل زقاغ، سفيان منصوري،أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي و الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد (6) جانفي 2014، ص66

منشأة الغاز"تيقنتورين" من قبل مجموعة ارهابية ذات انتماءات قاعدية طالبت بوقف التدخل الفرنسي في مالي.[1]

لاسيما وأنّ الأزمة المستفحلة في اقليم الأزواد في شمال مالي أحد تجليات نزوع تنظيم القاعدة إلى التأقلم مع الاكراهات التي عانى منها في معاقله الأولى في أفغنستان وباكستان واليمن وغيرها عقب 11 سبتمبر 2001، والتي اضطرته إلى البحث عن قواعد لوجستية جديدة تتيح له ممارسة ما يعتبره العمل الجهادي المبرر لوجوده ويُوفر له امكانية الحصول على الموارد لتمويل أنشطة مختلفة، لذلك عمد هذا الأخير إلى ايجاد اطار جغرافي ملائم فوقع اختياره على منطقة الساحل الافريقي في اطار ما يعرف بتنظيم القاعدة الاسلامي.

انطلاقاً من هذا فإن، التنظيم بقيادة الدعو "المختار بن المختار" قد شرع في الإعداد التدريجي الممنهج لتجسيد هذا المشروع، مستفيدا في ذلك من حالة الفوضى والانفلات الأمني الذي تلا الثورات التي اندلعت ضد الأنظمة المستبدة في بلدان الشمال الإفريقي، مستغلا ظهور عصابات مافيوية تمارس السطو وتمتهن التهريب والإتجار بالأسلحة والمخدرات عبر الحدود الشاسعة لبلدان المغرب العربي والهدف الأساسي الذي ينشده هو انشاء أممية سلفية جهادية

[1] المرجع السابق الذكر،ص64.

تبسط نفوذها على المغرب العربي والبلدان المتاخمة لها.[1]من هذا تتجلى انعكاسات الأزمة على المنطقة المغاربية في:

أ-**تهديدات أمنية:** سوف يسعى تنظيم القاعدة إلى تحريك وتفعيل بعض الخلايا أمثال: المجموعة الاسلامية المقاتلة الليبية(LIFG) والمجموعة المقاتلة الاسلامية المغربية(MIFG)، والجبهة الاسلامية التونسية (TIF) والجماعة الموريتانية للدعوة والجهد(GMPJ) للقيام بأعمال العنف في مختلف بلدان المغرب العربي، اضافة إلى الإعتداء على الأجانب وعمليات التفجير الإنتحارية.

نظراً لهذا يرى بعض المراقبين أن تنظيم القاعدة بالمغرب الاسلامي يعتبر تونس نقطة استراتيجية بالغة الأهمية لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها ألف كيلومتر مع الجزائر وبحدود طولها مع خمسمائة كيلومتر مع ليبيا، ونظراً لصعوبة مراقبة الحدود بسب طبيعتها الصحراوية مما يسهل تدفق الأسلحة والمخدرات وتسلل المقاتلين الراغبين في الالتحاق بمعاقل القاعدة.[2]هذا ما يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني المغاربي.

ففي عام 2011 حافظ تنظيم القاعدة على قدرة نسبية من النشاط مقارنة مع 2001، فإن هجمات وتفجيرات القاعدة بالمغرب الاسلامي والساحل بلغت 56% لتصل إلى ذروتها عام 2009 مع 204 من الهجمات و17 في 2010 وعلاوة على ذلك أحصى معهد

[1] محمد الأمين ولد الكاتب، التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة مالي على الصعيد المغاربي، ورقة قدمت قفي ندوة : المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة،17-18 فيفري 2013،ص2.

[2] المرجع نفسه ، ص3.

potomac 1103 عمل ارهابي من القتل والخطف، ضد أهداف محلية ودولية في المغرب العربي مما تسبب في وفاة 2000 وإصابة 6000 شخص[1].

ب- تهديدات اقتصادية: لا شك أن ما يقوم به تنظيم القاعدة من أعمال تخريبية ضمن المجال المغاربي سيلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاديات الدول المغربية، إذ يهدف إلى ما قد تصل إليه يده من منشآت و بنى تحتية اقتصادية و يسعى من خلال خطف الرهائن إلى القضاء على السياحة، وأبلغ مثال في تونس 2015 بقتل 39 سائحاً. هو ماينعكس على وتيرة النمو الاقتصادي في المنطقة ككل.

ج- تهديدات سياسية: بات واضحاً لدى العديد من المحللين أن تنظيم القاعدة يحاول استغلال ما حدث في المنطقة المغاربية من حراك اجتماعي وسياسي وتحويله نحو خدمة أهدافه من خلال عرقلة الانتخابات، والحيلولة دون وضع دساتير تكرس الحريات الأساسية ونظرا لتشابك العلاقات بين مختلف مكونات النسيج الاجتماعي في اقليم الأزواد وبلدان منطقة المغرب العربي، ونظرا لتناقضات المجموعات النشطة بسبب انتماءاتها القبلية و توجهاتها السياسية فإنه من المتوقع أن تنشب مواجهات قد تتطور غلى نزاعات بينية وحتى إلى حروب أهلية،[2] من شأنها أن تدخل المنطقة في دوامة عنف لها آثار خطيرة على الامن الإنساني.

---

[1] Mehdi Taje, la réalité de la menace d'aqmi à l'une des révolutions domestiques au Maghreb géostratégiques, n^{0}32.3 trimestre , 2011, pp282,283.

[2] محمد الأمين ولد الكاتب، المرجع السابق الذكر، ص4.

2- التهديد الامني لخطر امتداد داعش*: إذا كانت القاعدة تنظيما عنقوديا فإن داعش تنظيم أفقي يقتطع مناطق ويُخضع قبائل وعشائر ويضم في تشكيلاته فروعاً، وأصبح تحرك داعش يضبط ايقاع عدد من الحركات الجهادية في مناطق أخرى، وبالتالي تضاعفت الهواجس الأمنية لكثير من المناطق من بينها منطقة المغرب العربي، فعلى وقع متسارع تتحرك الاحداث في سوريا والعراق، وضمن سياق جعل من تحرك داعش "البوصلة" التي تضبط على وقعها معالم صناعة مستقبل مليء بالصراعات، لكن لا توجد مؤشرات حقيقية تجعل من عملية دعشنة الساحل وانتقال عدوى العمليات العسكرية الدراماتيكية للتنظيم الدموي، سوى بعض المظاهر المسلحة* التي تقتبس منهج داعش كآلية للبروز والتسويق الإعلامي.[1]

وعليه يمكن النظر إلى تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) ككتلة من المفارقات حيث تجلت المفارقة الأولى في سياق ظهوره في قلب الربيع العربي، والمتعقب لبؤر الاجتماعية والسياسية التي أنجبتها، ففي الأردن تغذت من الإنشقاق الاجتماعي في الهوية الوطنية، أما لبنان استغل التنظيم الصدع الشيعي-السني، أما في العراق وظفت (داعش) التقاطعات المذهبية والرغبة

---

* داعش هو تنظيم ناشيء يتلقى دعماً لوجستيا و بشريا غربياً وهو ما أهله لتولي زعامة التنظيمات الجهادية الأممية(بيعة معلنة من أكثر من 70 سرية افريقية، و10 تنظيمات و112 كتيبة اسلامية مسلح يعتمد النموذج السادي في القتل و الاغتصاب وبيع الجواري) وهو تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام أعلن عنه في 2014، كدمج بين دولة العراق الاسلامية 2006 وجبهة النصرة 2012، وتعود جذور التنظيم إلى قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين التي أعلن عنها أبو مصعب الزرقاوي 2004.

* كحالة اعدام الرعية الفرنسي متسلق الجبال "هيرفي غوردال"، ذبحاً في شريط بث عبر اليوتيوب في 21 ديسمبر2014 حمل توقيع جند الخلافة في أرض الجزائر، و التي اعلنت بيعتها لتنظيم داعش.

[1] قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، الدوحة، (تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014)، ص2.

البعثية الانتقامية لتشكيل نواته، أما في تونس خلق انهيار نظام "بن علي" ركاما اجتماعيا مناسبا لتمدد التنظيم.[1]

ثانيا: الهجرة غير الشرعية والخطر الانساني.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي أحد أبرز تهديدات الأمن الإنساني، إذ أثرت الدول المغاربية على مستويين، الأول الخاص بمواطنيها، والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الاحصائيات تشير إلى عدد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية في حدود250000 إلى 300000، أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار منطقة المغرب العربي منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الافريفية الكبرى، حيث تشير الاحصائيات إلى أرقام مذهلة ففي تونس في سنة 1999 بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوربا عبر الموانيء التونسية 17000 وارتفع إلى 50000 عام 2000، و 100000 عام 2001، ووصل إلى أرقام كبيرة في السنوات الأخيرة، فقد وصل إلى 100000 عام 2006، ونفس الرقم في موريتانيا، ووصل إلى حدود المليون في ليبيا، ورغم الاحتياطات التي اتبعت ومنها تنظيم الهجرة في المغرب في نوفمبر 2003، ووضع الجزائر اجراءات

[1] حازم الأمين، عن داعش ومجتمعاتها: اللعب خارج السوسيولوجيا في تنظيم الدولة الإسلامية النشأة التأثير المستقبل،(الدوحة، تقرير الجزيرة للدراسات 2014)، ص ص 4،5.

صارمة، وتونس وليبيا نفس الشيء، والدخول في اتفاقيات تعاون مع أوربا إلاّ أنّها لم تحقق الأهداف المنظمة وأصبحت عامل سلبي أثّر على استقرار المجتمعات المغاربية.[1]

أما بالنسبة للجزائر فقد صرح وليام بيرد Wiliamc Byrd بقوله أن السلعة الجزائرية القابلة للتصدير والمتحمل أن تتزايد خارج قطاع المحروقات، هي الهجرة غير المنقطعة للشباب اليائس في اجاه الشمال[2]، حيث سجلت مصالح حراس الشواطيء انقاذ 1568 شخصا خلال سنة 2007، وانتشار 78 جثّة، والخوف من خوض هذه المغامرة (الحرقة) هو الحصول على الأحسن، أما بالنسبة للبعض فهو الهروب من الأسوء، وقد تفاقمت الهجرة السرية في سنوات التسعينيات نظرا لانشغال قوات الأمن في نكافحة الارهاب مما أتاح المجال لازدهار الشبكات التي تحترف تهجير الأشخاص إلى أوربا خاصة.

بالإضافة لذلك يتم التعاطي مع ملف الهجرة غير الشرعية بين مقاربة أمنية بوليسية تعتمدها الحكومات في ضفتي المتوسط وجمعيات حقوقية تنتقد المعاملة غير الانسانية لعابري البحر، وتنادي بمعالجة الظاهرة من زاوية انسانية، وعلى عكس ما كان متوقعا زادت أعداد المهاجرين مع التشديد على الترسانة القانونية، كما توجد علاقة بين الهجرة غير الشرعية و الأمن الإنساني، تتمثل في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ قرار الهجرة يكون غياب الانسان هو الحافز الذي يدفع المواطنين إلى مغادرة وطنهم

[1] عمر فرحاتي،أثر التهديدات الجديدة في الساحل على الأمن الانساني المغاربي، المرج السابق الذكر.

[2] Wiliamc Byrd, Algérie-contre performances économiques fragilité intentionnelle, **revue confluences Méditerranée** , n° 45, printemps 2003,p 15.

الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، وتنحصر أسباب التفكير في الهجرة غير الشرعية أساساً حول البطالة والفقر، كما تشمل هذه العوامل انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي، وعند البدء بتنفيذ القرار في واقع الممارسة أي تحديد كيفية الوصول إلى البلد المقصود فإن أمن الانسان يتعرض كذلك للخطر، حيث أن السياسات الخاصة بالهجرة غير الشرعية قد تدفع في بعض الحالات إلى اللجوء إلى شبكات اجرامية تتولى تهريبهم.

وتؤكد خطورة هذه المشكلة المتعاظمة حوادث الزوارق التي يلقى فيها المواطنون من الدول المغاربية مصرعهم غرقاً وهي بذلك تجسد مشكلة أمن الإنسان في أسوء مظاهرها، اضافة إلى ذلك نجد أعداد ضخمة من مواطني البلدان الإفريقية جنوب الصحراء يدخلون شمال افريقيا وتشير تقديرات كثيرة إلى أن مائة ألف من المهاجرين من جنوب الصحراء يعيشون الآن في موريتانيا والجزائر، وما يراوح بين مليون ومليون ونصف في ليبيا، وبالتالي هذه الوضعية تشكل عائقا آخر أمام قدرة الدول المغاربية على تلبية متطلبات التنمية وتحقيق مستويات العيش الكريم وأمن الانسان لمواطنيها.[1]

في هذا السياق، تعتبر الجزائر من بين الدول المغاربية الأكثر تضررا من هذه الظاهرة، سواء كدولة مصدرة للمهاجرين الجزائريين الأفارقة بمختلف أجناسهم القادمين من جنوب الصحراء، مالي، النيجر، بوركينافاسو، السينغال، كوت ديفوار...الخ، وقد وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى أكثر من 9 آلاف مهاجر افريقي من جنسيات مختلفة دخلت

[1] فتيحة شيخ، الرجع السابق الذكر، ص75.

الحدود الجزائرية بطريقة غير شرعية[1].وحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نهاية جانفي 2010:

*الجزائر:أكثر من 90000 مهاجر من بينهم10000 غير شرعيين+ 138 لاجئا و192 طالب لجوء*ليبيا: 1.2 مليون مهاجر من بينهم مليون غير شرعيين+6.713 لاجئا+4834 طالب لجوء.المغرب:مايقارب 75000 مهاجر من بينهم 10000 غير شرعيين+766 لاجئا و469 طالب لجوء .تونس:45000 مهاجر أقل من 10000 غير شرعيين+94 لاجئا+51 طالب لجوء .[2]

استنادا على هذا، فإن الهجرة غير الشرعية تشكل أهم التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة لمنطقة المغرب العربي نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة، التهريب، تجارة الأسلحة، الاتجار في النساء والأطفال، تجارة المخدرات و التزوير في الوثائق الرسمية و تزوير الأوراق النقدية وتبيض الأموال، بالإضافة للأمراض والآفات الاجتماعية.وقد تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة بعد التحولات الاقليمية الراهنة، وما انجر عنها من تدفق هائل للشباب المغاربي تجاه السواحل الجنوبية للدول الاوربية بدرجة أكبر ايطاليا، هذا الأمر استدعى تدخل

[1] عبد الوهاب بن خليف، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي التهديدات و الحلول، ورقة قدمت في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2013، (غير منشورة)

[2] ماتيو أندري وآخرون ، اللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، 2010، ص 16.

دول الاتحاد الأوربي المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، بهدف وضع حد لهذه الظاهرة بكل الوسائل المتاحة[1].

ثالثا: الجريمة المنظمة*.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود هي جريمة خطيرة منظمة متشعبة في أكثر من بلد، والسبب وراء ارتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي، من هذه الجرائم الاتجار بالمخدرات، غسل الأموال وتزويرها، الاتجار بالبشر، جرائم المعلومات(الجرائم الالكترونية) والاتجار غير المشروع في المواد البيولوجية والنووية أنشطة الارهاب، وتتميز الجريمة المنظمة بخصائص عملت على انتشارها مثل التخطيط والاحتراف، القدرة على تجنيد الأعضاء، تحصيل عائدات ضخمة في وقت قياسي[2].

وتجدر الاشارة إلى أنه في حالات الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي، يتراجع السلوك الاجرامي عموما، في تزايد معدلات الجريمة في الفترات الانتقالية في المجتمعات و

---

[1] المرجع نفسه.

* استخدم مصطلح الجريمة المنظمة لأول مرة في ولاية شيكاغو الأمريكية في 1919 ثم في المناقشات بشأن السياسة الجنائية في ألمانيا في الستينيات القرن المنصرم وقد تغير المفهوم عدة مرات وحاليا يحمل قدرا من التناقض وفقا للأوضاع الاقتصادية والإنسانية والسياسية السائدة

[2] اسراء أحمد ابراهيم، الجريمة المنظمة و تحديات الأمن الانساني في المنطقة العربية، في : في الأمن التقليدي اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182،(9أكتوبر 2011)، ص14.

التي صاحبها تحول اجتماعي سواء كان ايجابيا أو سلبيا فيزداد السلوك الاجرامي كمًا وكيفا[1]، و لعل تزايد الجرائم وبشاعة طبيعتها التي تشهدها منطقة المغرب العربي لأبلغ مثال على ذلك.

في نفس الإتجاه، تبرز حقيقة هدف الحراك الاجتماعي والسياسي في منطقة المغرب العربي المواطن، حيث تفترض منذ البداية أن يكون حماية هذا المواطن من مخاطر الجريمة المنظمة غاية أساسية، ويعزز هذا الافتراض استهداف هذا الحراك تفكيك شبكات الفساد التي انتشرت في مؤسسات الدولة، والتي استفادت منها الجريمة المنظمة، كما أن تحسين مستوى معيشة الأفراد وشروط الحياة أمامهم يحد بدوره من احتمال اللجوء إلى الجريمة، غير أن هذا تحول دون بعض المتغيرات المرتبطة بتداعيات التحولات الاقليمية الراهنة [2].

1- **تجارة المخدرات:** من أكثر الدول ترويجا للمخدرات في منطقة الساحل الافريقي وشمال افريقيا "المغرب" الذي يحقق 20 مليار دولار سنويا من تجارة المخدرات، فالانتشار الواسع لتجارة المخدرات تجاوز الحدود السيادية للدول حيث أصبحت تتمتع بها هذه المنظمات الاجرامية، وتماشيا مع ذلك، فقد أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة UNODC إلى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي 60% من

[1] المرجع نفسه، ص15.

[2] المرجع نفسه ، ص18.

سوق التبغ الليبية، أو240 مليون دولار من العائدات على مستوى سوق التجزئة و 18% من الأسواق الجزائرية أو 228 مليون دولار.[1]

على هذا الأساس أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب لتمر بالجزائر إلى غاية مارسيليا، واستعملت الجزائر وتونس كمناطق عبور، وتشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، و نسبة 27% من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة اجمالية قدرها 8.1 مليار، بالاضافة إلى الفعل الذي يمس الانتاج الآخر وهو مصدر من مصادر اللاستقرار في المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية.[2]

2- الاتجار غير المشروع بالنساء و الأطفال: حسب بروتوكول منظمة الأمم المتحدة لمنع و قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص بأنه تجنيد أشخاص ونقلهم وتنقيلهم وايوائهم أواستقبالهم بواسطة التهديد أو القوة، أو غير ذلك من القسر أو الاختطاف ويشل كحد أدنى من أشكال الاسترقاق أوالممارسات الشبيهة بالرق أوالاستعباد، أونزع الأعضاء البشرية، وتعتبر ظاهرة

[1] ولفار لاخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل، أوراق كارينغي، بيروت سبتمبر2012 ، ص5.

[2] عمر فرحاتي، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل، المرجع السابق الذكر.

الاتجار بالأشخاص أحد أكثر التحديات التي تهدد أمن وكيان المجتمعات واستقرارها حيث تأتي في المرتبة الثالثة من حيث جني الأرباح بعد تجارة الأسلحة والمخدرات[1].

استنادا على ذلك، يعتبر من النشاطات الاجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا في المنطقة، لاسيما الاستغلال والاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الاجرامية هذا المجال عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء و الأطفال من جنوب الصحراء الفقيرة للجزائر، كخطوة أو كمعبر لنقلهم إلى أوربا لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي وعادة ما يكون نفس مسار المهاجرين غير الشرعيين، وهنا نلاحظ أن نسبة المصابيين بداء السيدا في الجزائر قاطنيين بولايات الجنوب.[2]

رابعا: تهديدات الأمن البيئي.

يعتبر الأمن البيئي مرادفا لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر الضغوطات والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها، وتعمل على استنزاف مواردها، لذلك سنحاول رصد التهديدات البيئية في منطقة المغرب العربي:

من هذه التهديدات التلوث بكافة أشكاله، التغيرات المناخية، نقص الامدادات المائية، التصحر، الاستهلاك المفرط وغيرها، ومن المعروف أن من بين كل هذه التهديدات علاقة تأثير وتأثر متبادلة فمثلا ارتفاع نسبة الملوثات الغازية بالجو يزيد من التأثيرات السلبية لظاهرة

[1] عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق الذكر، ص20.

التغيرات المناخية التي من جانبها تعمل على زيادة الجفاف، ونقص المياه، وارتفاع معدلات التصحر[1]، وتتعرض منطقة المغرب العربي لمعظم هذه الضغوطات وتؤثر بشكل كبير على أمنها البيئي.

-**الاستهلاك المفرط بين البصمة البيئية ومخاطر الافلاس البيئي:** تشير التقارير الدولية أن المنطقة المغاربية من أكبر المناطق استنزافا لمواردها الطبيعية طبقا لمقياس البصمة البيئية ecological footprint*، وطبقا لتقرير الكوكب الحي الذي أصدره الصندوق العالمي لحماية الطبيعة في أكتوبر 2006، تفاوت ترتيب الدول المغاربية، حيث جاءت ليبيا في المركز 43، الجزائر 73، تونس 74، موريتانيا 89، المغرب 117، والجدير بالذكر فإن تقرير الكوكب قد حذر من النقص الخطير في المواد الطبيعية على المدى البعيد والذي قد يصل إلى مستوى الافلاس خاصة في المناطق التي تشهد توترات.[2]

_ **التلوث:** من التهديدات التي يعاني منها الأفراد في المنطقة المغاربية دون استثناء، ويشمل تلوث الهواء، التربة، الماء، الغذاء، وتبدو كل أسباب التلوث البيئي متشابهة، فالهواء في مختلف دول المغرب العربي بسبب الانبعاثات الغازية المنطلقة من السيارات، وأيضا من صرف النفايات الصلبة في المركبات المكشوفة، وكذا المصانع غير المتوافقة بيئيا، أما تلوث

---

[1] خالد محمد غانم، مشكلات الأمن البيئي في مراحل مابعد الثورات العربية في:الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازنة للأمن في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182،(أكتوبر 2011)، ص 29.

* هو مقياس دولي لتقدير قيمة الاستنزاف في الموارد الطبيعية ويكشف عن حجم الضغط الذي يمارسه الانسان على البيئة الشاملة لكوكب الأرض.

[2] المرجع نفسه، 29.

المصادر المائية غالبا ما يحدث نتيجة لوصول مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى المجاري المائية، أو صرف المخلفات الصناعية بها، أو بقايا المبيدات والأسمدة والمبيدات التي تصل إلى المجاري المائية والتربة، أيضا تتلوث لأسباب مختلفة منها الاستخدام الجائر للأسمدة الزراعية، و عليه تتحمل منطقة المغرب العربي تكاليف باهضة جراء التلوث البيئي، فتكلفة التلوث البيئي في الجزائر تقدر ما بين 6.5، 3 مليارات دولار سنويا.[1]

الجفاف والتصحر: يمثلان تهديدا على الامن البيئي قد أوضح تقرير حمل عنوان التصحر، صدر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في 2010 أنه يمكن لآثار التصحر أن تكون مدمرة، حيث يضعف من قدرة الأراضي على مجابهة تغيرات المناخ الطبيعية، فالتصحر يمثل تهديدا للتنوع البيولوجي أيضا، وحسب تقرير أصدرته جامعة الأمم المتحدة عام 2008 حمل عنوان " تجاوز أحد أكبر التحديات البيئية في الوقت الراهن اعادة التفكير في السياسات للتعامل مع التصحر"، حيث يمكن أن يؤدي إلى تهجير 50 مليون نسمة خلال عشر سنوات، ويمكن تبيين آثار التصحر في الأسباب العميقة للصراعات الاثنية في جنوب موريتانيا.[2]

نقص المياه: من الضغوط البيئية الخطيرة في منطقة المغرب العربي نقص المياه حيث كشف تقرير البيئة العربية بعنوان" المياه ادارة مستدامة لمورد متناقض" أصدره المنتدى العربي للبيئة و التنمية في نوفمبر 2010 أن الدول المغاربية في غالبها الآن تقع تحت خط ندرة المياه.

[1] المرجع نفسه، ص 30.

[2] المرجع نفسه.

التغيرات المناخية: فعلى الرغم من اسهامات الدول المغاربية المحدودة من الانبعاثات الغازية الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري فإن تأثيرات التغيرات المناخية ستكون كارثية.

المطلب الثاني: واقع الأمن الإنساني المغاربي في ظل التحولات الإقليمية الراهنة.

تشترك الدول المغاربية في الكثير من المعطيات المشجعة على توسع دائرة المطالب بالتغيير، إن اختلفت البلاد المغاربية من حيث معدلات النمو أونوعية الاصلاحات أو طبيعة الاختلالات الاجتماعية والثقافية، فهي تشترك جميعها في عناصر أساسية، أبرزها الناتج الداخلي والاجمالي، حيث لا يمثل على صعيد الدول المجتمعة رقما كافيا، لامتلاك القوة اللازمة على صعيد التجمعات الاقليمية و الدولية.

بالاستناد إلى مجموعة المعطيات الاحصائية الواردة في تقرير البنك الدولي لعام 2010 لم يتجاوز متوسط معدل نمو الدول الخمس نسبة 5%، وهو ما يعكس حجم الناتج العام الداخلي، الذي ظل ضعيفا مقارنة مع غيره من مناطق كثيرة، فإجمالي متوسط الناتج العام الداخلي للمنطقة المغاربية لعامي2008-2009 لم يتجاوز حسب التقرير نفسه مايعادل 380 مليار دولار، وهو رقم بسيط، ونشير من باب المقارنة أيضا أن الناتج الخام الداخلي لبلدان المغرب العربي 80% من الناتج العام الداخلي لدولة صغيرة مثل بلجيكا لا يتجاوز عدد سكانها عشر ملايين نسمة أي ما يتناسب تقريبا مع سكان تونس.[1]

[1] أمحمد مالكي،انعكاسات التحول السياسي في تونس على المنطقة المغاربية في: الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي،**مجموعة الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد 5،(فيفري 2011)، ص5

من خلال هذه المعطيات الاحصائية أعلاه، تتبين طبيعة الضعف الذي يميز اقتصاديات دول المغرب العربي، اضافة إلى قضية لا تقل أهمية وخطورة في آن واحد، يتعلق الأمر بتوقف المشروع الاندماجي المغاربي، أو ما أصبح يُنعت في الأدبيات الدولية والاقليمية "بكلفة اللامغرب". [1]

اضافة لذلك، وإذا وضعنا الدول المغاربية في ميزان تقارير ذات الصلة بمقياس الديمقراطية وما يرتبط بها من مجالات ذات الصلة بالمشاركة وحرية التعبير والإعلام و الشفافية لوجدنا أن مكانتها غير مشرفة، ففي التقارير ذات العلاقة بقياس حكم القانون تأتي منطقة المغرب العربي في أدنى الدرجات، علاوة على تقرير منظمة الشفافية الدولية، ناهيك عن مراتب المنطقة في سلم التنمية البشرية، وعليه فإن واقعا بهذه التعقيدات جعل المنطقة عرضة لاستحواذ النخب على السلطة والثروة معاً، وهو ما كان في الواقع في أصل ثورتي تونس وليبيا وما يمكن أن تكون له آثار على باقي دول المنطقة.

أولا: الواقع الاقتصادي.بالرغم من الثروات المادية والبشرية الهائلة التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي، إلاّ أنّ ذلك لا يعكس الواقع الاقتصادي، هذا ما يستدعي التعرض لوضع اقتصاديات الدول المغاربية ، فحسب صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر سبتمبر 2011

[1] المرجع نفسه.

خفض توقعاته بشأن الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة المغاربية لعام 2011، وهذا مايتضح من خلال الجدول التالي[1]:

الشكل رقم(2): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2009-2011.

الدولة	2009	2010	تقديرات 2011	
			قبل الاحتجاجات	بعد الاحتجاجات
تونس	3.1	3.1	4.8	0.0
الجزائر	2.4	3.3	4.0	2.9
ليبيا	2.3-	3.2	6.2	0.0
المغرب	4.9	3.7	4.3	4.6
موؤيتانيا	1.2-	5.2	5.1	5.1

المصدر: international Monetary Fund(IFM),Word economic outlook, september 2011.

و الجدول التالي يظهر التأثير الواضح للثورات العربية في معدل البطالة في دول المغرب العربي[2]:

[1] أحمد يوسف أحمد، **حال الأمة العربية 2011 -2012، معضلات التغيير و آفاقه**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012)،ص 271.

[2] المرجع نفسه، ص ص 280، 281.

الشكل رقم(3): معدل البطالة في الدول المغاربية(2009-2011)

الدولة	2009	2010	جانفي2010	2011
تونس	13.3	13.00	14	16.3
الجزائر	10.3	10.00	10.00	10.00
ليبيا	18.2	19.5	غ.م	غ.م
المغرب	9.1	9.1	10.00	9.1

المصدر:أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق الذكر، ص281.

بالنسبة للحالة **التونسية**، فقد كثر الحديث خلال العقدين الماضيين عن "معجزة الاقتصاد التونسي"، وعن أن تونس تحولت إلى نموذج ناجح للتنمية يحتذى به، وهو ما تحاول المعطيات الماكرو اقتصادية الترويج له[1]، فرغم الظروف الاقتصادية الصعبة، تميزت سنة 2010 بالرفع من نسبة النمو الاقتصادي ب 0.6 من النقاط، مما مكن الاقتصاد التونسي من الاستجابة ل 88% من الطلبات الاضافية للشغل ورفع المستوى المعيشي للمواطن، حيث تم تحسين معدل دخل الفرد السنوي بحوالي 2.4%، ورغم الارتفاع في نسبة التضخم المالي بحوالي 8.0 من النقاط، حيث شهدت سنة 2010 تحسنا ملحوظا، في التوازنات المالية

[1] توفيق المديني،المرجع السابق الذكر، ص ص 253، 254.

الداخلية و الخارجية حيث انخفض عجز ميزانية الدولة ب 0.4 من النقاط، وتحسنت المديونية ب 2.2 نقطة .[1]

في نفس الاتجاه ونتيجة ضعف التجارة البينية مع بلدان المغرب العربي، اتجهت تونس إلى الاتحاد الأوربي، امتازت تونس من بين الدول العربية المتوسطية إلى جانب المغرب بالأولوية والكثافة من حيث التعاون مع اللجنة الاقتصادية الاوربية، ومن ثم الاتحاد الاوربي، وكانت تونس أول دولة على الضفة الجنوبية للمتوسط وقعت(معاهدة شراكة أورومتوسطية) واستفادت ضمن هذه الشراكة أو ما يدعى" عملية برشلونة" من دعم مالي واسع النطاق بهدف تكييف اقتصادياتها مع شروط التبادل الحر، وتوجهت تونس بشراكتها مع الاتحاد الاوربي بتوقيع اتفاقية "منطقة التجارة الحرة بين أوربا و تونس وفقا للقواعد العالمية للتجارة الحرة الموقعة عام 2008، إلاّ أن الأزمة الاقتصادية المالية والعالمية لسنة 2008-2009، كانت لها تداعيات خطيرة على الاقتصاد التونسي.[2]

بالاضافة إلى الأزمة المالية والعالمية انعكست التحولات الإقليمية الراهنة على الأمن سلبا بصفة آلية على الاقتصاد التونسي إذ تجلى ذلك من خلال:

*يعتبر المشكل الإقتصادي أحد التحديات الخطيرة خصوصا وأن الفوارق الاقتصادية متسعة جدا بين مدن الساحل السياحية المتطورة، وبين المدن الداخلية المهمشة والحريصة على تدارك

[1] رضا الشكندالي، قراءة في الميزان الاقتصادي في تونس 2011 عودة الانتعاشة، **مجلة المغرب الموحد**، العدد10،(1 جانفي 2011)، ص 21.

[2] توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 257.

ما فاتها خلال فترة حكم الرئيس المخلوع "بن علي"، وتشكل البطالة لحكومة ما بعد الثورة في تونس في ايجاد وظائف لجميع العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات البالغ عددهم 240000 لا يمكن تحقيقه في وقت قياسي.وحسب "معز الجودي" خبير اقتصادي يرى أن انعدام الاستقرار السياسي والأمني في البلاد ترافق مع أداء حكومي مرتبط بتراكم المشاكل، إلى أن أصبح وضع البلاد كارثيا، و ركز على أربعة مؤشرات دالة على هذا الوضع:

- يتعلق بالميزان التجاري التونسي الذي قال أن عجزه استفحل إلى نحو 3.9 مليار دولار.

- قيمة الدينار التونسب التي ينظر على أنها محرار الواقع الاقتصادي، حيث عرفت هذه القيمة خلال الفترة مابين 2004-2014تدهورا، وذلك بمعدل مابين 12، 14 % سنويا مقابل اليورو.

- يتعلق بالتضخم التي بلغت نسبته6% حسب الأرقام الصادرة عن المعهد التونسي للاحصاء.

-عجز الميزانية للدولة يتراوح ما بين 7و 8% من اجمالي الانتاج الخام المحلي وذلك بسبب تزايد نفقات الدولة بنحو50% خلال الفترة مابين 2010-2014.[1]

و بسبب انكماش الاقتصاد العالمي، انخفض النمو الاقتصادي لتونس من 36% في عام

[1] معز الجودي، الوضع الاقتصادي التونسي كارثي، تصفح الموقع يوم 2015/06/22 على الساعة 9:32
WWW.ALARAB.CO.UK/?ID=31943

2012، إلى 2.9 في عام 2013 و شهدت جميع القطاعات تباطوء و المخطط التالي يظهر متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي(2010-2014).[1]

الشكل رقم(5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي(2010-2014).

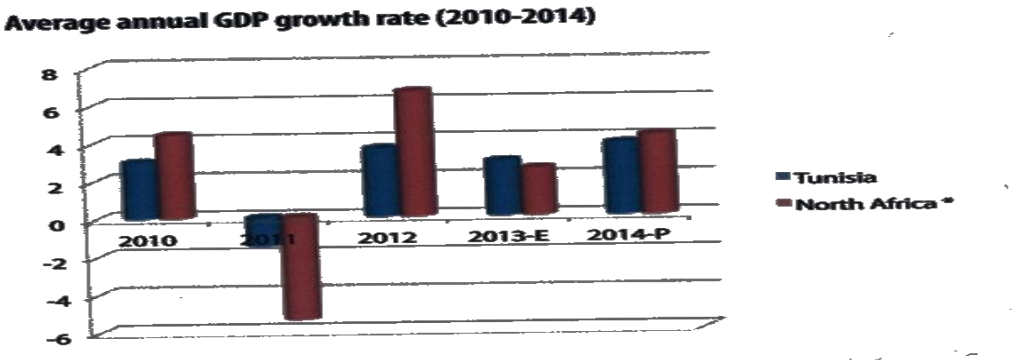

المصدر: Economic commission for Africa

ذلك أن تونس تشهد تباطؤ في النمو، والسبب راجع للجمود السياسي وتدهور الوضع الأمني والاجتماعي، وانخفاض نسبة النمو، ومن المرجح أن تضع تونس حد لحلقة الركود الاقتصادي الذي حدث عام 2011 بنسبة 1.8% من النمو من خلال الانتعاش الاقتصادي و السياسي.[2]وعليه تدهور الوضع الاقتصادي في تونس، فعلى الرغم من الانتعاشة التي شهدها

[1] Economic commission for Africa, Tunisia: economic situation and outlook in the current transition phase, Addis Ababa, 2014, p p 3,4.
[2] Africa devlopment Bank and all, Tunisia economic outlook, report north Africa countries,2014.

قطاع السياحة في تونس إلى حدود 2013، ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعا نسبته 3.4 مقارنة بسنة 2002 ، وما شهدته تونس من حوادث عنف* ساهم في تراجع اقبال السياح على تونس، وكذلك شهد الاقتصاد التونسي مشاكل مردها ارتفاع قيمة الدين الخاجي (2.5 مليار يورو سنة 2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري(8.8 %) ماأثر سلبا على الوضع الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، زيادة في سعر المحروقات، فزادت أوضاع الطبقة الوسطى تفاقما، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل 24.8 من مجموع السكان، كما أن مناطق الظّل أي الجهات المهمشة ما أدى إلى اتساع التظاهرات المطلبية للضغط على حكومة "الترويكا" [1]*،أي أن توتر المشهد الراهن أثر سلبا على الاقتصاد.

أما الجزائر، يتميز وضعها الاقتصادي بالريع وقمع السياسة الاقتصادية، ورغم انخفاض الأسعار في بداية 2013 فهو يمثل 97% من عائدات الجزائر، وهي صادرات تسمح بإعادة التوزيع الزبائني للريع، وبمستوى مرتفع للنفقات العمومية، حيث سجلت الجزائر سنة 2012 فائضا تجاريا قدر ب 27.2مليار دولار مقابل 26.2 مليار دولار سنة 2011، فاستفادت بذلك الصادرات من استقرار أسعار النفط، لكن تبقى التوازنات هشة، فالميزان التجاري عرف انخفاضا منذ بداية 2013 بسبب انخفاض أسعار النفط، وقد كشف بنك الجزائر عن انكماش أسعار

---

* قتل 39 سياح أجانب 2015.

[1] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس،: الدرب الطويل نحو التوافق،**مجموع الخبراء المغاربيين**، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، العدد6،(جانفي 2013)،ص14.

* حكومة الترويكا : الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بداية من 11 ديسمبر 2011 و شكل هذا التحالف الجمع بين اسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 138 مقعدا في المجلس التأسيسي و فاز 154 نائبا لادارة المرحلة الانتقالية.

البترول ب5.8% ترافق مع تراجع نسبة9% في حجم صادرات المحروقات، هذا التراجع يكس هشاشة الإقتصاد الجزائري.[1]

بالاضافة لذلك، نجد الرشوة وانعدام الكفاءة* ذلك أن الواردات تمثل الوجه الأكثر بساطة أي الأكثر فعالية لتهريب روس الأموال، فمن قبل كانت الرسوم المفروضة على صادرات المحروقات والعمولات على المشاريع الكبرى والرشاوى على الواردات كلها تشكل المخزون الأساسي غير المشروع للمسؤولين في الجزائر، فسوق السلع المستوردة غالبا تترافق بعمولات غامضة، فإن ما يطرح مشكلا هو طبيعة هذه الواردات فهي تشكل في غالبيتها منتوجات استهلاكية على حساب السلع الموجهة للإنتاج، والتي تعرف نسبة تقلصا من سنة لأخرى، وعليه فالجزائر تتفك صناعيا

زيادة على ذلك، يضيف القادة الجزائريين مستوى لم يسبق له من انعدام الكفاءة، فالسلطات تظهر عدم القدرة على استعمال النفقات العمومية التي صرفت، أكثر من مليار منذ عشرية من الزمن كرافعة للإنتاج ولخلق مناصب شغل، كما تظهر عدم قدرة السلطات على كبح ارتفاع معدلات البطالة(9.3% من القوى العاملة سنة 2013)، وبطالة الشباب خاصة

[1] عمر بن درة، الجزائر و ديكتاتوريتها الأمنية:تغييرات تجميلية من أجل تسليم مراقب للسلطة، www.aldjazeria.wath.org/pdf/pdf-ar/aldjazair-wadiktaturiyatha .pdf

* كشفت العدالة الايطالية سنة 2012 عن شبكة فساد مرتبطة بالوزير السابق للطاقة "شكيب خليل" و الذي اكتنز مليار دولار من الرشاوى جراء انجاز مشاريع لصالح شركة "سونطراك".

فهي تتجاوز 50% بالنسبة للفئة العمرية 20-30 سنة، وهو واقع يترجم التدهور المستمر للادارة والخدمات العمومية.[1]

بالنسبة **للمغرب**، بعد تولي الملك محمد السادس الحك بدأت تتضح ملامح سياسة اقتصادية تهدف إلى جعل المغرب في منزلة الاقتصاديات الصاعدة، وعلى هذا الأساس تم التركيز على البنية التحتية و برامج خاصة بقطاعات اقتصادية متعددة شمل قطاع الفلاحة، السياحة، التجارة الخارجية، هذا ما فرض على المغرب التعاون مع دول مختلفة تمثلت في اتفاقيات تبادل حر، وشراكة مع الاتحاد الأوربي، بالاضافة لتعزيز البعد الافريقي في العلاقات الاقتصادية باستثمارات كبيرة وفتح أسواق جديدة للمغرب.

من نفس الزاوية، يشير تشخيص خمسة عشر عاما من حكم الملك محمد السادس إلى ارتفاع نسبي لمعدل النمو الاقتصادي، حيث كان محصورا في 3%سنة 1999 بينما وصل إلى ما يتجاوز 4% سنة 2014، كما انخفض معدل التضخم من 3% إلى 2%سنة 2014، وتضاعف الناتج الداخلي الخام ثلاث مرات خلال العقد الأخير.

في المقابل يبقى النمو الاقتصادي المغربي عاجزا على احتواء التحولات الاجتماعي، فمازال 15% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وبلغت درجة الحرمان 45%، مع استحواذ 5% من السكان على 40% من الناتج الداخلي الخام، واستحواذ ثلاث جهات من بين16 جهة

[1] المرجع نفسه.

على ثلثي الثروات المنتجة[1]، ناهيك على النمو الاقتصادي يبقى عاجزا على خلق فرص الشغل خصوصا عند الشباب، فالشباب مابين 25و 35 سنة هم الأكثر عرضة للبطالة بنسبة 80% منهم 75% من الجامعيين ويتمركز ربع العاطلين بشمال وشرق البلاد، نتيجة لذلك تم تجميد رصيد مهم من الطاقات التي تؤدي إلى الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي.[2]

من جانب آخر، يعيش الاقتراض العمومي منحنى خطير بوصوله إلى نسبة 62.5% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة غير مقبولة حسب مقتضيات انضباط الموازنة المقدمة في اتفاقية ماستريخت لسنة 1992، مما ينذر بتدخل صندوق النقد الدولي على هيئة برامج التشقف لها تأثير على النمو الاقتصادي وعلى مستوى المعيشة.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فهي تكشف العديد من السلبيات تتعلق بالمبادلات التجارية، فقد تجاوز حجم واردات الدولة حجم صادراتها، فهي حين تقلص عجز الميزان التجاري إلى 201.5 مليار درهم سنة 2013، ويلاحظ استفحال العجز التجاري وارتباطه باتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع العديد من الدول، وعلى رأسها تلك التي جمعت المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكي، وفي سياق متصل سجل تدهور ملحوظ في احتياطي الصرف الأجنبي فإلى حدود 2007 كان منسوب الاحتياطي النقدي قادرا على تغطية عشر أشهر من قيمة الواردات، بينما

[1] يوسف بلفلاح، المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما، ا(لدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 8 ديسمبر 2014)، ص3

[2] المرجع نفسه.

أصبح الآن محصورا في أربعة أشهر فقط، وذلك مرده إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية او المالية بمنطقة اليورو، و كذا إلى التحولات الاقليمية الراهنة.

وعليه تبقى مكانة المغرب التنافسية جد متوسطة تتراوح خلال العقد الأخير بين المركز70، 80 في تصنيف التنافسية الذي يسهر عليه المنتدى الاقتصادي العالمي، مما يحيلنا إلى قضية الفساد باعتبارها حجرة عثرة أمام القدرة التنافسية للمغرب فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2014، يحتل المغرب المركز 91 عالميا في سلم الفساد و يخسر سنويا نقطتين من معدل النمو الاقتصادي، 60000 منصب شغل، كما يهدر 6% من الناتج الداخلي الخام بسبب تفشي الفساد و التضخم البيروقراطي.[1]

أما موريتانيا، تبنت الحكومة الموريتانية بغية ايجاد فرصة عمل لمواجهة الزيادة السريعة في أعداد العاطلين عن العمل، نتيجة لتزايد أعداد حملة الشهادات وتدمير أساس الاقتصاد الريفي، ترقية العمالة باعتبارها خيارا تنمويا، قبل أن تجعل منها محورا رئيسيا من محاور الاطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، والذي يجري تنفيذه منذ عام2001، و قد تجسدت التحولات الناتجة عن الجفاف وما لازمه من تصحر في خفض و حتى اختفاء العديد من الانشطة التي كانت تقدم وظائف، ونتج من هذه الوضعية ظهور وانتشار البطالة.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص4

[2] محمد عبد الرحيم حمادي، الخصائص الاقتصادية و أزمة البطالة في موريتانيا، مقارنة بعض الدول العربية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد47،(حزيران2009)، ص 158.

وقد أدت حالة عدم الاستقرار السياسي في موريتانيا الى تدهور الاقتصاد بشكل خطير حيث انتشرت المحسوبية والرشوة والتلاعب بالمصالح العامة، وانخفاض اسهامات أداء كل القطاعات في الاقتصاد الوطني، وكانت القطيعة كاملة بين هذه القطاعات التي يعد كل منها حيويا من ناحية من نواحي الاقتصاد الموريتاني.

ثانيا :واقع الأمن السياسي:

تونس: لقد جاءت ثورة تونس بالأساس نتيجة طبيعة حجم المعاناة التي عاشها الشعب التونسي خلال العقود الماضية في ظل نظام الاستبداد السياسي خاصة تحت حكم "بن علي" الذي قتل الحياة السياسية وصادر الحريات العامة والخاصة[1]، كما تنامت ظاهرة العنف السياسي في تونس في فترة حكم الترويكا شهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس، كما جرى الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل2012 ، غير أن الاحتقان بلغ أوجه بين الحكومة والمعارضة إثر مقتل المعارض اليساري" شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين 2013، وإثر مصرع "محمد الابراهيمي " أحد نواب المجلس التأسيسي، وهو ماساهم في زيادة الوضع و تحولت من صراع سياسي إلى عنف سياسي.[2]

بالاضافة لذلك، نجد قانون العزل السياسي المعروف باسم "قانون تحصين الثورة" الكثير من الجدل بين مختلف المكونات السياسية وضاعف من التجاذب السياسي، حيث تعتبر

---

[1] ديدي ولد السالك، التغيير في تونس: الدروس والتحديات، في:الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، **مجموع الخبراء المغربيين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد5، (فيفيري2011)،ص3

[2] أنور الجمعاوي، المرجع السابق الذكر، ص 16.

الأحزاب عزل أصناف معينة من المنتمين سابقا "لحزب التجمع المنحل"عن الممارسة السياسية ضروري لحماية المسار الديمقراطي، لذلك يرى بعض المختصين أن هذا القانون عمل سياسي ولا علاقة له بالعلاقة الانتقامية، وهدفه ابعاد المتورطين في ممارسة القمع والتهميش من الحياة السياسية، وهذا ما تعتبره حركة النهضة على أن هذا القانون تحقيق مطلب شعبي ثوري، في تعتبره أحزاب المعارضة أنه قانون اقصاء سياسي، والعمل به خرق لمبدأ المساواة والمواطنة[1].

الجزائر: لقد أبانت احتجاجات 2011، عن ضعف وهشاشة المؤسسات الرسمية أو ما يعرف بعدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة الجزائرية وقدرتها المحدودة على مواجهة المشكلات والتحديات، فضلا عن غلبة البعد التسلطي على الدولة في الجزائر، وميلها إلى السيطرة على المجتمع، وانتشار الفساد السياسي والاداري في أجهزتها و مؤسساتها بدرجات متفاوتة، والوضع الذي آلت إليه الجزائر على كافة الأصعدة مرّده بالدرجة الأولى إلى أن عملية اختيار الموظفيين المدنيين من السياسيين الادارين يتم وفقا لمعيار الولاء بدلا من الكفاءة، وهو مايتعارض مع دولة القانون، وعليه فإن النظام الجزائري يحظر الممارسة السياسية و التي تعني اختيار الشعب لممثليه في مؤسسات الحكم مع امكانية محاسبتهم إذا اقتضى الأمر.[2]

إلى جانب ذلك، فإن التنظيم السياسي قائم على صرح مؤسساتي مبهم وغامض ولا يخصص أي مجال للمساءلة، وكذا الغلق السياسي المحكم للساحة السياسية والرقابة الدقيقة

[1] عبد اللطيف الحناشي، تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق اقليمي متغير، (الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، جوان،)2013، ص.5

[2] فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص14

على الصحافة لا تحمل من الاستقلالية إلاّ الاسم، وحقيقة السلطة توجد دائما في الأجهزة الأمنية والذين يسيطرون على السلطة، وتجد هذه الأجهزة صعوبة في تحمل مهامها في حماية البلد، كما ظهر ذلك جليا في العمليات الإرهابية التي شهدها الجنوب الجزائري والعملية المثيرة للجدل والتي استهدفت القاعدة الغازية لتقنتورين.[1]

المغرب: المشهد السياسي في المغرب يركز على مكانة الملكية فهي بكل المقاييس رقم محوري ومعطى صعب في معادلة السياسة في المغرب، لذلك ظل المشهد الحزبي مطبوعا بتأثير المؤسسة الملكية، مبادرة وتوجيها وتخطيطا وإشرافا، رغم الوثيقة الرسمية الجديدة لعام2011، سعت إلى توسيع مجالات تدخل المؤسسات الدستورية الثلاث(البرلمان، الحكومة، القضاء) فقد استمرت البنية العميقة لتوزيع السلطة ثابتة على صعيد مكانة الملكية الدينية والدستورية، لذلك فإن المؤسسة الملكية تكتسي طابع الموجه الاستراتيجي، أي الفاعل المبادر إلى رسم الاختيارات الكبرى والموجه للعمل الحكومي ضمن حدود هذه التوجهات.[2]

أما **موريتانيا** عرفت العديد من المطالب الاجتماعية والسياسية كتحسين مستوى المعيشة، وتخفيف القهر المسلط من طرف النظام على قيادات المعارضة، وكذلك مطالب

[1] عمر بن درة، المرجع السابق الذكر.

[2] أمحمد مالكي، تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،19 جوان،2014)ص6.

الأقلية الزنجية بحقها، وقد تميز المشهد السياسي في موريتانيا بحالة من عدم الاستقرار السياسي.[1]

ثالثا: واقع الأمن المجتمعي:

في غمرة التحولات التي انطلقت مع بداية2011، برزت أحداث في عدة أقطار، تحركها النزعة القبلية التي أربكت المحللين وأثرت في الحراك السياسي وفي طبيعة الصراعات القائمة على الانظمة السياسية وبين المجتمعات المنتفضة، لكن درجة حضور المعطى القبلي يبقى متفاوتة بين مجتمع و آخر، بحسب طبيعة العلاقة التاريخية بين النظام والبنى الاجتماعية.

على الرغم من هذا التفاوت، فإن بقايا البنى التقليدية خاصة القبلية، ظلت تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتطورها وأدائها في هذه المجتمعات، ويعد المثال **التونسي** نموذج معبر عن ظاهرة عودة القبلية إلى سطح الفعل السياسي والاجتماعي، فضلا عن انتشار ظاهرة أخرى ذات علاقة بها، وهي الظاهرة الجهوية[2]، فيمكن أن يكون المناخ السياسي بعد ثورة 14 جانفي2014، أحد أهم المحرضات على ما يسمى"مفاجئات تتفجر الصراعات العروشية"، فثمة بعض المؤشرات الدالة التي يمكن استحضارها لتفسير أسباب عجز مشروع التغيير الذي تبنته الدولة في القضاء على البنى التقليدية وأهمها البنية القبيلية.

---

[1] أبو السايح مبارك، اللاستقرار السياسي وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع المعاصر ،دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011) ص 16.

في نفس السياق، عرفت القبيلة في تونس تفككا حقيقيا، مما تعرضت له في سياق التحديث لكنها و في ظل التحرر السياسي والاجتماعي الراهن، احتفظت ببقايا الارث القبلي ما أدى إلى ظهور الكثير من التفجرات، حيث مثلت النزعة الاحتجاجية الجارفة التي صحبت الثورة وأعقبتها، أحد أهم مظاهر السلوك السياسي التعبيري في تونس حيث اتسمت الاحتجاجات بالجهوية تصل لحد التعبيرات القبلية الضيقة[1].بمعنى أن الاحتجاجات هي مثال معبر عن تجسيد أقصى درجات الاحتجاج الجهوي الذي يلوح بالانفلات الأمني وبتوسيع ظاهرة العصيان.

اضافة لذلك، فإن العامل الرئيسي في ثورة تونس هو أسلوب النظام الذي كرس الفوارق والجهات والتهميش لفئات كثيرة، ولم يعتمد الشفافية في الخطاب والمعاملات، ولم يطبق المساواة أمام القانون والمساءلة وذلك خدمة لأشخاص ومجموعات على حساب أخرى ومثل هذا الوضع أجدى إلى تفشي الفساد في مستويات عديدة، واختل بذلك البعد الأمني المجتمعي.

بالنسبة **لموريتانيا**، في ظل وجود العديد من الفئات المهمشة مثل الزنوج السود الذين يشكلون 18% من سكان البلاد، وبالرغم من أن الرئيس "ولد الشيخ عبد اله" وحكومته اتخذوا بعض الاجراءات التصحيحية في هذا الشأن مثل اصدار قانون مكافحة الاستعباد والرق في أوت 2007، إلاّ أنّ هذا القانون وجد مقاومة عنيفة من قبل قبائل موريتانيا.[2]

[1] المرجع نفسه، ص118.

[2] أبو السايح مبارك، المرجع السابق،ص86.

رابعا:واقع الأمن الشخصي:

بالنسبة **لتونس،** من اللافت للانتباه أن الشرارة التي أشعلت فتيل الربيع العربي كانت تعبيرا من اعتاد مرارا أن يُحرم من أهم العناصر الأساسية للحياة الكريمة فأشعل النار في نفسه، معلنا بذلك أنه لا حياة على الاطلاق في غياب حقوق الانسان، ونتيجة للاحتجاجات استخدمت الغازات المسيلة للدموع، بل الضخيرة الحية أيضا ضد المحتجين، وفي أحد الأحداث توفي مالا يقل عن ثلاثة أشخاص وأصيب كثيرون، ومنعت قوات الأمن القيام بالاعتصام، فقبضت على 47 شخصا، وطاردت صحفيين ونشطاء حقوق الانسان، وكان ثمة اعتداءات بارتكاب الشرطة للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وتقارير عن ضرب المحتجين أثناء تفريقهم بالقوة.

على إثر هذا، قامت لجنة تقصي الحقائق، المشكلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة أثناء الثورة، وأعقبها بنشر بعض النتائج الأولية ووفقا للحكومة المؤقتة تفي ما لا يقل عن 300 شخص وأصيب 700 خلال الثورة، وبدأت محاكمات الرئيس السابق "بن علي" وأعضاء أسرته غيابيا في قضايا الفساد والمخدرات حيث صدر الحكم عليه بالسجن 35 عاما، لارتكابه جرائم الاختلاس والتلاعب بأموال الدولة.

أما بالنسبة لحقوق المرأة شهدت بعض التحسن، فقد سمحت الحكومة المؤقتة عددا من التحفظات على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع التأكيد على احترام المواد الواردة في الدستور التي تحيل إلى الشريعة الاسلامية، وكان سحب هذه التحفظات

خطوة هامة نحو المساواة، وشملت خطوات ايجابية حيث سمحت للنساء باستخدام صورهن وهن مرتديات للحجاب في بطاقات الهوية، والموافقة على مبدأ التكافؤ بين الرجال والنساء وفي الجداول الانتخابية، وعليه فقد حققت الثورة التونسية تحسينات هامة لحقوق الانسان، لكن وتيرة التغيير بطيئة، وهناك قلق باستمرار انتهاكات حقوق الانسان من قبل قوات الأمن.[1]

في **المغرب**، أضحى الاكتظاظ في داخل السجون المغربية يشكل معضلة حقيقية، تطرح أثر من اشكال حقوقي وقانوني، حيث تزايدت التقارير والدراسات التي تحذر من تداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام، فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها اضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص سواء تعلق الأمر بالعناية الطبية والتغذية والايواء، ويؤكد الكثير من الخبراء على أن هذا الاكتظاظ نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الاجرامية حيث تشير المعطيات الاحصائية إلى أن نسبة السجناء في اطار الاعتقال الاحتياطي يشكلون مابين 40 و60% من مجموع المعتقلين.

في نفس الاتجاه طالبت منظمة العفو الدولية المغرب بإطلاق سراح سجناء لقيامها بالابلاغ عن تعرضها للاختطاف والتعذيب، ونظمت وقفة احتجاجية أمام البرلمان المغربي طالبت من خلالها بوضع حد للتعذيب في اطار حملتها العالمية .

[1] منظمة العفو الدولية، عام الثورات حالة حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

موريتانيا، على مستوى التشريعات ضمنت لها حقوقا بموجب مدونة الأحوال الشخصية الصادرة سنة 2001، كما أن نسبة تمدرس المرأة عموما بنسبة معقولة، كما صدر قانون تجريم العنف ضد المرأة نوفمبر 2005، أما الشباب، إذا نظرنا إلى وضعيتهم نجدها لا تبعد كثيرا عن مثيله في الدول العربية الأخرى، حيث مازالت العناية الرسمية والمهنية ناقصة، إذ أكدت المنظمات العربية المهتمة بهذا المجال، ذكرت في بعض تقاريرها أن الشباب العربي في آخر قائمة الاهتمامات في السياسات التنموية علي ما عليه الحال في دول المتقدمة[1]، ولاحظ مقرر الأمم المتحدة الخاص بتعزيز احترام حقوق الانسان في سياق مكافحة الارهاب خلال زيارته تونس 22جانفي 2010 أنّ هوة شاسعة بين التشريعات والواقع.

خامسا: واقع الأمن الغذائي:

الجزائر، يمثل الأمن الغذائي في عالمنا اليوم أحد العقبات الأساسية التي تواجه طبيعة استقرار المجتمعات، والجزائر لم تكن بعيدة عن هذه الاشكالية التي أثارت اهتمام الكثير من الخبراء و الباحثين، فعلى الرغم من كل المقومات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي في الجزائر من جهة إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف، ففاتورة الغذاء تعرف ارتفاعا متزايدا، إذ أن الجزائر منذ 2005 تُصنف ضمن قائمة الدول الأكثر استيرادا للغذاء، فقد صنف تقرير دولي الجزائر ضمن المراتب الأخيرة من بين 105 دولة كانت محل الدراسته أقيمت حول الأمن الغذائي في سنة 2012، حيث احتل المرتبة 73.

[1] أبو السايح مبارك، المرجع السابق الذكر، 87

بالاضافة لهذا يرتبط قطاع الصناعات الغذائية، بالدرجة الأولى بالقطاع الفلاحي، والنهوض بهذا القطاع يجب أن يتم عن طريق تنمية القطاع الفلاحي الذي يعرف تذبذبا بفعل الظروف المناخية، فرغم أن قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر يشكل 80% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن هذا العدد يبقى بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب تذبذب الانتاج،[1] هذا أن أهمية الصناعة الغذائية تساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فمن خلال تطوير هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، حيث يحرص المواطنون عادة مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة تجعل من أسعار تداول هذه المنتوجات في الأسواق في متناول قدرتهم الشرائية، أي أنه يمثل القاطرة للنهوض بأي اقتصاد دولة.

أما **موريتانيا** احتلت المرتبة 137 من بين177 دولة في تقري التنمية البشرية للأمم المتحدة، فضلا عن تردي الأوضاع الغذائية بصورة كبيرة خاصة مع ارتفاع الأسعار، ففي تقرير لليونيسيف فإن 16% من الشعب الموريتاني أصيب بسوء التغذية، وعليه عرفت أسعار موريتانيا ثورة الجياع حيث في العديد من المدن احتجاجا على الإرتفاع في أسعار السلع الغذائية، وبالرغم من اتخاذ موريتانيا عدة اجراءات لكنها كانت بمثابة مسكنات.[2]

---

[1] أحمد منوعة، "الصناعات الغذائية لمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول"، ورقت قدمت في الملتقى الدولي: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 فيفري 2014،ص1

[2] بو السايح مبارك، المرجع السابق الذكر، ص ص 85،86.

سادسا:واقع الأمن الصحي.

في تونس، تم تطوير النظام الصحي التونسي، بما في ذلك خدمات الصحة العامة، و كذا القطاع الخاص، غير أن نوعية الرعاية الصحية تراجع بنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة ويرتبط هذا الانخفاض بعدم ترقية البنية التحتية للمستشفيات والمعدات، وتدهور شروط العامليين في مجال الصحة، وكذا تفاوت بين المناطق الساحلية الحضرية والمناطق الداخلية. بالإضافة لذلك هناك مشكل يتعلق بانتشار بعض الأمراض كانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، حيث يتم الكشف عن 70 حالة كل سنة في المتوسط، وهو ينتشر ضمن الفئات الضعيفة من السكان،[1] أما بالنسبة للتعليم تمكنت تونس من تخفيض معدل الأمية أقل من 3% في عام 2011 بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين 15-24 وفقا لليونيسيف، وعلاوة على ذلك لا تزال هناك فوارق قوية بين مختلف الفئات الاجتماعية وبين المناطق كالتسرب المدرسي مما يعكس الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية[2].

بالنسبة للأمن الصحي في **الجزائر**، فنجد تدهورا مستمرا في الادارة والخدمة حيث أن المستشفيات الجزائرية مثيرة للقلق، بسبب تراكم الأوساخ وضعف التجهيزات، فهي ضحية ندرة ممنهجة للأدوية، فالوضعية المزرية التي يعيشها مرضى السرطان لأبلغ مثال على ذلك، وفي سياق كهذا فإن انتقال الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أفريل 2013 نحو مستشفى عسكري

[1] Economic commission for Africa, op cit.
[2] Tunisia economic and social challenges, www.afdb.org/fildmin/uploads/documents.publications challenges.pdf.

باريسي، وضع الطب الجزائري في صورته المسلم بها وهو أمر استهجنه الجزائريون.هكذا و أمام الكابوس الذي يعيشه الجزائريون لم يجد المسؤولون سوى بناء المستشفيات، ومن المؤكد أن الصفقات المتعلقة ببناء الهياكل القاعدية الخاصة بالصحة العمومية هي من آبار الرشوة ومثال ذلك المستشفى العسكري بوهران*.[1]

الحالة **الموريتانية**، يمكن تقييم الصحة في موريتانيا من خلال المقارنة بين قطاع الصحة ومنها نقص الامكانيات المادية والطبية وضعف التسيير والوعي الصحي والبنية التحتية وتطبيق نظام صحي،[2] كما يعاني قطاع الصحة من نقص الخبرات، التجهيزات الطبية، نقص الرقابة، نقص في الوسائل القانونية والتنظيمية، نقص التخصصات الطبية الحديثة...إلخ.

سابع: واقع الأمن البيئي:

أما **تونس** تخصص في المتوسط 1.2 من الناتج المحلي الاجمالي لاستثمارات مخصصة للبيئة، حيث أنها صادقت على مختلف الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، ومع ذلك هناك العديد من التحديات المرتبطة بالأساس بإدارة الموارد المائية، بالاضافة لتحديات تتعلق بالتلوث الصناعي، وكذا مشكلة ادارة النفايات الرئيسية في المناطق الحضرية، والسياحية منذ

---

* هو أحسن الأمثلة فقد أُنجز بمبلغ اجمالي يقدر ب900 مليون دولار، معدل انجاز هذه المرافق يقدر ب 160 مليون ، هذا المستشفى أنجزته و سلمته مؤسسة تي آر بي سنة 2005، وهو مشروع مشترك عسكري طاقوي جزائري أمريكي، أنجزته هذه المؤسسة التي انتهت بفضيحة تم على اثرها اعلان حملها سنة 2007 في ظروف غامضة.

[1] عمر بن درة، المرجع السابق الذكر.

[2] محمد سالم ولد السالك، مؤشرات التنمية المستدامة في موريتانيا، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد 2،(جانفي 2007)، ص ص 67، 70

2011، بسبب غياب اطار مؤسسي يعمل على الاستجابة لمطالب المجتمع المدني للخدمات الأساسية(الصرف الصحي، مياه الشرب، ....إلخ).[1]

المبحث الثالث: تداعيات التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الإنساني المغاربي.

المطلب الأول: تداعيات ذات طابع أمني:مراجعة عمل الأجهزة الأمنية

تشهد معظم دول العالم حاليا حملة متنامية قصد اضفاء مزيد من الشفافية على عمل أجهزتها الأمنية، وإلحاق القطاع الأمني بحيز السياسات التي تخضع لمعايير حقوق الانسان وهي المعايير التي يراد منها ترسيخ الديمقراطية والأمن الانساني والحوكمة الرشيدة في قطاع الأمن، ولا مناص من أن منطقة المغرب العربي تشهد هي الأخرى تنامي لفكرة الاهتمام بدمقرطة القطاعات الأمنية في كل البلدان المغاربية، وهو الاهتمام الذي تشترك فيه النخب الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الباحثين الأكاديميين، وبشكل عام يلاحظ بروز تدابير جديدة نحو دمقرطة وإصلاح قطاع الأمن بشكل موسع سيما في ظل التحولات الاقليمية الراهنة.

لا شك أن الحراك الحالي في منطقة المغاربية، أعطى دفعا اضافيا لمساعي دمقرطة مؤسساتها الأمنية، ومن بوادر ذلك أن الموضوع في حد ذاته أصبح متداولا بين مكونات الفضاء العام public sphere، ومن المؤشرات الايجابية لهذا الحراك أن البرلمانات المغاربية

[1] Economic commission for Africa, op cit.

بدأت تتولى أخذ مبادرة مساءلة قضايا تتعلق بهذا القطاع وعلى رأسها طرح الاسئلة الشفوية والكتابية حول ميزانية هذا القطاع، ويكفي أن نشير إلى حصول منخرطي القطاع على مهارات جديدة.[1] هكذا فإن اصلاح قطاع الأمن ودمقرطة المؤسسات الأمنية المغاربية ينطلق من فكرة مفادها أن وجود قطاع الأمن هدفه حماية المواطن وتحقيق الأمن الانساني وهو ما سنتناوله :

أولا- المقاربة الجزائرية لإصلاح ودمقرطة السياسة الأمنية:

بالنسبة لهذا البلد تشكل الشفافية في المجال الأمني أداة هامة لإيجاد مناخ ثقة بين المؤسسة الأمنية والسلطة المدنية، فالجزائر تعترف بأهمية هذه المبادئ، وتصر أيضا على حق السيادة الوطنية وحق الدول في ضمان أمنها وتمتعها بأمن غير منقوص، وعلى حق كل دولة في اختيار "نظامها للأمن القومي" لمواجهة التهديدات الأمنية،[2] والنظام يندرج ضمن "الأوليغارشية العسكرية"* عليه فإن المؤسسة الجمهورية المحورية هي مؤسسة الجيش وهي المصدر المحوري للسلطة في الجزائر.

انطلاقا من هذا يمكن أن نفهم طبيعة الصراع الذي دخل فيه الرئيس "بوتفليقة" مع مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة لإحداث التوازن بين هذه الأخيرة والسلطة المدنية خاصة فيما

---

[1] صالح زياني، تحديات اصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد3، (جويلية2012)، ص ص، 2، 3.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر أوربا والحلف الأطلسي**، المرجع السابق الذكر، ص 207.

* طبقا للمشروعية التاريخية، باعتبار الجيش قد انبثق عن حركة التحرير الجزائري ضد الاستعمار، فالجيش هو الذي كان وراء بناء الدولة و مؤسساتها، وهو الذي يعين الرؤساء كما أنه المؤسسة الحقيقية التي تتحكم في الحياة السياسية عبر الجهاز الأمني العسكري التابع لوزارة الدفاع، فمثلا حاول" شادلي بن جديد" (1979-1992) اعادة بناء الدولة على أساس المشروعية الديمقراطية بدل المشروعية التاريخية تدخل الجيش لوضع حد لانتخابات 1991 التي فاز فيها الاسلاميون.

يتعلق باستقلالية مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة، ويتضح هذا من خلال المؤشرات التالية:توليه منصب وزير الدفاع، التحكم في ميزانية الجيش والتسلح، تحقيق المصالحة الوطنية،تعيين العسكريين في مناصب سياسية، ونجاح الرئيس في تمرير قرار الوئام المدني، مكنه من تقوية موقعه في مواجهة العسكريين، وهذا النجاح جعل الرئيس لم يعد يتمتع بمشروعية عسكرية فقط وإنما بمشروعية سياسية منحته نوعا من الكاريزما لدى الشعب.

1-عميات اصلاح مؤسسات الشرطة والقضاء

وفق النهج السيادي المكرس في الجزائر، ترى الجزائر أن اصلاح مؤسساتها الأمنية ينبغي أن يتم في اطار الشراكة في المجالات الأمنية والسياسية المدعمة بإرادة متبادلة للدول المتوسطية للتضامن في مواجهة التحديات المشتركة عبر احترام المبادئ التي يكرسها القانون الدولي، وهذا ما يسمح بتحييد الأنواع الجديدة للمخاطر، وعلى رأسها الارهاب والجريمة المنظمة، وكان للجزائر أن اندمجت في قضايا التعاون الأورو-مغاربي في مجال العدالة والشؤون الداخلية كنمط جديد للتعاون شمال جنوب في تفعيل الاصلاحات السياسية والأمنية المؤسساتية للبلدان المغاربية[1].

ينبغي هنا أن خطط العمل المتخذة ضمن سياسة الجوار الأوربية تشمل: الهجرة غير الشرعية، اعادة تسليم المهاجرين، تسيير الحدود، التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة، مكافحة تجارة المخدرات، مكافحة غسيل الأموال و الجرائم المالية والاقتصادية، التعاون في مجالي

[1] المرجع نفسه، ص 10.

الشرطة والقضاء، وقد سطرت الجزائر في اطار البرنامج الثنائي الخاص بالتعاون الأور-جزائري في هذا المجال الأخير على برنامجي دعم اصلاح العدالة وتشجيع عمليات تحديث الشرطة هذا من أجل تحقيق دعم استقلالية وتطوير النظام القضائي الجزائري عن طريق ترقية الخدمات العامة، وتنظيم وتقوية العدالة، وإجراء تدريبات في الميدان، وترقية المستوى المهني لرجال الشرطة بما في ذلك حقوق الإنسان وأخيرا في مجال تقنيات الاجرام ضمن أقسام التحقيق لدى الشرطة.[1]

ثانيا: تجربة تونس في اصلاح القطاع الأمني.

لطالما عمل النظام التونسي السابق على تأكيده دعم التحرر الاقتصادي، حتى يلقي بظلاله على التحرر السياسي والأمني، إلاّ أن انتفاضة الشعب مع مطلع 2011 حالت دون نجاح المحاولة، حيث أثرت الأحداث التي شهدتها تونس على سياساتها الأمنية العامة، فقد انضمت تونس وبعد كل هذه الأحداث إلى منطقة المراقبة الديمقراطية للقوات الأمن 2011، واستكملت بذلك رسميا اجراءات انضمامها الى مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بجنيف المعروف باسم" دي كان"، لتصبح بذلك الدولة 60 العضو في هذه المنظمة الدولية، والدولة العربية الثانية بعد لبنان مما يعبر عن وجود ارادة قوية لمتابعة الاصلاحات الديمقراطية في المجال الأمني. كما أن انضمام تونس إلى هذه المنظمة المعنية بالتسيير الرشيد لقطاع

[1] المرجع نفسه، ص 14.

الأمن يعد مؤشرا على وجود ارادة سياسية لمتابعة الاصلاحات مما يساهم في تطوير أداء قوات الأمن و الجيش لتكون في خدمة الشعب في سياق الاحترام الكامل للقانون.[1]

ثالثا: المقاربة المغربية في اطار اصلاح المؤسسات الأمنية:

في خضم تطور العلاقات بين الاتحاد الأوربي والمغرب، كان هذا الأخير أحد أهم المستفيدين من المساعدات الخارجية للإتحاد في مجال"العدالة والشؤون الداخلية"، كما تظهر المبادرات الأخيرة السير الحسن والحقيقي لعجلة التعاون في مجالي العدالة والشرطة مع المغرب، سيما في اطار التعاون لمكافحة الهجرة والارهاب، وعرفت العلاقات الأورو–مغاربية اقحاما للتعاون الثنائي في مجال الشرطة، وتعد المظاهر العملياتية لأي استراتيجية أمنية على قدر كبير من الأهمية، فعلى المستوى الداخلي وبالضبط في اطار التعاون في مجال الشرطة، أعطت الحكومة المغربية الأولوية للجماعات الاستخبارات، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة وحماية المنشآت الاستراتيجية الرئيسية، إن ما يهم في هذه الإستراتيجية واحترام حقوق الانسان.[2]وفي هذا الصدد، تشكل المبادرة المغربية لتطوير الإنسانية التي يعمل على تطبيقها، وهذا بهدف التقليل من الانكشافات داخل فئات السكان التي يمكن أن تشكل أراضي كامنة لتجنييد الارهابيين.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 18.

[2] المرجع نفسه ص ص 20، 21.

[3] المرجع نفسه، ص 22.

إن التشخيص الآنف الذكر لا يحجب الرغبة المتنامية لدى النخبة الحاكمة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بضرورة ادخال اصلاحات في هذا القطاع، فالأحداث التي يشهدها العالم العربي في الفترة الأخيرة ضمن ما يعرف"بالربيع العربي"، يبدو أنها تدفع نحو تبني استراتيجيات واضحة لدمقرطة القطاع، وتشترك الدول المغاربية في عوامل عامة إلاّ أنها تُقر بوجود فروقات بين هذه الدول، مما يجعل منطقة المغرب العربي متعددة النماذج، فتونس تعيش مرحلة انتقالية تقوم على الترويض الديمقراطي للأجهزة الأمنية التي كانت أداة قمعية، أما المغرب فتعرف أجهزته تطورا اصلاحيا ما يشير إلى محاولة صياغة العلاقة بين القطاع الأمني والمجتمع، أما الجزائر فأجهزتها الأمنية تعرف هي الأخرى تطورا اصلاحيا لكن بوتيرة أقل من المغرب، أما موريتانيا فأجهزتها الأمنية ضعيفة للغاية تعتمد على أعلى هرم السلطة (الانقلابات).[1]

المطلب الثاني: تداعيات ذات طابع سياسي:اعادة بناء مفهوم الشرعية.

إن فشل أي عملية تنموية إلا ومرتبطة بالإنسان الذي يعد عنصرا في المشروع السياسي من وجهتين باعتباره ذاتا تحقق الغاية من السياسة وموضوعا بعينه للغاية المرجوة وبالتالي هل إهتمت الدول المغاربية بالعنصر الانساني في سياساتها فيظل التحولات الراهنة، فعادة ما تتوقف المصداقية والشرعية بمدى قدرة الدولة ونظامها السياسي على تحقيق حاجات ومطالب الأفراد الذين يخضعون لسلطاتها المختلفة.

[1] عبد النور بن عنتر، اصلاح القطاع الأمني..ضرورة ديمقراطية،في صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، **مجمع الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 8(سبتمبر 2012)، ص 3.

بالنسبة للجزائر تميز سلوك النخبة الحاكمة على ترسيخ أسبقية وأمن وشخصانية السلطة على أمن الفرد، ففقدان السلطة لشرعيتها تسعى لاستدراك الأمر عن طريق الايحاء بأهليتها في الحكم، سواء التحايل على المحكومين داخليا أو العمل على الاستجابة لمطالب الخارج باعتباره تدعيما لشرعية الداخل مع اتخاذ العديد من الاجراءات الهدف منها الابتزاز و المساومة، سيما تلك الاجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان وفي واقع الأمر الاجراءات التي اتخذت لترقية حقوق الانسان اجراءات شكلية فقط.

إذ أن الوضع يفسر جانبا ذا أهمية بالغة للأحداث التي عرفتها الجزائر خاصة بعد أحداث أكتوبر1988 ، ويمكن أن النخبة الحاكمة في الجزائر تتمحور دوما حول انقاذ الدولة ، وليس المواطن الفرد او الانسان الجزائري بشكل عام، هذا ما رسخ في ذهنه مع مرور الزمن أنه غير مدين بالكثير لهذا الوطن، بعد أن اضمحل شعوره بالانتماء إليه لأن الجزائر حسب رأيه هي ملك لمن يحكمون.[1]

في هذا الاطار تعتبر مكافحة الفساد في الجزائر مسألة لا تزال بعيدة عن الجدية، يبدو أن الحل لا يتّأتى بالوعود وإعلان الحملات، وتنصيب الهياكل، ووضع التشريعات وإصدار الأحكام، وأن أول شرط من شروط نجاح خطط محاربته وجود الرادة السياسية الفعلية في شكل استراتيجيات وقرارات عملية ومن خلال قراءة المشهد الجزائري فإن هذا الشرط مفقود، وبات يعد من أهم عوامل الفساد، وهو ما يعمق الشعور بعدم جدية السلطة في مواجهة الفساد، وهو عدم

[1] صالح زياني، آمال حجيج، الأمن الثقافي والاجتماعي قفي الجزائر: التهديدات، السياسات،والآفاق، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الأول، (جويلية 2011)، ص ص 22، 23.

وفائها بالالتزامات بعد أن وقعت الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد. يبدو أن المسألة تتعلق بالإصلاح الشامل، ببناء استراتيجية شاملة تضع قضية الاصلاح السياسي في سلم أولويات مكافحة الفساد، ومادامت ظاهرة الفساد في الجزائر ذات طبيعة معقدة فإن المطلوب هو الاسراع في رسم خطة شاملة للتغيير بتقوية مؤسسات الدولة.[1]

في ظل الاصلاحات السياسية التي باشرها النظام السياسي في الجزائر، سعيا منه لإرساء معالم نظام حكم راشد، إلا أن هذه الاصلاحات لاتزال مثار جدل حول مدى جديتها في ارساء نمط الحكم الصالح كون الاصلاحات جاءت في ظل المتغيرات الاقليمية والضغوط الشعبية المتزايدة وكرد فعل كان هدفها امتصاص غضب الشارع للحيلولة دون وصول المد العربي إلى الجزائر، وليس أدل على ذلك بقاء التوجهات السياسية على حالها مع الانتخابات التشريعية المحلية لسنة 2012، لذلك وبعد مشاورات بين مختلف الأطياف السياسية باشر النظام فعليا في عمليات الاصلاح السياسي وتمثلت فيما يلي:

-الغاء حالة الطوارئ التي فرضت منذ 9 فيفري 1993 نظرا لتحسن الأوضاع الأمنية.

-قانون الانتخابات02-01 حيث جاء لتأطير العملية النتخابية والهدف منه تحقيق انتخابات حرة ونزيهة

[1] محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد391، (سبتمبر2011)، ص ص ،60 61،.

-قانون الأحزاب السياسية12-04 جاء لمحاولة رفع التشدد الذي طبع قانون الأحزاب السياسية السابق

-قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة -قانون الاعلام، لتوفير حماية أفضل للصحفيين على جميع الأصعدة مثلما نص انشاء هيئة للظبط تختص بالصحافة المكتوبة وحقل السمعي البصري.[1]

الاصلاحلات السياسية في المغرب

على ضوء الأحداث والتطورات في تونس ومصر وليبيا، بالاضافة لنزول أعداد كبيرة من الشعب المغربي في تظاهرات سلمية، كان النموذج المغربي هو الأبرز في الأخذ بتلك التعديلات التي جاءت استجابة سريعة من "الملك محمد السادس" للاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في 20 فيفري، ففي 9 مارس ألقى الملك خطابا أعلن فيه الاستجابة لأبرز المطالب التي دعا لها المحتجون، وتشكيله لجنة لدراسة التعديلات الدستورية وركزت التعديلات على سبعة نقاط أساسية: تعزيز الفصل بين السلطات، زيادة صلاحيات رئيس الوزراء على حصر في مجلس النواب، تفعيل دور المعارضة الذي تمثله الأقلية البرلمانية، اعطاء امكانية خاصة للأمازيغية، وتكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة، توسيع مجالات الحرية الفردية والجماعية وضمان ممارستها، تطوير منظومة حقوق الانسان، وصوت بالإيجاب على هذه

[1] قوي بوحنية، بوناصر بوطيب، المرجع السابق الذكر

التعديلات وفق المصادر الرسمية الحكومية 73.24 % من مجموع الناخبين فيما قاطع الانتخابات حركة 20 فيفري.[1]

وعلى الرغم من أن المعادلة الدستورية الجديدة تشكل مزيجا غريبا يستجيب[2] لمختلف أطراف الحياة السياسية المغربية، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق نظام دستوري ملكي، مع أنها أخذت العديد من الخطوات بهذا الاتجاه، حيث أنه لا يزال بحوزة الملك العديد من السلطات إلى جانب لقب "أمير المؤمنين" ، ولكن في نهاية المطاف وباتخاذ تدابير سريعة ومدروسة نجح الملك في تهيئة مطالب الشعب المغربي بشكل عام.

فالمشهد السياسي في المغرب ليركز على المكانة الملكية فهي بكل المقاييس رقم محوري ومعطى صعب في المعادلة السياسية في المغرب، لذلك ظل المشهد الحزبي مطبوعا بتأثير المؤسسة الملكية، مبادرةً وتوجيهاً، تخطيطا وإشرافا ورغم الوثيقة الدستورية الجديد ولعام 2011 التي سعت لتوسيع مجالات تدخل المؤسسات الدستورية(البرلمان، الحكومة، القضاء)، فقد استمرت البنية العميقة لتوزيع السلطة ثابتة على صعيد مكانة الملكية الدينية، الدستورية، لذلك فإن المؤسسة الملكية تكتسي طابع الموجه الاستراتيجي أي الفاعل المبادر إلى رسم الاختيارات

[1] أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق الذكر، ص ص، 183، 184.

[2] خير الدين حسيب، المرجع السابق الذكر، ص 19.

الكبرى والموجه للعمل الحكومي ضمن حدود هذه التوجهات.[1]أي أن ما يحدث لا يخرج عن اطار التكيف الظرفي للمؤسسة الملكية.

الاصلاحات السياسية في موريتانيا: قد صادق البرلمان الموريتاني يوم 6مارس 2012، بأغلبية الثلثين على مجموعة من الاصلاحات الدستورية، شملت 15 مادة وحازت هاته التعديلات على تأييد 72 نائبا من أصل 95 مجموع أعضاء البرلمان الموريتاني، وقد تضمنت التعديلات التي أقرها البرلمان واعترضت عليها المعارضة مواد تتعلق بتجريم الانقلابات العسكرية، كما منعت المادة 13 من التعديل الدستوري أي شكل من أشكال الاسترقاق و المتاجرة بالبشر وجرم التعذيب والمعاملات الأخرى المهينة بالإنسانية، وتمنح صلاحيات أوسع للوزير الأول وللحكومة بالإضافة لمواد تتعلق بتجريم الرق كما منحت التعديلات للبرلمان الموريتاني صلاحيات جديدة في مجال الرقابة على الحكومة وكذا تم تغيير تركيبة المجلس الدستوري[2].

انطلاقا من هذا، فإن المشهد السياسي المغاربي حتى وقت قريب جدا تميز بوجود تعددية حزبية (باستثناء ليبيا) وغياب التعددية السياسية، وبدأت هذه الأخيرة في تتشكل في تونس بعد سقوط نظام"بن علي"، بيد أن التعددية عملية مخاض عسير وبناء (بناء مؤسسات

[1] أمحمد مالكي، المغرب: تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي(الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 19 جوان 2014)ص 6.

[2] أمينة المسعودي، المرجع السابق الذكر، ص4.

الدولة)وطني ومواطني(نسبة إلى المواطنة)، تتدرج برمتها ضمن دولة القانون التي لا تتحقق في ظل غياب الديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: تداعيات ذات طابع اقتصادي وبيئي:تضمين عنصر الاستدامة.

لم تكن سياسات الضبط التي طبقت على بلدان المغرب العربي بدعم من المؤسسات الدولية خلال التسعينيات من بلوغ وتيرة النمو التي حصل عليها على مستوى بعض بلدان المغرب العربي، إذا كان استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير قد أُستعيد في معظم الحالات، فإن الاصلاحات العميقة (الاصلاحات الجبائية، الاصلاحات المالية، تحرير وضبط الأسواق، اصلاح العدالة...) وجهة بتردد وتحفظ و خاصة على مستوى وضعها موضع التنفيذ وفي فترة 1990-2000 بلغ متوسط نمو اقتصاديات دول المغرب العربي 2.5، أي ما يزيد قليلا عن نسبة النمو الديمغرافي بالنسبة للفترة مابين 2000-2010 كان نمو المتوسط في حدود 4%.

في هذا السياق، فإن بلدان المغرب العربي في مرحلة الاستفادة من كل مقدرات المنطقة لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي تشكل تهديدا جديا للمكاسب السياسية، لقد تسنى أن نلاحظ أن مستويات النمو الاقتصادي تم الحصول عليها كانت دون مستوى مقدرات المنطقة، ومن بين العوائق الكبرى التي تفسر هذا الضعف في الأداء، عدمك ملائمة الهيكل الإنتاجي ضعف وعدم نجاعة الاندماج في الاقتصادي العالمي، ضعف التنافسية وعدم صلاحية الخيارات

[1] عبد النور بن عنتر، المواطنة كمدخل للتعددية...ثقافة المواطنة نقيض ثقافة التسلط.المرجع السابق الذكر.

السياسية، ومن بين المحفزات الهامة التي تتوفر عليها بلدان المغرب العربي الاندماج الاقتصادي الذي كان يمكن أن يُشكل محرك نمو اقتصادي من خلال تكثيف التبادلات التجارية بين بلدان المنطقة.[1]

بالنسبة للمغرب فهو يراهن على اقتصاد المعرفة كرافد جديد في التنمية الاقتصادية لدوره في تحريك دواليب الاقتصاد العالمي، فالاقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا يعتبر تجارة مربحة لها اهمية كبيرة في قيادة قاطرة التنمية، وتعثر الملكية الفكرية أساس تطور اقتصاد المعرفة، لذلك تعمل على الرفع من المخصصات الموجهة لتطوير البحث العلمي التي ارتفعت في ميزانية 2013 لتصل إلى1% وهي ضئيلة مقارنة بالدول المتطورة كاليابان، لكنها تبقى الأعلى في دول المغرب العربي، فبتشجيع البحث العلمي تكثر براءات الاختراع التي تتحول إلى مقاولات ابتكار والتي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق فرص عمل.[2]

لذلك فإن دول المغرب العربي لابد ان تعمل على سياسات تخدم شعوبها أولا وتخدم الأجيال القادمة وذلك من خلال توفير فرص العمل، تنشيط القطاعات المنجة محليا، ودعم القدرة على المنافسة، وهذا يتطلب مزيدا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرى صندوق النقد الدولي أن دول الربيع العربي ستكون بحاجة إلى مساعدات مالية بقيمة 160 مليار دولار

[1] يحي أحمد وقف، منطقة مثخنة بالجراح في سياق تطبعه العولمة، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013،ص9.

[2] نعيمة البالي، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي..تكامل أم تعارض، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص3.

خلال السنوات الأربعة المقبلة، لمواجهة التحديات على المدى القصير، كما أشار إلى أن اقتصاديات المنطقة ستكون بحاجة إلى المرور بما يسمى "الانتقال الجذري" في نماذجها الاقتصادية بهدف ضمان ايجاد حلول للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أطلقت الثورات.[1]

بالنسبة للاصلاحات البيئية: البيئة وأمنها شأن أي عمل انساني يتأثر كثيرا بمناخ الفساد والقمع الذي يمارس من قبل عدد من الأنظمة الفاسدة التي أسقطت ثورات الربيع العربي، وبعد هذا بات مسموحا بشكل أسهل بعمل الجمعيات والمنظمات المدنية الأمر الذي يتوقع أن يسهم في انتعاش العمل البيئي. ورغم ذلك يرى "نجيب صعب" رئيس تحرير مجلة البيئة والتنمية اللبنانية" في مقال بعنوان "حصة البيئة من الثورات" نشرته مجلة البيئة والتنمية عدد 2011، أنه لم يحن الوقت بعد لتحديد حصة البيئة من الثورات والانتفاضات التي تجتاح العالم العربي، والإشارات التي أمكن رصدها متفاوتة.

في هذا الاطار ومع تخفيض التضييق على الجمعيات، بدأ بعض الناشطين في تونس الاعداد لإصدار مجلات بيئية، فكانت وزارة البيئة والتنمية المستدامة من أولى ضحايا التغيير، إذ تم دمجها في وزارة الزراعة ولم تنجح الاحتجاجات "حزب الخضر للتقدم" في حمايتها ويؤكد

[1] أم الغر علي الفاسي، الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية، لدول الربيع العربي تونس، مصر،ليبيا،، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري2013، ص4.

"صعب"أن علينا انتظار ما يأتي، مع الأمل ان تكون البيئة في أولويات الحكومات الجديدة و بالتأكيد هذا ما ننتظره ، فالأمن البيئي هو أمن لحياة الناس وحقهم في حياة أفضل.[1]

المطلب الرابع: الإصلاحات الاجتماعية:ضمان التعاضد بين الرفاه والعدالة.

للحديث بلغة المعطيات الرقمية نجد أن عدد سكان الدول المغاربية ، وفق احصائيات 2010، وهو حوالي 90 مليون نسمة(الجزائر 36.6/ المغرب23.7/تونس11.5/ليبيا 5.6/موريتانيا4) حيث يشكل العرب الأغلبية في حين نجد الأمازيغ يصنفون في المرتبة الثانية عدديا(المغرب 40% من عدد السكان الاجمالي، الجزائر 30%، ليبيا10%، تونس 5%).[2]و عليه لابد الاقرار بأن التحديات التي تواجهها دول المغرب العربي كالنمو الديمغرافي وبطالة الشباب هي تحديا وتهديدات بحيث أن مجرد التقدم في مجال الديمقراطية لا يمكن أن تقدم حلا لهذه المشكلات بما يحقق الأمن والاستقرار.[3]

إن مرحلة انسحاب الشعوب والأفراد أمام الأنظمة الحاكمة في طريقها إلى الزوال بعد التغيرات السياسية والاجتماعية الجارية في المنطقة العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة ، منذ الثورة التونسية في عام 2011 التي أطلقت شرارة هذا الحراك الاجتماعي والسياسي، لحجم وعمق هذه التغيرات وما يصاحبها من تطورات سياسية من المرجح أن تغير الكثير من

---

[1] خالد محمد غانم، المرجع السابق الذكر، ص 34.

[2] أحمد علي الأطرش، المواطنة المغاربية و الواقع المحلي، في المواطنة في المغرب العربي، **مجموع الخبراء المغاربين**، مركز الدراسات المتوسطية، العدد 9(نوفمبر 2012)، ص10.

[3] يوسف محمد الصوراني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 38،(ربيع2013)، ص 28.

ملامح الحياة السياسية ونوعية العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم، تجعل الأفراد في هذه المنطقة من العالم يشعرون بإنسانيتهم و يسعون لتحقيق مواطنتهم بوصفهم مواطنين.

فالمواطنة المنشودة ينبغي أن تكون ركنا أساسيا في اطار العقد الاجتماعي المغاربي الجديد، أي اقامة عقد اجتماعي حر وطوعي، حيث لم تقم في السابق علاقات في أقطار المغرب العربي بين الحاكم والمحكوم على أساس عقد اجتماعي واضح يعكس التفاهم حول مبادئ وغايات وقيم مشتركة بين جميع مكونات شعوب المنطقة، ويعكس مشاركة جميع أفراد المجتمع في صياغة تلك القيم ووضع مبادئها، فالعقد الاجتماعي المطلوب ينبغي أن يؤسس لمبادئ و قيم مثل: الحرية الفردية المساواة العدالة الاجتماعية، بوصفها مرجعية مشتركة لكل أفراد المجتمع وقيما ضرورية للاجتماع السياسي الانساني.[1]

وتبرز أهمية المواطنة للعقد الاجتماعي من خلال الشروط التي توفرها قيم المواطنة:

-تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين: أي تحقيق الموازنة بين الحقوق و الواجبات أمام القانون، بين كافة الأفراد بعيدا عن اعتبارات الانتماء القبلي، العرقي، أو الديني ومما يعزز تلك المساواة هو اقرارها قانونيا حيث يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية، اجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية.

[1] ديدي ولد السالك، المواطنة المغاربية في اطار العقد الاجتماعي الجديد في : المواطنة في المغرب العربي، مجموع الخبراء المغاربة ، مركز الدراسات المتوسطة العدد 9، (نوفمبر 2012)، ص ص، 5، 6.

-المشاركة في الحياة العامة: إن شعور الانسان بحريته وتمتعه بمواطنته تعطيه الدافعية و القدرة على المشاركة في الشأن العام على ادارته بشكل يحقق المصلحة العامة.[1]

على هذا الأساس ومن أجل منع استبداد الدولة نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك حقوقا غير قابلة للسلب و الاعتداء من قبل الدولة.

خلاصة الفصل الثاني: نوجز ما توصلنا إليه من نتائج انطلاقا من تحليلات هذا الفصل فيما يلي:

- تم البحث عن أرضية من خلال مراجعة مسحية لاستيعاب التحولات الاقليمية الراهنة التي شكلت منعطفا خطيرا على أمن الانساني المغاربي.
- مقاربة الأمن الانساني توسع مجال البحث لتشمل مجموعتين من مصادر التهديد في المغرب العربي(المصادر الداخلية والخارجية) وانعكاسها على واقع الأمن في منطقة المغرب العربي وفق مقتضيات وأبعاد الأمن الانساني(البعد الاقتصادي، البيئي، السياسي، الشخصي، المجتمعي، ...).
- شرعية الأنظمة المغاربية أصبحت تبنى على احترام معايير الأمن الانساني بهدف بناء مفهوم الشرعية، وكذا مراجعة أساليب الأجهزة الأمنية بمعنى الزامها باحترام معايير الأمن الانساني.
- ضمان التعاضد بين الرفاه والعدالة ذلك أن الأمن الانساني يكفل تحقيق الرفاه لكن بمراعاة العدالة، وتضمين عنصر استدامة السياسات عبر استدامة البيئة والتنمية.

[1] ديدي ولد السالك، المرجع السابق الذكر، ص 7.

الفصل الثالث:

مقاربة الامن الإنساني في ليبيا في ظل التحولات الإقليمية الراهنة

إن الأمن الإنساني هو المطلب الأول لكل المجتمعات البشرية، والهدف المحرك لنشاطها الذي يحمل أسباب الطمأنينة وديمومة الحياة بكافة مناحيها، بعيدا عن مصادر الخطر ومكامن التهديد، وقد شكل الأمن الانساني ولايزال الهاجس ومحور تفكير الانسان، لهذا فلا عجب أن يكون توفير الأمن بكل أبعاده هو الشكل الشغل الشاغل لكل الدول المتطلعة لتحقيق شعوبها في الرقي والتقدم.

إن قراءة واقع الأمن الانساني الليبي الراهن قراءة موضوعية وعلمية فإنه لا يمكن أن نختلف في أن الأوضاع صعبة ودقيقة للغاية، إن لم نقل استثنائية وذلك قياسا بالعديد من المعطيات الداخلية والإقليمية، وللتدليل على هذا المعطى يمكن أن نخص بالفحص و الاستبصار الأوضاع المتردية والصعبة للفرد الليبي.

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من الدول العربية ودول شمال افريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم معمر القذافي لما يقارب 42 عاما، سيطرت القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي.وحتى يمكن الاحاطة ببعض الديناميات فإنه من الضروري تناولها بشيء من التفصيل، وإن استجلاء ماهية الدوافع التي أدت إلى كسر هاجس الخوف من السلطة والإفصاح علنا عن المطالبة بالتغيير الجذري عدم عزل العوامل الداخلية عن الخارجية بالموازاة مع انعكاسات التحولات الاقليمية الراهنة.

المبحث الأول: خصوصية الأمن الانساني في ليبيا: في سياق العجز الدولاتي.

لابد من وضع الأزمة الليبية تحت مجهر التحليل لتشخيصها ومن ثم الكشف عن مظاهر التأثير الذي تركته فيها أساليب السلطة السياسية وممارساتها التي كانت تسيطر على سدة الحكم في ليبيا عام1969 حتى عام 2011، وذلك حتى يتيسر التعرف على مكامن الخلل التي قد تنجم عنها عوائق بين منظومة القيم وقواعد اتخاذ القرار في عملية البناء الديمقراطي لليبيا، وعليه فإن ليبيا تأثرت بالعوامل الخارجية أكثر منها الداخلية، فالاستعمار المباشر في ليبيا أربعين عاما(1911-1951)ترك آثاره في هياكلها الاجتماعية والثقافية، بينما كانت لحقبة نظام "القذافي (1969-2011) مظاهر من الأساليب والممارسات السياسية[1]، التي أدت إلى انتفاضة شعبية في 17 فيفري2011.

المطلب الأول: أهم ملامح النظام السياسي الليبي وخلفيات سقوطه.(تشخيص سقوط النظام الليبي). سنحاول عرض مسببات الأزمة فيما يلي:

أولا: العوامل السياسية:

1-**نمط النظام السياسي:**اتسم النظام السياسي الليبي بشخصية معمر القذافي، وبعدم توفر الشرعية السياسية، حيث أن القذافي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري في 1969/9/1 على

[1] زايد عبيد الله مصباح، اشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد403،(سبتمبر2012)،ص67.

الملك "ادريس السنوسي"، وفي سبيل أن يضع له شرعية سياسية قام بتأسيس حزب سماه (الاتحاد الاشتراكي العربي)، لكن الأمر لم يدم طويلا فقد قام بحل هذا التنظيم السياسي.[1]

كان للعامل القلبي أثره الكبير في استبداد النظام السياسي الليبي السابق، فعدت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية في ليبيا، ولهذا لا يمكن تجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي، حيث استثمرها القذافي كأحد آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يديم حكمه لأطول مدة ممكنة، وفي سبيل احكام قبضته على السلطة بشكل عام لجأ إلى تطبيق رؤية سياسية قائمة على فكرة (النظام الجماهيري)من خلال الديمقراطية المباشرة عن طريق" المؤتمرات الشعبية" شرحها في كتابه عام1976 وسماها"النظرية العالمية الثانية".[2]

في الواقع لم تكن هذه الفعاليات ذات جدوى لأن القرارات التي كانت بيد القيادة المركزية وتحديدا بيد "القذافي" اضافة لذلك أنشأ اللجان الثورية والقبلية والقيادات الشعبية، بل قام بتجريد الجيش الليبي من قوته العسكرية وأبدل مؤسسات الجيش بالميليشيات الشعبية والكتائب التابعة له عن طريق أبنائه فضلا عن المنظومات الأمنية، ولكن هذه التنظيمات تعد وسائل مراقبة للشعب.[3]

---

[1] عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011(رؤية تحليلية)، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 38، ص 105.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجعه نفسه، ص 106.

غير أن طبيعة النظام والمجتمع الليبي ساهمت في الدفع بمسار الأحداث نحو العنف و الاقتتال، فضعف البنى والمؤسسات السياسية أنتج غياب تأطير المعارضة التي وجدت نفسها مشدودة إلى القبلية أكثر منها إلى البرامج وإلى البدائل السياسية فكان الوضع وكأن بالقذافي قد أقام نظاما سياسيا واجتماعيا لا يستوعب بديلا آخر غيره إلاّ الحرب الأهلية.[1]

2-**طبيعة النظام السياسي:** من بين خصائص نظام القذافي مايلي:

أ-**القذافي وتأسيس حكم الفرد:** على الرغم من أن القذافي جاء إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري في 1969، فقد كان قادرا منذ البداية على بناء قاعدة شعبية واسعة فيما فيه الكفاية من الدعم الشعبي، قاده السعي لمجده الشخصي إلى اسبعاد الأفراد من حوله، مما أدى إلى القضاء على كل مصادر المعارضة، ذلك أن القذافي يريد بناء دولة بطريقة ترضي طموحاته الشخصية، فقد قاد ليبيا في مغامرة شاملة مدعيا تطبيق الديمقراطية المباشرة، وكان مصير المعارضة والانتقاد الشنق في الساحات العامة والتعذيب والسجن[2]، أي أن القذافي ألغى الدولة ومؤسساتها وقوانينها وأصبحت ارادته وقراراته، بل ورغباته لها قوة القانون، ولا يعلو قانون فوقها.

---

[1] منصور الخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي، **مجلة البحوث العلمية**، (المدية)، العدد6، (جوان 2012)، ص7.

[2] يوسف محمد الصواني، التحديات في ليبيا: التحديات و الآفاق، ورقة قدمت في اللقاء السنوي الحادي والعشرون: محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية ، تم تصفح الموقع يوم 2014/07/18 على الساعة: 23:24.
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/mde19/025/2011/en/bec9115-d705-489e-8bb8_b08fecd/me1902520/ar.pdf.

ب-ايديولوجيا الكتاب الأخضر:حيث عانت السياسة في ليبيا من سيطرة الايديولوجيا التي حاول القذافي فرضها في "الكتاب الأخضر" وذلك من خلال انتهاج خطاب سياسي تعبوي هدفه تجريم مبادئ الديمقراطية، وذلك من خلال تضمين محتويات هذا الخطاب في مناهج التعليم الرسمي، وكذلك في مؤسسات التكوين السياسي ومن ضمن هذه المحتويات التعبيرات التي جاء بها القذافي في كتابه الأخضر مثل: "التمثيل تدجيل"،الحزبية اجهاض للديمقراطي"، "من تحزب خان"،"لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية"و غيرها.

بالاضافة لذلك كان الخطاب الاعلامي في عهد النظام القذافي مختزلا في تمجيد شخصية القذافي، حيث كانت تسود فيه المصطلحات والتعابير التي تحاول تعميق ذلك من خلال "المفكر"، "الزعيم"، "القائد الملهم"،" ملك الملوك"، غهذا الخطاب الاعلامي دام أكثر من أربعين عاما.[1]

ج-الفساد السياسي والاداري: أظهرت سلوكات النظام السياسي على صعيد الممارسة وجود فجوة وتناقض بين الأداء الرمزي لهذه السلطة وواقع الممارسة، فقد جاء الخطاب السياسي مليئا بمناشدة المساواة والحرية، والوعود بالمكافئات والاصلاحات" السلطة والثورة والسلاح بيد الشعب"،"المؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية تنفذ"، وما يسمى الوثيقة الخضراء لحقوق

[1] زايد عبيد الله مصباح ، المرجع السابق الذكر، ص ص 76، 78.

الانسان، أما من حيث الممارسة فكانت النتيجة صفرا، إذ ظلت هذه الوعود مجرد حبر على ورق.[1]

فيما يتعلق بملامح الفساد في نظام القذافي فقد اتضحت منذ الأيام الأولى 1969، و السرعة التي تدهورت بها الأمور تعود في الأساس إلى عدم وجود نظام أصلا، أي أن الفوضى السياسية والاقتصادية والتعليمية كانت من أكبر العوامل التي أدت إلى وجود وانتشار الفوضى الادارية، والمشكلة الأساسية في ليبيا هي عدم وجود مساءلة بين الحاكم والمحكومين، بالاضافة إلى غياب أي آلية لنقد ومراجعة القواعد والأنظمة القانونية خاصة التي مصدرها توجيهات القذافي ويتم طرحها على ما يسمى بالمؤتمرات الشعبية الأساسية.

ونظرا لسياسة القمع والتخويف التي انتهجها القذافي أصبح من المستحيل معارضة تنفيذ هذه التوجيهات، وفي المقابل عمل على التفنن في اقتراح أنظمة رقابية صارمة تدخلت في كافة جوانب حياة المواطنين لاسيما في مجال حرية التعبير، الأمر الذي أدى إلى تدني درجة الحرية السياسية وانعدامها بالنسبة للمعارضة السياسية، كل هذه الاعتبارات أنتجت جملة من الأسباب التي ساهمت في ارساء قواعد الفساد السياسي في ليبيا وانتشارها و أبرزها[2]:

-غياب كامل للمشاركة المنظمة بسبب تغييب حرية الرأي والتعبير وحرية تنظيم وتكوين مؤسسات المجتمع المدني ويعود ذلك لسلطة القذافي ونظامه المغلق.

---

[1] المرجع نفسه، ص77.

[2] أميمة فتحي محمد، الفساد السياسي و الاداري كأحد أسباب الثورات العربية، دراسة وصفية تحليليةثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا،تم تصفح الموقع يوم 2012/02/20 على الساعة 13:45.

http//:www.bchaib.net.

-غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، فما هو معمول به في ليبيا في فترة حكم القذافي يدل على أنه وأبناؤه والمقربين منه يمثلون مرجعيته أعلى من القانون.

-غياب كامل للشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الدولة.

-انخفاض الأجر الرسمي للموظفين الحكوميين، وشعورهم بصعوبة الأوضاع المعيشية وتنامي الشعور بأن ثروة البلاد تتبدد في ظل الحكم الفاسد، أي ضعف وتفاوت في توزيع الأجر.

-بقاء بعض المسؤولين في مواقعهم لفترات طويلة وصلت إلى 16 ستة متواصلة.

-انتشار الرشوة و الابتزاز.

في نفس الاتجاه، انخفضت مستويات المعيشة وتعمق الفقر، وانخفض نصيب الفرد الليبي من الدخل القومي إلى مستويات أدنى، وبسبب الفساد المستفحل الذي عزز من دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش ومكاتب الاتصال الخارجي وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشرات مدركات الفساد لعام 2010 جاءت ليبيا في المرتبة 146 من بين 178 بلدا، فقد اغتنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد.

د-غياب مجتمع مدني فعّال: في ليبيا مجتمع غني بتركيبته الديمغرافية والسوسيوثقافية، لكن هذا المجتمع لم يواكب مجتمع مدني فاعل ومؤثر، فالقبيلة في ليبيا تزحف على المعترك السياسي فتجعله أرضا قاحلة، وهذه القبيلة التي يتجاوز عدد أفرعها 150 قبيلة تم توظيفها

سياسيا في ليبيا، حيث عمل القذافي على تصحير الحياة السياسية، وحقنها بايديولوجيا ترفض كل لون سياسي.[1]

وما ساعد على استوطان هذه الثقافة داخل المجتمع الليبي هو غياب أي دور للحراك السياسي الحزبي والجمعوي نتيجة تجريم المعارضة، وصياغة خارطة سياسية للبلاد تتضمن الولاءات الجهوية والقبيلة والريع كخيط ناظم للتفاعل السياسي في البلاد،هذا الوضع الداخلي الذي كان يؤشر على انهيار منظومة القيم القانونية والثقافية والهوياتية ومفاهيم المواطنة وغياب أي رابط تعاقدي بين المجتمع والسلطة خارج ثقافة التسلط والخضوع. [2]

3- القبيلة وأزمة الدولة: يمكن القول أن ليبيا تقوم على تناثر القبائل مما يجعل كثرة القبائل يسبب ضبابية تجعل أمر تمييزها ليس يسيرا، فنظام القذافي عمل على إعادة تفعيل التحالفات القبلية وسعى إلى تفعيل دورالايديولوجيا في البناء القبلي والسلطوي أيضا، كما عزز من تحالفاته القبلية باستخدام المؤسسة العسكرية أيضا، وقد أدت هلامية التحالفات القلبية في ليبيا وتهافت القبائل مع السلطة واستراتيجية القذافي الحاق الضرر بالكثير من القبائل وتهديم بناها السلطوية أضعف في العموم بنية القبيلة كقوة فاعلة في المجال السياسي والاقتصادي، حيث

[1] قوي بوحنية، المجتمع المدني بليبيا، صراع القبيلة والدولة،(الدوحة: تقري مركز الجزيرة للدراسات 23 أفريل2014)،ص2.

[2] محمد غربي، ابراهيم قلواز، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الاقليمي والأمن الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،العدد7، (جويلية2014)، ص25.

عمل نظام القذافي وسياساته المختلفة والإلغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات في تعميق أزمة الدولة.[1]

وقد أدت الأساليب والممارسات القسرية إلى غياب مجتمع مدني في ليبيا ليحل محله المجتمع القبلي والعشائري الذي سعى النظام من خلاله إلى تكريس الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية، كما أدت إلى انعدام الحريات بما فيها حرية الرأي،[2] وقد عمل النظام أيضا على تهيئة ظروف اثارة النعرات القبيلية في المجتمع الليبي بين العرب والأمازيغ خصوصا، و لعل هذا ما يفسر تأكيد رئيسة برنامج شمال افريقيا في كلية لندن للإقتصاد أن" في ليبيا النظام القبلي الذي سيكون في يده توازن القوى و ليس الجيش "[3]، بالفعل حرص نظام القذافي على استغلال العامل القبلي وقد تجلى ذلك في محاولته الأخيرة الفاشلة لإجهاض ثورة 17 فيفري 2011.

ثانيا: العوامل الأمنية:

لا يختلف اثنان حول حقيقة أن الانسان لا يعيش بالخبز فقط، فالخبز والكرامة متلازمان وتشكلان محور ارتكاز أي انسان، فأساليب الترهيب والقهر والتسلط التي مارسها القذافي و أسرته على الشعب الليبي، ولعدة عقود بأساليب متنوعة هي الوقود الذي أشعل روح الثورة لدى

---

[1] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي) العدد 395،(كانون الثاني 2012)، ص 12.

[2] زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق الذكر، ص 78.

[3] المرجع نفسه 79.

المواطن البسيط، فالاستبداد لديه تحول من تكتيك إلى استراتيجية مستقلة، وذلك رغبة في البقاء في سدة الحكم، ورغم المطالبات العديدة باحترام حقوق الانسان لكن القذافي لم يهتم بذلك.[1]

في نفس الاتجاه فقد تميزت فترة القذافي باعتداء مؤسسات السلطة ، وبسمو مقاربة أمنية جعلت أمن الدولة وأمن النظام دائما في المقدمة، وهو مابدا واضحا في سياسة القتل الجماعي التي انتهجها النظام.[2]

1-هشاشة الجيش: في ليبيا هناك غموض واضح يكتنف جيشها ، بدءا من أدائه و تسليحه مرورا بتشكيلات، وانتهاء بتوجهاته وعقيدته العسكرية، بشكل كان له بالغ الأثر في بلورة موقفه المنقسم حيال ثورة الشعب الليبي ضد نظام القذافي، ففيما يخص تسليحه وأداءه ورغم ان ليبيا تعد احدى أكثر الدول انفاقا على التسلح في العالم، فإن أغلب الوحدات العسكرية تبدو ضعيفة التسليح والتدريب إلى الحد الذي قلص من قدراتها في الأداء العملياتي بشكل واضح. وعلى خلاف ذلك و مقارنة بالقوات المسلحة النظامية، تبدو الأجهزة الأمنية و التشكيلات الشبه العسكرية المعنية بحماية القذافي و التي يقودها أبناؤه وأقرباؤه أفضل تجهيزا وتحديثا.

2-دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني: طرحت تشكيلات الجيش شبه العسكرية التي شكلها القذافي لتحقيق نوع من التوازن في مواجهة طموحات القوات المسلحة النظامية

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر ، ص 158

والتي تضم حسب بعض التقديرات أكثر من 150 ألف مرتزق تساؤلات عديدة بشأن مدى وطنية الجيش الليبي والمسافة التي تفصله عن صف النظام.[1]

من الواضح ان ليبيا في عهد القذافي كان يسودها مناخ من الخوف، يخشى فيه الأشخاص التعبير عن آرائهم وكذا سحق المعارضة ومن الحوادث التي توضح طبيعة نظام القذافي "مجزرة أبو سليم"* في 1996 و لم تخضه هذه الحادثة لأي تحقيق.[2]

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

1-نمط الاقتصاد الليبي: يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على تصدير البترول الأساس، ومنذ اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية منذ مطلع الستينيات القرن العشرين، ظل الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على هذا المصدر ولم تفلح خطط التنمية الاقتصادية الخمسة* من ايجاد بدائل للنفط لتمويل النشاط الاقتصادي.واتجهت ليبيا أيضا في البداية نحو الصناعة التحويلية وأعطت أهمية للصناعة الغذائية، والنسيج والورق، وصناعة الكيمياويات والاسمنت إلى جانب صناعات ثقيلة كمجمع الحديد والصلب "بمصراتة".[3]

---

[1] بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة للجيوش فيمرحلة الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، (أفريل 2011)، ص 8.

* سجن رئيسي في طرابلس وعند وقوع الحادثة كان نحو 1600-1700 سجين محتجون فيع، في أعقاب تمرد السجناء بسبب ظروف الاعتقال وبعد مفاوضات تم تجميع السجناء في ساحات السجن وأفادت تقتارير بأن قوات الأمن أطلقت النار على السجنائ و هو ما أسفر عن قتل 1200 سجين

[2] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي : الديناميات المتفاعلة المستقبل السياسي، المرجع السابق الذكر،ص 20

* خطط التنمية الليبية(1963-1968)،(1973-1975)،(1976-1981)،(1981-1985)،(2001-2005).

[3] نعيمة البالي، المرجع السابق الذكر، ص8.

أ-**القدرات السكانية:** المجتمع الليبي من المجتمعات التي لا تتوازن فيها التركيبة الديمغرافية مع المساحة، فالسكان حوالي 5.6مليون نسمة على مساحة تبلغ (1759540كلم^2)، ويتميز المجتمع الليبي في تزايدبارتفاع عددالسكان،يتركزحوالي 85%من السكان في المناطق الحضرية خاصةالساحلية،إذتصل كثافة السكان فيها 45 نسمة/ كلم^2 ،بينما تنخفض في المناطق الجنوبية.

ب- الموارد الطبيعية: يتصدر قائمتها النفط والغاز الطبيعي،حيث تشير بيانات تقرير التنمية البشرية لعام 1999 أن هناك احتياطات تقدر بحوالي 2.25 مليار طن، وفي اطار هذه الأبعاد نجد أن مرحلة مابعد الحرب الباردة ورغم أزمة لوكربي أدت إلى خسائر قدرتها أمانة الاتصال الخارجي ب 24 مليار دولار بين(1992-1998)، إلاّ أن ذلك لم يؤد إلى انهيار الاقتصاد الليبي بسبب سياسة الانفاق التي اتبعتها ليبيا بعد أزمة لوكربي.[1]

2-**هشاشة الاقتصاد الليبي:**تعد ليبيا واحدة من الدول المهمة المصدرة للبترول والغاز و تمتلك أكبر احتياطات النفط في افريقيا وسابع أكبر احتياطي فيالعالم، وبحسب منظمة الأوبكOPEC قدرت ثوراتها الطبيعية بنهاية عام2009 ب 46.5مليار برميل من النفط، هذه الروة لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة ونظام صحي فاعل بسبب استئثار النظام

[1] حسيب أحمد مسعود، **الدور الاقليمي الليبي اتجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1990-2005)**،(القاهرة: دار الكتاب الوطنية، 2010)، ص 98.

السياسي الليبي بالثروة (النفط)، والذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائدها واستثماراتها.[1]

إلى جانب ذلك، بدّد القذافي ثروة البلاد في مشاريع في الداخل والخارج ومغامرات باهضة التكاليف في الخارج، وأبلغ مثال على ذلك قيامه بتخصيص ثروات كبيرة في دعم وتمويل الارهاب الدولي عبر تقديم الأسلحة لكثير من الحركات في دولا الجوار، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات شديدة على ليبيا، وعانت البلاد من حصار اقتصادي دام 10 سنوات كان له أثر المدمر للاقتصاد الليبي.[2]

ضمن هذا الاطار كلفت العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا ما يزيد عن 30 مليار دولار إلى جانب تدهور صناعة النفط، وأدى تدهور الأوضاع الجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود، وما رافقته من تقييد الملكية الخاصة ومنع القطاع الخاص من أخذ دوره في تنمية الواقع الاقتصادي، والاتجاه إلى تعزيز مركزية الدولة في التعاقد مع الشركات الأجنبية للاستثمار على رأسها الاستثمارات في قطاع النفط، مما شكل فرصة كبيرة للمقربين للنظام الليبي مستغلين انتشار الرشوة وغياب الشفافية.[3]

بالموازاة مع ذلك فإن النفط شكل عنصرا رئيسيا في معادلة حكم القذافي، اذ استخدمت عوائده على مغامراته الخارجية، تارة اتجاه الوحدة العربية و تارة أخرى اتجاه الوحدة الافريقية،

---

[1] عبد العظيم جبر حافظ، المرجع السابق الذكر، ص 106.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص 107.

بينما تجاوزت البطالة 25% بحسب بعض التقديرات وتركزت التنمية في "سرت" وساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق و الغرب.[1]

في ليبيا قدمت مبيعات النفط ما يقارب 90% من ايرادات الحكومة وقد استخدم القذافي في البداية عائدات النفط في تنمية الموارد البشرية، التعليم، السكن، الرعاية الطبية، ولكن في وقت لاحق تم حظر العديد من أشكال الملكية الخاصة وقام بتوقيف الاستثمار في البنية التحتية وبدلا من ذلك انخرط في التدخلات المكلفة في افريقيا بدعم الجماعات المتطرفة في الخارج وتضييع المشاريع على الأعمال العظمى كالنهر العظيم من صنع الانسان الذي يختلس المياه من المدن الساحلية.[2]

بالاضافة لذلك فرضت عقوبات مشددة من قبل الأمم المتحدة والحكومة الأمريكية خاصة بعد تورط نشطاء في قضية لوكربي 1988، ما نتج عنه من انخفاض حاد في مستويات المعيشة، وقوضت قدرة الحكومة في كسب تأييد الرأي العام من خلال سياسات التوزيع.[3]

كان النفط وسيظل أساسا في عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا يلاحظ "مصطفى التير"أن مقاربة التحديث لم تثبت ذاتها تماما في الحالة الليبية إذ لم تؤدي إلى الطفرة النفطية إلى تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولم يتعامل نظام القذافي مع

---

[1] زياد عقل، عسكرة الانتفاضة الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، (أفريل 2011)، ص 70.

[2] Ann Mlesch, op cit, p 65.

[3] Ibid, pp,65,66.

التحولات الجديدة مما أعاق تحديث ليبيا المجتمع والدولة، غير أن أخطر تداعيات النفط كانت تلك المتصلة بإعطاء السلطة قوة مادية يمكن أن تستخدمها في تحقيق غايتين في آن واحد، تتعلق الأول بالقدرة على توفير اشتراطات تغلغل الدولة في المجتمع وتمكن الدولة من ممارسة القهر بكل أشكاله، بينما تتصل الثانية بالتحرر من الحاجة فقد كانت العائدات البترولية الهائلة وراء قناعة السلطة على أنها ليست بحاجة إلى الدخول في اي عقد اجتماعي ملزم طالما أن لديها القدرة في اقتصاد الريع على فرض السيطرة.[1]

لقد كان للعامل الاقتصادي دور حاسم في التأكيد والاستمرار في المناداة بالتغيير في ليبيا، فعلى الرغم من الموقع الاستراتيجي الحيوي والامكنيات والثروات الهائلة التي تزخر بها هذه الدولة، إلا أن شعبها عانى من الأوضاع الاقتصادية وأحوال معيشية متردية، وذلك وفق التقارير الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات العلاقة، فارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وتآكل البنى التحتية، مع استشراء الفساد وحجب الشفافية أصبحت حقائق لا يمكن تجاهلها.

الجدير بالذكر أن ليبيا تعتبر من الدول الريعية الغنية، إلا أن المردود يعتبر فئويا و ينحصر في طبقة تشمل القذافي وعائلته ومجموعة من الانتهازيين، هؤلاء من كان لهم نصيب الأسد من عوائد النفط والغاز(المصدر الرئيسي للثروة)، أما غالبية الشعب الليبي كان يعاني من الحرمان والإقصاء والتهميش مما نجم عن هذا الوضع طبقتين (فقيرة موسعة، غنية ضيقة)

[1] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي، الديناميات المتفاعلة، المرجع السابق الذكر، ص ص 14، 15.

مما ساهم إلى حد كبير لتقليص رقعة الطبقات الوسطى التي تعد صمام أمان للاستقرار والتنمية الحقيقية[1]. في نفس الاتجاه فقد استغل نظام القذافي منذ وصوله إلى السلطة العائدات النفطية لشراء الولاءات القبلية وتكريس نظام تسلطي ريعي بمركزية مفرطة وتعزيز مكثف للأجهزة الأمنية والاستخباراتية على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون.[2]

رابعا- العوامل الاجتماعية:

إن جذور الأزمة الليبية لاتمكن فقط في العوامل الاقتصادية والسياسية وحدها فهي ليست بمعزل عن العوامل الاجتماعية و الثقافية المرتبطة أساسا بالظاهرة القبلية.

1-**دور القبيلة:** مرت التركيبة القبلية في ليبيا خلال التاريخ الحديث بتطورات متعددة منذ عام 1853 وظهور السنوسية كحركة دينية اصلاحية في اقليم برقة، ثم توسعت الحركة وانتشرت في جهات الغرب والجنوب، أما بعد الغزو الايطالي عام 1911، عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية إلى توحيد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وهذا ماجعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أن ممارسة السلطة غير ممكنة بمعزل عن ايلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبلية، لذا تصرف نظام القذافي في علاقاته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى، فقدم الامتيازات المادية والمعنوية

[1] أحمد علي الأطرش، مصوغات وتحديات البناء المؤسساتي في ليبيا، في : صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، **مجموعة الخبراء المغاربين**، مركز دراسات متوسطية ودولية، العدد8،(سبتمبر 2012)، ص8.

[2] محمد غربي، ابراهيم قلواز، المرجع السابق الذكر، ص 24.

إلى بعضها وهمش بعضها الآخر حتى يجري التحكم فيها من خلال ضمان ولائها،[1]فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرة على احتضان الأفراد والتحكم في توجهاتهم السياسية.

2-**الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي في في ثورة 17 فيفري:** ظل التوظيف السياسي للمعطى القبلي في الفترة الأخيرة أي منذ اندلاع ثورة 17 فيفري عنصرا فاعلا متأثرا بما فرضته فترة مابعد الاستقلال، وبعد الانقلاب العسكري عام 1969 في علاقة الدولة بالمجتمع في خضم ثورة متأثرة بمحيطها الاقليمي، نلمس حضور هذا المعطى، وفي هذا السياق تندرج محاولات النظتم في بداية الثورة، لتحريك المدن والمناطق من خلال استنفاره للرصيد القبلي اعلاميا وعسكريا وسياسيا وينطوي خطاب الاعلام الرسمي خلال الثورة على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه معتمدا على آثار النعرات، كما تندرج ضمن هذا الاتجاه ظاهرة" المؤتمرات القبلية" التي كانت تعقد دوريا بيانات الموالاة والتأييد.[2]

غير أن خصوصبة هذا الحراك ظلت تطبع المشهد القبلي الليبي، ابذي لم تهدأ تحركاته و لم تقف تحالفاته في سياق تطور الأحداث السياسية والعسكرية، حيث تميز المشهد القبلي في أبعاده السياسية الراهنة بنوع من الانقسام لدى بعض القبائل، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

-يتميز موقف المشهد القبلي والمناطقي الليبي من النظام بالتحول المستمر نتيجة عدة عوامل منها حركية الأحداث ومنها المصالح والضغوط.

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص، 59، 60.

[2] المرجع نفسه، ص68.

-ترتبط مواقف المجموعات القبلية والمناطقية من النظام بمدى رصيدها العلائقي السياسي التاريخي معه(ايجابيا أو سلبيا).

-تأثرت أغلب المواقف المساندة للثورة الجديدة سلبا بالخطاب الهجومي الذي ألقاه "القذافي" بعد فترة قصيرة عن اندلاع الثورة " خطاب : دار دار ، بيت بيت، زنقة زنقة " المشحون بالتحريض والاثارة.

-رغم اصطفاف بعض القبائل الليبية المهمة إلى جانب النظام السياسي، فإن ذلك لم ينف وجود معارضين ومجموعات فرعية من تلك القبائل الكبرى التي ساندت الثورة ولاتزال.

على هذا الأساس، فإن الحركة الاحتجاجية التي تحولت لثورة جارفة استطاعت لدرجة كبيرة أن تنزع من القبيلة فتيل الصراع والعنف الداخلي الذي ورثته وحاول النظام تفجيره، تلك هي الديمقراطية المفقودة التي تحدث عنها المؤرخ الفرنسي "برنارد لوجان" Bernard Lugan حينما تساءل عن مآل أزمة التحالفات القبلية لم يبنها التاريخ، وإنما بناها النظام السياسي لمعلجة أولوياته و مواجهة تحدياته الطارئة و المطولة.[1]

هذه الخصوصيات التي تميز بها النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبيلة كبنية اجتماعية وثقافية وسياسية كامنة، لكن غير فعّالة إلاّ حينما توظف في الحراك الاجتماعي، لذلك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث من دون أن يقضي عليها، أداة يجري بها التجنيد

[1] محمد نجيب بوطالب، المرجع السابق الذكر، ص ص، 72، 73.

والتهديد فهي وسيلة احتماء الفرد و الجماعة من الدولة، هي في الوقت نفسه وسيلة لاحتواء الدولة من الأفراد.

4-انهيار التحالفات القبلية مع النظام: رافق تسارع أحداث الثورة تسارعا في تغير مواقف القبائل المعروفة بتحالفاتها القديمة مع النظام وولائها له، وأبرز علامات انتفاض الأحلاف القبلية على النظام التهديدات التي أطلقتها بعض القبائل بالتمرد حينما استفحل العنف الموجه ضد الشعب الليبي، وكان في مقدمتها تهديد قبيلة "الزوية" في الجنوب بإيقاف صادرات البترول، وكذا نفس الشيء ينطبق على تخلي قبيلة "ورفلة" على النظام وزنتان والزاوية،[1] وعليه افتقد النظام أحد المعطيات التي كان يستمد منها شرعيته ألا وهو المعطى القبلي، هذا ما كان عملا مساعدا في التسريع في القضاء على أسس نظام القذافي.

5-**الدين والنظام السياسي:** الهيمنة على الأطر والمؤسسات الثقافية والتقليدية بقصد تطويعها في مسار أهداف السلطة السياسية، فقد تم تحييد المؤسسات الدينية من دورها في الفضاء التعليمي والثقافي، ذلك بأن قامت السلطة في منتصف عقد السبعينيات، عقب تسييس المعاهد والجامعات وعسكرتها، بإصدار أوامرها القاضية بالغاء مؤسسات التعليم الديني كالمعاهد الدينية وكلية الشريعة الاسلامية، وكان قد تم قبل ذلك حذف الأحاديث النبوية من المناهج التعليمية وتجريد المكتبات من الكتب الدينية، خاصة بعد اعلان ما سماه النظام الثورة الثقافية عام 1973.

[1] المرجع السابق الذكر، ص 82.

اضافة إلى الغاء مؤسسة الافتاء تسييس المساجد، وأدت هذه السياسية إلى تقليص الدور الذي كانت تضطلع به هذه المؤسسات في اطار المحافظة على تواصل واستمرارية ثقافة المجتمع، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على منظومة القيم، خاصة ما يرتبط بقيم الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية، حقوق الانسان، الحكم الراشد.[1]

التناقض بين مدخلا التعليم الرسمي فيما يتعلق بالتنشئة السياسية ومخرجاتها، حيث يجد خريجو مؤسسات التعليم الرسمي أنفسهم أمام واقع يتناقض مع ما تم تلقينه لهم من قيم ومفاهيم مختلفة، ومن ثم فإن هذا التناقض يخلق ما يمكن تسميته "أزمة الثقة" بين المجتمع والدولة وتزعزع الثقة بين المواطنين والدولة يترتب عليه تلاشي عطاء الفرد، هذا ما يعبر عن العزوف السياسي والعزوف عن المشاركة السياسية، ناهيك على أن الشعب الليبي كان يعاني الحرمان بكافة مظاهره الاجتماعية والسياسية.[2]

5- **الطفرة الشبانية:** بدأت الاحتجاجات الليبية بدعوى عدد من الشباب ليوم يوافق 17 من فيفري 2011 وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم في ساحة واحدة ولكن الدولة ككل مثلت ساحة للكر والفر بين العقيد القذافي وبين الثوار.

على هذا الأساس، منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في ليبيا في فبراير 2011م كانت قد عبرت عن نفسها بوضوح وبشكل لا يمكن التشكيك به من حيث أنها خرجت من رحم المعاناة الشعب الليبي ليس من أجل المسائل الأمنية أو السياسية ، إنما كانت تعبر عن مدى التذمر

[1] زايد عبيد مصباح، المرجع السابق الذكر،ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

الاقتصادي الذي يعانيه المواطن العربي الليبي وهو يعيش في دولة تقيم كيانها الجغرافي والسياسي على بحيرة من الموارد الهامة على المستوى العالمي وتشكل مصدراً رئيساً للطاقة العالمية ولرؤوس الأموال الطائله ألا وهي ثروة النفط والغاز، الأمر الذي أظهر غضبا لدى المواطن الليبي لا سيما شريحة الشباب الذي يشكل أوسع مجال للبناء الاجتماعي في الدولة الليبية، الأمر الذي أدى إلى خروج الشباب في انتفاضات شعبية بدأت بالمناطق الشرقية الشبهة مهمشة في المستوى المعيشي، وسرعان ما انتقلت إلى أغلب المناطق والمدن غرب البلاد وشمالها كتعبير عن استياء انفجر ليترجم حجم الضغط والبؤس الذي كان يعانيه المواطن في المجتمع العربي الليبي جراء ذلك الانتظار الطويل لمشروعات وهمية واعدة لم تتحقق على أرض الواقع .[1]

المطلب الثاني: تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الإنساني الليبي.

في ظل الوضع الداخلي الذي كانت تعيشه ليبيا والآخذ في المزيد من مصادرة الحريات العامة والاستمرار في الانغلاق السياسي وفي ظل فشل مشاريع القذافي الخارجية واتجاهه إلى تنفيذ الأجندات السرية لتحقيق تلك المشاريع كان النظام الليبي يتجه يوما بعد يوم من الانهيار و الخروج عن التقاليد السياسية، ويقترب شيئا فشيئا من فلك الانفجار، وما حدث من تحولات

[1] عبد السلام محمد خلف الله البعباع، تأثير التحديات الأمنية على مستقبل شمال ايفريقيا في اطار التكامل والأمن الاقليمي– ليبيا نموذجا–، ورقة قدمت في:الملتقى الدولي حول التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار19 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة،19 –20 نوفمبر 2013، غير منشورة

اقليمية وفي القلب منها ثورات الربيع العربي لم يسلم منها نظام القذافي، حيث أدت إلى انهيار النظام وانهيار شبه الدولة .

أولا–ثورة 17 فيفري ونهاية حكم القذافي: لابد من وضع الأزمة الليبية تحت مجهر التحليل لتشخيصها ومن ثم الكشف عن مظاهر التأثير الذي تركته السلطة السياسية وممارساتها التي كانت تسيطر على سدة الحكم في ليبيا على الأمن الانساني.

على هذا الأساس، كسر الليبيون في بنغازي حاجز الخوف ثم تبعهم أفراد المدن الرئيسية الأخرى، ولكن في المرحلة الأولى من الثورة غاب عامل الاجماع على اطاحة النظام، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبيلة* الموالية لنظام القذافي، وكذلك وعلى خلاف ظروف الورة في مصر وتونس، سريعا ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة لقيام القذافي بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفقا لإستراتيجية مضادة.

من جانب آخر، كان عدم التوازن ملحوظا بين الامكانيات العسكرية لقوات المعارضة و تلك التابعة للنظام، وقد أثبتت قوات الجيش عن انقسام داخلي، حيث قام العديد من عناصره بالانسحاب من النزاع باستثناء كتائب القذافي التي دافعت عن القذافي و نظامه.[1] كما ازدادت كتائب الجيش المنظمة إلى قوات المعارضة للنظام حيث بقت القوات الجوية الليبية النظامية معطلة نسبيا لرفض الطياريين الحربيين تنفيذ مهام ضد الثوار. حيث أن الهياكل الأمنية الليبية

* كقبيلة ورفلة، ترهونة، الأصابعة و الصيعان، بالاضافة إلى قبيلة القذاذفة في العاصمة طرابلس ومدينة سرت وغيرها من المناطق الأخرى.

[1] خير الدين حسيب ، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 398، (أفريل، 2012)، ص 12.

منقسمة، وحدات تسيطر عليها عائلة القذافي غبر أن بعضها انشق إلى متمردين وبعض الوحدات تفككت وانضمت إلى الميليشيات.[1]

انطلقت الشرارة الأولى للأحداث الليبية بتاريخ 13 فيفري 2011 من مدينة بنغازي باحتجاجات للمطالبة باسقاط نظام القذافي قامت على استعمال المنتديات وبرامج التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت للتعبئة والحشد، لتتمدد بعدها في كامل التراب الليبي، غير أن أحداثها كانت الأكثر دموية وعصفا بالأنفس والأرواح مقارنة بتونس ومصر، نتيجة اشتداد القبضة بين :

أ: **القذافي** الذي لم تخفف مساندته للرئيس المخلوع بضغط على الشارع المصري ومن قبله التونسي فهو يقول عن نفسه:"أمعمر القذافي ليس له منصب حتى يستقيل منه كما فعل الرؤساء...أمعمر القذافي ليس رئيسا بل هو قائد...هو الثورة... هو التضحية و المجد...هو التاريخ..أنا ليبيا" على الرغم من عدم تأخره عن تقديم نفسه في القمم العربية والمحافل الدولية بصفته عميد الحكام العرب، وملك ملوك افريقيا، وامام المسلمين، وصاحب المكانة العالمية.

[1] Ann M.lesch, op cit, p 65.

ب: معارضوه *الذين اتخذو من مدينة بنغازي مكانا لقيادة أركان هم بعد اعلانهم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 5 مارس 2011 كممثل وحيد للشعب الليبي.[1]

ثانيا:عسكرة الانتفاضة وحالة العنف.

مثلما تميزت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها السياسي وعلاقاتها الخارجية وخطابها السياسي، منذ بدء حكم معمر القذافي في 1969 ، شهدت الانتفاضة الشعبية تحولت إلى معارك مسلحة حالة خاصة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية، وترجع أسباب اختلاف الانتفاضة في ليبيا لعوامل تتعلق أولا بطبيعة النظام المتمركز حول الكتاب الأخضر كمرجعية فكرية، أما ثاني العوامل فيتعلق بالانتشار الجغرافي للتظاهرات والأساليب التعبوية المستخدمة، وكذا استخدام معمر القذافي عنفا مسلحا أجبر الثوار على مواجهتهم بعسكرة انتفاضتهم.[2]

في نفس السياق، وبتاريخ 21 فيفري توجه "سيف الاسلام القذافي" بخطاب اعتبره معارضو أبيه"خطاب اعلان الحرب" لما تضمنه من لغة التهديد والوعيد، ما أدخل البلاد في منعرج أكثر دموية عجل بدخول منظمة الأمم المتحدة والمحكم الجنائية الدولية وجامعة الدول العربية وحلف شمال الأطلسي "الناتو" على خط الأحداث الليبية، على اثر هذا أصدرت الأمم

* يصنف الباحث لوسين مارتيناز Luis Martinez المتخصص في الشؤون الليبية القوى المعرضة لنظام القذافي إلى خمسة كمجموعات أساسية: 1-متعاطفون مع النظام الملكي المطاح بهسنة 1969، 2-وطنيون مصدومون من تحويل القذافي و حاشيته لمسار الجمهورية وتوجهاتها عقب الانقلاب، 3-الاسلاميون الذين يمكن التمييز بين تيارين منهم الاخوانيون والجهاديون، 4- التحالف الديمقراطيين الليبيين المؤسس من طرف المعارض منصور كيخا، 5- المتظاهرون الشباب وهم وحدهم من استطاع اطلاق موجة الاحتجاجات.

[1] منصور لخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، (المدية)، العدد 6، (جوان 2012)، ص7.

[2] زياد عقل، المرجع السابق الذكر، ص 70.

المتحدة بتاريخ 26 فيفري القرار 1970، القاضي بفرض حظر على الأسلحة وتجميد أصول عائدات القذافي وكل استثماراته بالخارج، وأعلنت الجامعة العربية بتاريخ 2 مارس تعليق عضوية ليبيا وأعلنت محكمة الجنايات الدولية بتاريخ 3 مارس مباشرتها تحقيقات بعد رواج أخبار عن جرائم ضد الانسانية ارتكبها نظام القذافي، لتصدر بتاريخ 27 جوان مذكرة توقيف بحق معمر القذافي وابنه سيف الاسلام القذافي ومدير الاستخبارات عبد الله سنوسي بتهمة ارتكاب "جرائم ضد الانسانية".

في تطور لاحق دخلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة الثوار في اسقاط نظام الليبي، فاعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، واعتبر ذلك تطورا في مسار الأزمة الليبية، بوصف فرنسا أول دولة أوربية تعترف بالمجلس الوطني، وأعد ساركوزي خطة من خمس نقاط من أجل انهاء حكم القذافي وتشمل: التشويش على الكتائب الليبية التابعة للقذافي، قصف ثكنة العزيزية التي يتحصن القذافي فيها،الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الاعلان عن منطقة حظر جوي في ليبيا.[1]

ضمن هذا السياق، تسارعت الأحداث بدموية وبوتيرة عسكرية وحربية إلى أن وقعت" باب العزيزية" (حصن القذافي) بيد المعارضة بتاريخ 23 أوت 2011 ليطارد إلى مدينة "سرت" مسقط رأسه في ظل توالي الأخبار وتضاربها حول حقيقة تواجده يالتراب الليبي من عدمه إلى أن تم القبض عليه بتاريخ 20 أكتوبر 2011 برفقة ابنه "المعتصم" في عملية يصر معارضوه

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق ا لذكر، ص7

على اعتبارها من تنفيذهم أمام تسرب أخبار عن قيام قوات اناتو بجبر القذافي ودفعه للخروج من المدينة لتقصف قافلته وتُهيأ وقوعه في أيدي معارضيه الذين قتلوه بعد أن أهانوه واضعين بذلك حدا لحك امتد على مدار 42 سنة.[1]

من خلال هذا، يبدو أن القوة المفرطة المستخدمة شملت الأسلحة النارية الصغيرة مثل بنادق الكلاشينكوف الهجومية، لكن سرعان ما تصاعدت لتشمل الأسلحة الثقيلة مثل الرشاشات الثقيلة والمدافع المضادة للطائرات وقد وثقت عدد من الجهات الأخرى مثل منظمة "هيومان رايتس ووتس" ومنظمة العفو الدولية "ولجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة بشكل متسق نماذج متشابهة من قبل السلطات الليبية في شهر فيفري 2011، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة بشأن أعداد الضحايا ولكن من الواضح بأن أعدادا كبيرة من المدنيين قُتلوا وأصيبوا حيث أشارت المحكمة الجنائية الدولية إلى نحو 755 شخصا قتلوا في الفترة مابين 25/15 فيفري2011.[2]

بناءا على ذلك، أشارت الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية في 20 فيفري 2011، لمّا أعلن "سيف الاسلام القذافي" بأنّ الجيش من الآن فصاعدا سيكون له دور رئيسي في فرض الامن واعادة الأمور إلى طبيعتها بأي ثمن، بالمثل بتاريخ 23 فيفري 2011 صرح معمر القذافي قائلا: سنزحف أنا والملايين لتطهير ليبيا شبرا شبرا، بيتا بيتا، زنقة زنقة، فردا

[1] المرجع نفسه ص 8.

[2] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي : الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي، المرجع السابق الذكر، ص24.

فاردا حتى تتطهر البلاد من الدنس والأجناس" وأضاف" تم توزيع الضباط الوحدوين على كل قبائلهم و مناطقهم ليقودو هذه القبائل والمناطق و يؤمنوها ويطهروها من الجرذان".[1]

بالاضافة لذلك استخدم القذافي والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة والقذف الجوي والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التي تم تحريرها، كما لجأ القذافي إلى جلب المرتزقة من الدول الافريقية المجاورة، وقد أدت المواجهة بين ميليشيات القذافي والقوى المناهضة له إلى اسقاط آلاف القتلى و الجرحى.[2]إلى جانب ذلك يثير استخدام القوة المفرطة على هذا النحو ضد الاحتجاجات السلمية مخاوف واضحة بشأن انتهاك حقوق الانسان الأساسية، وهذه الاعتداءات التي ارتكبت تشكل جرائم ضد الانسانية.

ثالثا: المرحلة الانتقالية:

في هذا الاطار لايزال المجلس الوطني الانتقالي، الذي أسسته المعارضة الليبية كحكومة انتقالية مؤقتة، والتي أعلن عن الوثيقة الدستورية، بالكاد يمسك بزمام الأمور في البلاد، بينما يقوم مجلس الوزراء المنتخب من قبل المجلس الوطني الانتقالي بتريف الأعمال اليومية وهو المسؤول عن الوضع الأمني في ليبيا،[3]هذا يعني أن المجلس الانتقالي الذي تأسس في 2011/3/2 حدد لنفسه مهمة المرحلة الانتقالية وهو الذي تحصل على التأييد الدولي واعتراف المدن الليبية مما يؤهله لبسط سلطته على كامل المرحلة الانتقالية.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص ، 25، 26.

[2] دنيا شحاتة، المرجع السابق الذكر،ص 16.

[3] خير الدين حسيب، المرجع السابق الذكر، ص 13.

ومع ان جدلا كان ولايزال قائما حول المرحلة الانتقالية وطرق ادارتها ديمقراطيا، فإن الكثير من المحللين يصرون على طرح الأسئلة مثل : هل ليبيا الآن بحاجة الى دستور جديد يحدد قواعد اللعبة السياسية ، وهو الذي ستتم صياغته في السياق الحالي الذي تؤثر فيه ديناميات لا تمت بالضرورة بصلة إلى الدستور والحكم الدستوري؟ وسعيا من المجلس الانتقالي أصدر اعلانا دستوريا يوم 2011/8/3 يحدد معالم الطريق نحو اقامة النظام السياسي الجديد، ولعل ما يلاحظ على المجلس الانتقالي أنه استند على شرعية الثورة.[1]

تشمل الأخطار والتهديدات الأمنية خلال المرحلة الإنتقالية طائفة واسعة من المسائل بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان والحالة الهشة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها من ثم لخطر التحول إلى دولة فاشلة*، وتشمل التهديدات أيضا ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته في صراعات مناطقية أو قبيلة في ليبيا[2]. وعليه فإن ليبيا في الوقت الراهن هي دولة فاشلة بامتياز فهي دولة تتمع بوجودها القانوني على المستوى الدولي، ولكنها عاجزة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الجماعة الدولية، وهذا العجز يتمركز على مستويين، مستوى ضيق وهو فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل صراعات داخلية، ومستوى

---

[1] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميا المتفاعلة و المستقبل السياسي، المرجع السابق الذكر، ص 20.

* ومن مؤشرات الفشل الدولاتي: على المستوى السياسي: الدول الفاشلة تشكل فضاء فارغ من السلطة والقانون، على المستوى الاقتصادي:تعاني هاته الدول من اقتصاديات ضعيفة، على المستوى الأمني: فقدان الدول مركزية العنف الشرعي وكذا خصصخة للعنف وباتت هذه الدول تشهد حالة من الانفلات الأمني بسبب ضعف أجهزة الضبط، ومن الناحية المجتمعية تشهد التذبذب وعدم الاستقرار بين المجموعات المشكلة للنسيج المجتمعي للدولة، وعلى المستوى الخارجي:تعاني الدول الفاشلة من انكشافية عالية تجعلها عُرضة لمختلف التدخلات الأجنبية.

[2] يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي،: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **مجلة المستقبل العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 416،(أكتوبر 2013)، ص25.

واسع وهو العجز في تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها وضعف التنمية الانسانية مع غياب دولة القانون .

المبحث الثاني: انعكاسات التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الانساني الليبي.

يبدو من الصعوبة تقديم قراءة علمية تقريبية للوضع الانساني في ليبيا في ظل التحولات الاقليمية الراهنة، والحال أنها صعوبة نابعة من واقع ليبيا المركب وحسب مقتضيات وأبعاد الأمن الإنساني حيث تتضافر مصفوفة من المعطيات في تعقيد أمن الفرد في ليبيا.لذلك سنتطرق بالفحص والتحليل لكل أبعاد الأمن الانساني في ليبيا فيما يلي:

المطلب الاول: واقع وأبعاد الامن الانساني في ليبيا.

أولا: البعد السياسي.

1-الأزمة الدستورية: ساهمت السياسة الإنتقالية في ليبيا منذ أكتوبر 2011 في طرح أزمة سياسية ممتدة تطورت لحالة انقسام مؤسسي واندلاع صراع مسلح بين التياريين بين عملية "الكرامة"و فجر ليبيا"، وفي الوقت الراهن هناك العديد من المعوقات التي تواجه طرح صيغة دستورية للخروج من الفترة الانتقالية.

وقد تشكلت التعديلات الدستورية في سياق جدل سياسي متصاعد حول مستقبل الدولة مع تشتت نتائج الانتخابات 2012، وعدم حصول حزب وكيان سياسي على الأغلبية، وقد حدث تغير في موقف التحالف بعد اقرار التحصين الدستوري للعزل السياسي، حيث اقترح مبادرة في 12 أفريل 2013، تتضمن العودة لدستور 1951 وتعديلاته في عام 1963 لتجنب

حدوث أزمة سياسية، هذا وقد ارتبطت مبادرات التحالف وملتقى القبائل لإعادة هيكلة السلطة وقف عمل الأحزاب السياسية، بضعف دورهم في توجيه السياسة التشريعية وتطورت هذه المواقف للمطالبة بحل المؤتمر واعتباره منعدما بعد 7 فيفري 2014.[1]

على هذا الأساس، لم يكن اجراء انتخابات مجلس النواب وإعلان نتائجها في يوليو 2014 مخرجا من الأزمة السياسية، بل أسهم في نشوب أزمة دستورية جديدة بسبب انعقاده في "طبرق" وذلك على خلاف الترتيبات الدستورية وهو ما أدى إلى نشوب نزاع قضائي ما ترتب عنه بطلان الانتخابات التشريعية لمجلس النواب، هذا ما يعكس الصراع بين المؤتمر الوطني و مجلس النواب ومنه تشتيت سلطات الدولة ومؤسساتها.

بالاضافة لذلك، فقد عانت السياسة من سيطرة الايديولوجيا التي حاول القذافي فرضها على الواقع، وما يجري الآن من محاولة فرض تصورات ايديولوجية اخرى بحجج متعددة، يمكن أن يقود إلى توليد النتائج نفسها، ويبعث مخاطر متشابهة عبر المصادرة على فرص بناء مجتمع جديد، كأنه يقود إلى أخطار سياسية مباشرة عبرت عن بوادر المظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها عدة مدن ليبية، والمواقف التي عبر عنها الحراك الشباني مستويات مختلفة، ومن الواضح أن التجربة الوليدة للأحزاب السياسية ستدفع ثمن التنافس السياسي المتمحور حول

[1] عمر خيري، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 سبتمبر 2014)، ص 5.

الايديولوجيا والزعامة القبلية والجهوي، وذلك بينما لا يبدو أن النخب التي تتصدر الحراك المتعلق بالأحزاب مستعد لادراك المخاطر على مستقبل المنتظم السياسي برمته.[1]

2-**انعكسات تردي الوضع الأمني على العملية السياسية:** لا شك أن تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة التقدم على المسار السياسي، فمن ناحية كون القضية تتبوأ قمة أولويات السلطة السياسية، فقد أدى بحث سبل معالجتها على مستوى المؤتمر الوطني وعلى مستوى المكونات السياسية والاجتماعية إلى التركيز على تطوير آليات وثيقة الصلة بتطوير العملية السياسية، ومن ناحية أخرى فإن الخلاف حول سبل معالجة الوضع الأمني خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع رجال النظام السابق ودورهم في العمل الأمني أدى إلى تعقد المسار السياسي بسبب تفنن الأطراف السياسية في ممارسة الضغوط على الخصوم السياسيين.[2]

بالاستناد إلى هذه المعطيات يزداد الوضع في ليبيا سوءا، مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي، وتواصل الصراع بين المكونات الأساسية على مستويات حزبية أو مناطيقية أو قبلية أو أقاليمية، و تشير تقارير كثيرة إلى ارتفاع مؤشرات الفساد وسرقة المال العام وهدر الثروات، ويتعرض انتاج النفط المصدر الوحيد للدخل الوطني وتسهيلاته النتاجية والتصديرية للخطر ، وكان آخرها ايقاف الانتاج والتصدير عبر حقول وموانئ في الشرق، حيث قام مسلحون ضمن

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 156.

[2] السنوسي البسيكري، المرجع السابق الذكر، ص 5.

ما يسمى "بحرس المنشآت النفطية" بتصدير النفط لحسابهم الخاص ضمن عمليات قرصنة عدة أطراف خارجية.[1]

3- ضعف الارادة السياسية:ليبيا في حالة تمزق شديد بسبب:

-حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين تيار الثورة والثورة المضادة من جهة أخرى، وشعور هذا الأخير بإمكانية كسر التوازن السياسي والأمني لصالح الأول مما يجعل نظرية الخوف هي العامل المسيطر.

-ضعف مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الليبية وعدم قدرتها على تحمل وصياغة مشاريع كبرى ، وهي مشكلة ورتها ليبيا الثورة من ليبيا القذافي.

-الرأي العام الليبي وما يمكن تسميته بالشارع الليبي غير المهيأ، هو الآخر عاجز للتعاطي مع المشاريع الكبرى.[2]

-في قطاع الأمن تواجه ليبيا عدة أنواع من التحديات حسب تقرير مركز حوكمة الأمن البريطاني سياسية ومؤسساتية واقتصادية وشخصية، فعلى المستوى السياسي هناك صدع واضح بين مختلف محاور القوة في القطاع الأمني الليبي.

---

[1] ليبيا : تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش، الدوحة :تقريرمركز الجزيرة للدراسات، ص2.

[2] هشام الشلوي، المشهد السياسي الأمني الليبي: الدوائر المفخخة،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 15 أفريل 2014)، ص ص 4، 5.

-غياب نظام قضائي فعال حيث ساهم في تأجيج الصراع، فالعديد من الكتائب المسلحة ظهرت نتيجة العداءات، وبين جماعات كانت مضطهدة في ظل نظام القذافي، ودون قضاء فعال و شعور بالأمن العام، فإن هذه الجماعات ستواصل الاشتباكات فيما بينها.

وفي تحليل المشهد الأمني في ليبيا يمكن الانطلاق من أطر عامة تتمحور حول علاقة الميليشيات بالدولة، فرغم أن أغلبها يدعي وصلا بالدولة وتبعية بوزارة الدفاع أو رئاسة الأركان إلا أن اصرار قادتها على الإحتفاظ بهياكلها العامة دون دخول أفرادها في مكونات الأجهزة العسكرية يقلل من صدقية تبعيتها للدولة، فمع استمرار الأزمة السياسية ستتضاعف الأزمة الأمنية،[1] هذا مايعني أن أزمة النظام الأمني بليبيا يرجع سببه إلى ضعف توجه الارادة السياسية نحو بناء مؤسسة أمنية قوية.

4- **عملية الكرامة:** في هذا الصدد أطلق الجنرال المتقاعد "خليفة خفتر" *عملية الكرامة ضد السلطات الانتقالية في البلاد ومؤسساتها التي فشلت في تحقيق واستتباب الأمن لإنجاح الحوار الوطني والعملية السياسية في البلاد، واستطاع "خفتر" أن يستغل شعبيته داخل الجيش الليبي والميليشيات المسلحة من أجل بناء تحالف عسكري و سياسي داخل ليبيا لقلب الموازين التي في كفة المؤتمر الوطني الذي سيطر عليه الاخوان مع تحالفاتهم مع كتائب مصراتة ، إلا أنه عرف كيف يكسب إلى صفه ألفين من أعوان ومشايخ القبائل ورئيس الحكومة الانتقالية

[1] المرجع نفسه، ص 6.

* قضى خفتر 20 سنة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد تمرده على العقيد القذافي عقب الاحتجاج الأخير على دولة التشاد، عاد الجنرال المتمرد بعد اندلاع ثورة 17 فيفري وعُين قائدا للقوات البرية ببنغازي.

والجناح الانفصالي في اقليم "برقة" وقوات الصاعقة في بنغازي و كتائب القعقاع في الزنتان وطرابلس.

ضمن هذا الاطار يهدف من حملة الكرامة إلى تطهير البلاد من الميليشيات والجماعات المسلحة المتطرفة بعد أن تصاعد خطر هذه التنظيمات على وحدة البلاد وأمنها ومسارها المستقبلي، وفي هذا الاطار وبعد تمكنه من تحقيق دعم سياسي وعسكري توجه إلى الجوار الاقليمي، من اجل بناء علاقات اقليمية والحصول على دور الفاعل المؤثر في منطقة الجوار الليبي تأييدا لجهوده ودعما للمرحلة الجديدة التي يرغب أن ترسم معالم العملية السياسية في البلاد.[1]

غير القوى السياسية فشلت في الوقت الراهن من قيادة البلاد يمكن القول أن التكوين القبلي والعشائري اضافة إلى التدخل الخارجي هما اللغمان المغروسان في بطن العملية السياسية التي شُلت عن آخرها، وباتت تهدد نسق المنطقة ككل.

يتميز الوضع السياسي في ليبيا منذ سقوط طرابلس في أيدي الميليشيات الارهابية بتقسيم السلطة في ليبيا إلى سلطتين، سلطة الاسلاميين المتطرفين على المنطقة الغربية والجنوبية، بالاعتماد على ما يسمى المؤتمر الوطني الانتقالي، وحكومة "عمر الحاسي" وسلطة مجلس النواب، هذا الانقسام أوجد له حالة من الفوضي على الواقع انعكست بدورها على الواقع الأمني والسياسي في البلاد مما تسبب في مزيد من انتشار السلاح.

[1] محمد غربي، ابراهيم قلواز، المرجع السابق الذكر، ص ص، 28، 29.

إلى جانب ذلك، فإن غياب واضح للدولة تجسد في عدم تمكن أجهزة القضاء والشرطة من أداء مهامها وتعطيل العمل بالقوانين، حيث تنتشر بالعاصمة طرابلس وبنغازي مختلف المدن الآن أعمال اغتيال والنهب والسطو المسلح وأعمال الاختطاف والاختفاء القسري، من جهة اخرى انتشرت السجون دون أن تتمكن السلطات الرسمية من السيطرة عليها، وقد بلغ عدد مراكز الاحتجاز أكثر من 700 سجن خاصة سلطة الميليشيات، ويتعرض المعتقلون إلى صنوف التعذيب بالاضافة لاعتقال النساء والشيوخ.[1]

وحسب مدير مركز الدراسات الاستراتيجية يؤكد أمحند برقوق أن ليبيا تسير نحو الانهيار، فالمرحلة الأولى كانت انقسام في مراكز العنف بين نظام القذافي والثوار في شرق ليبيا، أما المرحلة الثانية فكانت شاهدا على توسع رقعة العنف مع انعدام السيطرة على الأسلحة التكتيكية التي تسربت من ليبيا إلى دول أخرى والتي طرحت اشكالية باتت تهدد بتغيير المعادلة الأمنية في الساحل، والجدير بالذكر هو قضية التنافس الدولي حول من سيحكم ليبيا، وهذه القوة الحركة هي الأكثر أهمية، خاصة أنه لم تعد هناك سيطرة على الأمن في ليبيا بحيث أن حوالي 15550000 كلم^2 دون رقابة أمنية و يبقى خطر الحدود التي يسهل اختراقها لاسيما وأنها تطل على عدة جهات.[2]

---

[1] صالح ابراهيم، حل الأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الارهاب، جريدة العرب، العدد 9795، 2015/1/12،ص 6.

[2] أمحند برقوق، جريدة الأمة العربية 2011/06/20 تم تصفح الموقع يوم 2014/12/17 على الساعة: 11:02
http:// www.djazairess.com/eloumma/19607.

ثانيا-البعد الاقتصادي:

يوصف الوضع الاقتصادي الذي تمر به ليبيا بالكارثي منذ 2011، نتيجة سيطرة المجرمين واللصوص على الدولة، ويمكن تلخيص المسببات الرئيسية إلى تأزم الوضع فيما يلي:

-ألحق النزاع في ليبيا دمارا بالبنى التحتية والمنشآت المدنية والعسكرية والانتاجية كما توقفت مشاريع التنمية.

-النهب المنظم للثورة النفطية وعدم انعكاس عائدات النفط الليبي ما بعد سقوط النظام على مستوى عيش النظام.

-اهدار المال العام عن طريق تجاوزات مالية خطيرة وسياسات نقدية غير مسؤولة منها قيام عصابات المافيا الدولية بمحاولة الوصول إلى الأموال الليبية المجمدة تحت ذريعة تتبع الأموال المهربة والمسروقة من أتباع النظام السابق.

-اختفاء الكثير من المبالغ المالية الضخمة من المصارف وشركات التأمين، وعلى الرغم من توالي الدفعات التي أفرجت عنها مختلف المؤسسات والمنظمات الأوربية والأمريكية بعد تجميدها، فقد فقدت آثار هذه الأموال وأصبحت تتعرض للتهريب نحو الخارج بمجرد وصولها إلى ليبيا.

-انهيار المنظومة المصرفية .

-اضطراب خطوط التصدير والاستيراد واجبار التجار و الموردين على دفع رسوم اضافية واستحواذ الميليشيات على بضائعهم بموانئ مصراتة وطرابلس وبنغازي الخمس، بالاضافة إلى سوء ادارة الاستثمارات الليبية في الخارج وخصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

نظرا للاحتجاجات العنيفة في ليبيا 17 فيفري 2011، ثم تصاعدت بسرعة لحد الصراع، و فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات على ليبيا، واتسع نطاقها لشمل تفويضا بالتدخل العسكري الأجنبي وتجميد أصول ليبيا الخارجية، وفي 23 أكتوبر أعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة لنظام القذافي، وفي 22 نوفمبر أعلن المجلس عن تشكيلة حكومة جديدة على إثرها ألغي تجميد معظم أصول ليبيا الخارجية لإفساح عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعها الطبيعي.

لكن نتيجة الصراع أدت إلى انخفاض انتاج النفط الخام إلى 22 برميل يوميا في يوليو 2011، ولكن سرعان ما تم استئناف الانتاج في الربع الأخير من عام 2011 حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع. والشكل التالي يوضح انهيار انتاج النفط في ليبيا.[2]

الشكل رقم (6): انهيار انتاج النفط.

[1] صالح ابراهيم، المرجع السابق الذكر، ص6.

[2] ليبيا فرص وتحديات صندوق النقد الدولي.

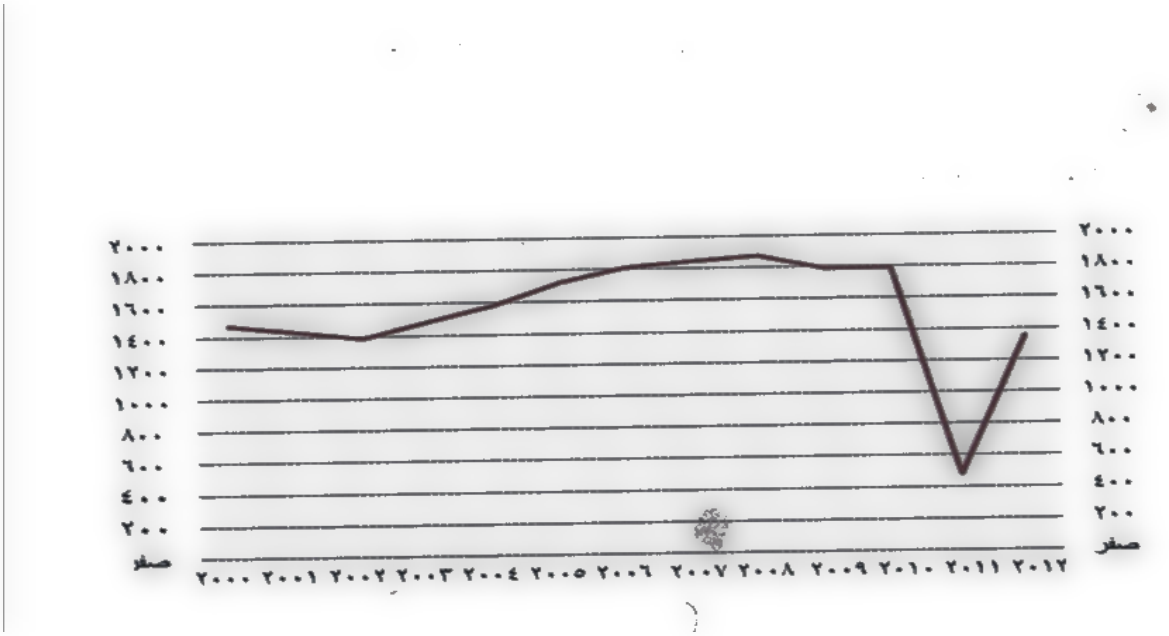

المصدر: ليبيا فرص وتحديات صندوق النقد الدولي.

إلى جانب ذلك تأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية والانتاج، واضطراب الأسعار المصرفية ومحدودية القدرة على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة، وبالتالي وفي ظل انكماش الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة 50% وفقا للتقديرات كان اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 كان أقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010 .

تأزم الوضع الأمني وانعكاساته على الوضع الاقتصادي: الحوادث المتكررة ضد الرعايا الأجانب في بنغازي* انجر عنها انسحاب العديد من الدول الغربية لممثليها ، كما أن استمرار الخروقات الأمنية في العاصمة طرابلس من عمليات خطف وسطو مسلح و غلق الطرقات من

* من القنصلية الأمريكية إلى الهجوم على القنصل الايطالي، ثم الاعتداء على النشاطات البريطانية من أصل باكستاني و ضعف مواقف الحكومةحيالهم أسهم في عزل المنطقة الشرقية.

قبل مجموعات مسلحة أضعف جهود الحكومة لعودة الشركات الغربية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية لأجل تحريك عجلة الاقتصاد، كون ذلك من أهم عوامل احتواء الاضطرابات الأمنية الحاصلة في البلاد.[1]

في هذا الاطار نورد تعليق المحللة"كوديا غارني" في مجموعة الأزمات الدولية الموجودة في طرابلس حول حوادث الاعتداء على القنصل الايطالي ذكرت أن" الهجوم بالتأكيد سبب لقلق العديد من شركات النفط التي تعمل في ليبيا أو تخطط للعودة إلى ليبيا" وهو ماأكدته موفدة وزارة الخارجية الفرنسية لشؤون المواطنين الفرنسيين في الخارج،"هلين كونويموريه" إلى طرابلس وكان غرض الزيارة تقييم الوضع وتشجيع الشركات الفرنسية على العمل في ليبيا بقولها " القضايا الأمنية تشكل هاجسا لشركاتنا ولشركات لديها بروتوكولات أمنية.[2]

ثالثا- البعد الشخصي:

الانفلات الأمني: تغوُل العديد من المجموعات المسلحة ووقوع انتهاكات من خطف المسؤولين في الدولة واعتقال المئات وربما الآلاف من رجال النظام السابق والتعذيب الذي يقع في العديد من المواقع التي يسيطر عليها منتسبون إلى الثوار أصبح من أبرز أسباب قلق

[1] ليبيا فرص وتحديات صندوق النقد الدولي.

[2] السنوسي بسيكري، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،ماي2013)، ص 5.

المنظمات الدولية لحقوق الانسان، وقد ذكر رئيس اللجنة الأمنية لطرابلس أن 70% من عمليات القبض والاعتقال تتم دون مذكرات وأوراق اعتقال.[1]

أصبحت ليبيا غابة لم يعد أحد يسيطر فيها على شيء حيث أكدت احصائيات وتقارير على ذلك، فحسب الفيديرالية الدولية لجمعيات حقوق الانسان صرحت ب 640 قتيل و2000 في بنغازي وحدها وهناك من عبر عنها على أنها مذبحة.[2]

1-**مشكلة اللاجئين:** تشير التقديرات الاحصائية إلى أن عدد الليبين الذين استقروا بمناطق الجنوب التونسي منذ اندلاع الثورة في ليبيا إلى سقوط نظام القذافي قد بلغ ما يزيد على 100 ألف ليبي، وأن متوسط أسر اللاجئين بلغ 8 أفراد للأسرة الواحدة، وذلك بسبب طبيعة المرحلة، كما أن أغلب المهاجرين يتكونون من النساء والأطفال والشيوخ بينما ينخرط أغلب الشباب في الثورة[3]، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(4): تعداد الليبين في الجنوب الشرقي التونسي بعد اندلاع ثورة 18 فيفري

الولاية	المنطقة	عدد اللاجئين
تطاوين	ذهيبة	30000
	رماد	3000
	الصمار	5000
	البئر الأحمر	2500
	غمراسن	2000

[1] السنوسي البسيكري، المرجع السابق الذكر، ص 6.

[2] برنارد هنري ليفي، **يوميات كاتب في الربيع الليبي**، ترجمة: سمد محمد سعد، (سوريا:دار بدايات، 2012)، ص12.

[3] محمد نجيب بوطالب، المرجع السابق الذكر، ص100.

	تطواين	300
مدنين	مدنين	2000
	جرجين	5000
	خربة	7000
	بن قردان	6000
قابس	قابس	7000

المصدر: محمد نجيب بوطالب، المرجع السابق الذكر، ص 100.

2- **فوضى انتشار السلاح:** تواجه المنطقة في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات اجرامية وأمنية متشابكة تتمثل في التجارة في جميع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي عمليات الاتجار بأكثر من 45 مليون قطعة من السلاح كانت بيد النظام السابق، حيث أثر انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا ووصول العامة للسلاح بكافة أنواعه في مخازن الجيش والشرطة للاستعانة به في مواجهة النظام.

مكن الانقلاب الأمني من انتشار ما كانت تحوزه ليبيا من أسلحة بعد تردد أخبار عن فتح مخان السلاح واقتحام الثكنات وهو ماقد أشار إليه القذافي في خطاب له بتاريخ 25 فيفري2011 بقوله:"عند اللزوم ستفتح كل المخازن ليتسلح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل" الأمر الذي انعكس على منطقة الساحل الافريقي التي باتت سوقا مفتوحا لرواج عديد الأسلحة المتطورة الخطيرة وهو ما يمكن لمسه في عدة تصريحات:

تصريح الرئيس التشادي" ادريس ديبري ايتنو" لمجلة jeune Afrique "استفاد اسلاميو القاعدة من الانتشار الرهيب للسلاح المتطور هو ما يجعل من بلاد المغرب العربي الاسلامي جيشا حقيقيا بل أكثر جيوش المنطقة تسلحا".

تصريح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية "عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربي "نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة.

ما رصده الصحفي المتخصص في شؤون افريقيا والساحل الصحراوي" أدريانهارت" Adrien Hart في تقرير له:"أعطت الأزمة الليبية نفسا جديدا للجهاديين في الساحل الفريقي الذين مكنهم الثوار الليبيون من أسلحة جديدة"[1]. في هذا الاطار تحولت الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانطلاق الجريمة المنظمة بكافة أنواعها(تجارة الأسلحة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية) ما أثر سلبا على الأمن الانساني في ليبيا نتيجة:

-حدوث انفلات أمني كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت مجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها لتتجاوز في مدينة بنغازي 45 مجموعة لغرض فرض السلطة والحصول على المال.

-تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بإدعاء الحفاظ على الأمن.

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق الذكر،ص ص 14، 15.

-انتشار هياكل موازية لسد الفراغ الأمني تحت ما يسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 140 ألف عنصر.

-انشاء هياكل موازية لكتائب الجيش تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية ولعدم وجود هيكلة واضحة للجيش.[1]

3-**الارهاب:** تعد ظاهرة انتشار التنظيمات الارهابية في المنطقة العربية واتساع بؤر عملياتها بعد التحولات التي شهدتها البنية الاقليمية للمغرب العربي في ظل التحولات الراهنة، قد أتاحت الأزمة الليبية الفرصة لعودة أصحاب السوابق في النشاط الارهابي كنشاط الجماعة الاسلامية المقاتلة في ليبيا والنشاط المسلح.

يشير تقرير الأكاديمية العسكرية الأمريكية "وست بونيت" west point المعد سنة 2007 أن مدينة "برقة" التي شكلت في وقت لاحق بؤرة للتوتر على نظام القذافي لاندلاع الاحتجاجات قد شكلت احد المراكز الأساسية لتجنيد المقاتلين في العراق فمن بين 600 مقاتل أجنبي في صفوف تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين كان 122 منهم ليبيا، أما مدينة "درنة" التي تقع في ضواحيها والتي تحصي 90.000 نسمة فقد أوفدت 52 فردا للقتال في العراق مما جعل منها أكبر مدينة مصدرة للإرهابيين في العالم.

[1] عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية، ورقة قدمت في مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي، 2014 ص ص، 3، 4.

كما شكلت المنطقة الممتدة بين ثالوث "بنغازي، طبرق، درنة" الواقعة شمال شرق ليبيا السباقة لاحتضان الاحتجاجات أحد أكثر المناطق كثافة في النشاط الارهابي في العالم بمعدل ارهابي لكل 1000 ساكن.[1]

أما في تقرير المركز الدولي للأبحاث والدراسات حول الارهاب ومساعدة ضحايا الارهاب فتوقف عند تصريح عضو المجلس الوطني الانتقالي عن مدينة "درنة" ومسؤول الأمن في مدينة "برقة" "المجاهدون الليبيون اللذين لهم مشاركة مع تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين يوجدون الآن في قلب المعركة ضد القذافي".[2]

4- **تصاعد المد الارهابي عبر خطر داعش:** تعتبر ليبيا ثالث أكبر معاقل تنظيم الدولة الاسلامية بعد سوريا والعراق، حيث يعتبر وجوده هناك بغض النظر عن حجمه الحقيقي خادما أساسيا لفكرة الخلافة التي لا يمكن أن يقتصر وجودها وشرعيتها على المشرق، ويجد التنظيم المعادلة المناسبة لنشاطه وتمدده في الاضطرابات الأمنية وحالة غياب الدولة، وإذا كانت ليبيا تمثل تحديا وهدفا صعبا بالنسبة لفلسفة تمدد التنظيم بسبب تجانسها المذهبي، حيث يستفيد من الورقة المذهبية والخلافات الطائفية والانقسام الاجتماعي في باقي المناطق، فإن مهمة تعتبر

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق الذكر، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص12.

سهلة من جهة استمرار فشل الدولة و الفراغ السسياسي والأمني الحاليين وعدم تمكن أطراف النزاع من التوصل لحل سياسي ينهي الأزمة .[1]

وقد أدى طول الأزمة السورية والفشل في اسقاط نظام بشار الأسد بشكل سريع إلى تحويل وجهة المقاتلين إلى هنالك وهم المنحدرون من المنطقة المغاربية صوب ليبيا كبوابة للتمدد نحو جوارها العربي والافريقي بشكل عام، وقد بدأ نشاط التنظيم في ليبيا في عامي 2013-2014.

ومن الناحية الاستراتيجية لا ينشط التنظيم في ليبيا بغرض التمدد الداخلي، بل الهدف هو بناء قاعدة للتمدد شمال افريقيا ولا يعتبر اختيار التنظيم للتمدد في المجال الليبي في المناطق الواقعة في البحر عملا عفويا بل استراتيجية عامة في بحثه عن المناطق الجغرافية التي تنشط من خلالها شبكات الهجرة بما يضمن امداد صفوفه بالمقاتلين العابرين للجغرافيا و نتيجة انجذاب التنظيم للسيطرة على مواقع النفط فإنه توقع أن تتجه تحركاته ضمن الشريط الساحلي بسبب عامل مهم هو السيطرة على مواقع النفط الهدف الحيوي لتمويل أنشطة التنظيم.

في نفس السياق تمثل "مصراتة" والتي يستهدف حدودها عسكريا، وقام بتفجير حاجز في أحد نقاط التفتيش أدى إلى مقتل ستة أشخاص بنهاية ماي 2015 هدفا أساسيا واستراتيجيا لتمدد التنظيم، كما تشير عملية التفجير في فندق "الكورنيشا" في طرابلس نهاية شهر جانفي 2015 إلى وجود مجموعات وخلايا موزعة تمثل خطوطا متقدمة وصلت حتى طرابلس ومهمتها

[1] كمال لقصير، تنظيم الدولى بليبيا:تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية،(الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات،11 يونيو 2015)ص5.

تحقيق هدف تكتيكي واضح وهو خلق حالة من الفوضى، وكما تظهره دلائل تمدد التنظيم فيما يطلق عليه "ولاية فزان" حيث عرضت مؤسسة الفرقان التابعة للتنظيم فيديو يظهر مجموعة من الأشخاص اللذين قتلهم .[1]

على هذا الأساس، دخول ليبيا مابعد القذافي في فوضى عارمة مؤشراتها الاغتيالات السياسية والتفجيرات الانتحارية من أبرز تلك العمليات الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، واغتيال السفير الأمريكي 11 سبتمبر2012، وتعرضت قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية في بنغازي لهجوم ما أدى إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا" كريستوف ستفنز" واداري المعلومات الخارجية" ثون سميث" فضلا عن الهجوم على السفارة الروسية في أكتوبر2013، هذا اضافة إلى سقوط المئات من الضحايا الليبيين آخرها مقتل 15 جندي في هجوم على أحد بوابات الجيش الوطني، ناهيك عن ظهور أقاليم ترغب في الانفصال.[2]

[1] كمال لقصير ، المرجع السابق الذكر،ص 5.

[2] عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وفي منطقة الساحل الافريقي، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة 8ماي 1954 قالمة، 24-25 نوفمبر 2013، ص7.

رابعا- البعد المجتمعي:

1-التخوف من القبلية والقبيلة: ودورها في فض المنازعات ويمثل استمرارية لما كان عليه دور القبيلة في مرحلة نظام القذافي إلاّ أن ماتم الاشارة إليه هو تشكيل الكتائب القبلية والتي لم لها وجود والتخوف من استخدام هذا الجانب في قضايا الثأر الشخصي.[1]

2-**علاقات المحسوبية(الزبونية والقبلية):** بعد تأثيرات الفعل السياسي الحديث في النسيج الاجتماعي الليبي بقاعدة القبلية المناطقية، ابعادا وتهميشا أو تقرابا، فإن الظاهرة الجهوية على الرغم من تأثير المكان وأهمية بناء أسس المجموعات، تجاوزت البعد الجغرافي والتنموي لتندرج في اطار علائقية زبونية، فالواقع الجغرافي هو الذي أصبح يحدد الموقف السياسي للجماعة. وهذا ما لوحظ أثناء ثورة 17 فيفري، هذا ما فرض نوعا من علاقات المحسوبية (الزبونية)، التي تفسرها عمليات التبعية والولاء.حيث أن ما يمثل جاذبيته الحقيقية في المقاربة الزبونية هو تأكيدها على تحول العلاقات السياسية إلى علاقات تبادلية مصلحية، وكشف الثورة الليبية عن النظام السابق، وبخاصة ما يتعلق بتفاوت التنمية بين المناطق و الجهات الليبية.

يضاف إلى حدوث شرخ رأسي في البنية ذات الطابع القبلي للمجتمع، تبدو الآثار و المضاعفات الاقتصادية للحدث الليبي أكبر بكثير مما جرى في الحالتين التونسية والمصرية، ورغم صورة التدمير الكلي في المشهد الليبي فإن الآثار الاقتصادية المباشرة كانت بادية من

[1] آمال لعبيدي، الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة قدمت لمؤتمر ليبيامن الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية،7 الدوحة: المركز الليبي للدراسات، -8 جانفي 2011، ص 9.

خلال تردي الأوضاع الصحية بشكل خاص بالاضافة إلى الأثر على المرافق و الخدمات العمومية مثل الامداد بالماء و الكهرباء.[1]

بناء على ماسبق ومع استمرار التجاهل على الواقع أدى إلى مخاطر تمثلت في:

-انتشار الانتهازية السياسية، والارتزاق من الثورة وازدواجية المساندة، ومن المؤشرات ما يدل على هذه النتهازية التي تجسدها حركية المواقف وانقلابها والارتهان إلى المال والمصالح.

-امكانية اعادة انتاج الأحلاف القديمة واثارة النعرات القبلية والثقافية.

-مخاطر تطبيق مشروع التقسيم الذي تلوح به الأوساط المتطرفة مع احتمال هيمنة التهديدات التالية: القبلية و التطرف الديني و القبضة العسكرية.[2]

خامسا- البعد الصحي:

نظرا لتحول حركة الثورة المباشرة إلى حالة حرب داخلية ذات بعد دولي أطلسي اثر انشطار المؤسسة العسكرية الأمنية للنظام، واستدعاء التدخل الأجنبي مما اطال أمد النزاع، وأدى هذا الأخير إلى ارتفاع مأساوي في أعداد الضحايا من القتلى والمصابين، وإلى تدمير متفاوت للبنى الأساسية للبلاد وللمرافق العمومية، وكذا تحطيم الآلة العسكرية النظامية وشبه النظامية للحكم السابق، فإن الوضع الصحي في ليبيا في حالة التدهور بالتوازي مع تفاقم الخلافت السياسية والنزاعات المسلحة ، حيث وجهت مستشفيات عدة نداءات الاغاثة، وتحدث

[1] أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر،ص 283.

[2] محمد نجيب طالب، المرجع السابق الذكر، ص ص، 144، 145.

الأطباء عن احتمالات توقفها عن العمل وصرح " فريد الفرجاني" مدير الادارة الفنية بمركز طرابلس الطبي: أن البنية التحتية منهارة بسبب حوالي 80% و شبكة الصرف الصحي حوالي 90%.[1]

المطلب الثاني: أطر التدخل الإنساني في ليبيا.

أولا: مواقف دولية حيال تطور الأزمة الليبية(ردود الفعل).

تمثل أهم التطورات المفصلية التي حركت القوى الدولية والتدويل السريع للازمة الليبية فيما يلي:

-نجاح ثورة بنغازي في مواجهة كتيبة عسكرية وهي إحدى أقوى كتائب الجيش الليبي، وكانت تسمى كتيبة القذاذفة وكانت مصدرا لأعمال العنف وتنكيل للأفراد المعرضين لنظام القذافي.

-تشكيل المجلس الوطني الانتقالي كممثل للشعب الليبي والسعي إلى الحصول على الاعتراف الدولي به، وهو ماتحقق بالفعل وكانت فرنسا و بريطانيا من أوائل الدول التي اعترفت به في تأخر اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية.

-استخدام القذافي الأسلحة الثقيلة والسلاح الجوي والبحري في قصف المناطق التي ثارت عليه،

[1] تدهور أمن ليبيا يهدد المستشفيات بالاغلاق، تم تصفح الموقع يوم: 2015/08/13 على الساعة ، 00:30 www.skynewsarabia.com/web/article/667841/.

واعد لده حملة عسكرية للقضاء على الثوار في بنغازي الأمر الذي رأى فيه المجتمع الدولي، بداية مجزرة مؤكدة يتعين منع حدوثها.[1]

لاحظنا سرعة تدويل الأزمة الليبية، وإعلان الجلسة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الأزمة الليبية في نفس الشهر، بشكل أدى إلى سرعة إحالتها إلى الأمم المتحدة دون أن يكلف ذلك المجلس دبلوماسيه باتخاذ أي إجراءات أو وسيلة من وسائل الوساطة المتبعة في فض النزاعات وفق ما نص عليه ميثاق إنشاء جامعة الدول العربية لسنة 1945.

الأمر الذي ساهم في سرعة إحالتها إلى مجلس الأمن والذي سرعان ما أعرب عن قلقة إزاء ما يجري في ليبيا ورحب بدوره بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والمؤتمر الإسلامي لتلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما رحب بقرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في 25-فبراير 2011م بإيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه السرعة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي وحقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية، وأحاط علماً برسالة المندوب الدائم للجماهيرية لدى الأمم المتحدة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 26-2-2011 واستند مجلس الأمن الدولي على كل ما تقدم بإصدار القرار رقم 1970، ومع تسارع الأحداث وزيادة وتيرة الصراع بين الحكومة والثوار أصدر مجلس الأمن

[1] أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 47.

القرار رقم 1973 الذي أجاز استخدام القوة ضد القوات الليبية لأجل حماية المدنيين وأوكلت مهمة تلك الحماية لقوات حلف شمال الأطلسي.[1]

من خلال هذه التطورات بدأت تتبلور مواقف مختلفة الأطراف الدولية حيث وافقت على فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية وسياسية على النظام الليبي، وبدأ الحديث عن فرض منطقة حظر جوي لمنع قوات القذافي من قصف المدنيين جوا، لكن القوى الدولية اشترطت موافقة جامعة الدول العربية على ذلك، وهو ما تم فعلا، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم1973 بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، وعند حد هذا التباين بدأ يظهر التباين في مواقف تلك الدول على النحو التالي:

بدأ التحالف العسكري لفرض منطقة الحظر الجوي بثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، قبل تسليم قيادة الجيش العسكرية في ليبيا إلى حلف الناتو في 27 مارس 2011، وكانت فرنسا أولى الدول التي أرسلت طائرات مقاتلة إلى ليبيا، كما شاركت طائرات أمريكية وبريطانية في العمليات، إلا أن الضغوط الداخلية على الرئيس "أوباما" جعلتها تفضل أن تكون العمليات العسكرية في ليبيا تحت مظلة حلف الناتو.[2]

فرنسا: ومع تفاقم الأوضاع وعدم امكانية الحسم العسكري السريع للوضع الليبي، أبدت فرنسا جهودا للبحث عن حل سياسي، حيث شاركت فرنسا بعد ذلك في اجتماع مجموعة أصدقاء ليبيا وبدأت اتصالات ديبلوماسية فرنسية وغربية مع زعماء المعارضة وشخصيات

[1] عبد السلام محمد خلف الله البعباع، المرجع السابق الذكر.

[2] أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق الذكر، ص48.

مقربة من القذافي، وتأكد للفرنسيين أن المسألة طويلة المدى ، وإن كان هذا لم يؤدي إلى تغيير موقف الرئيس ساركوزي الذي تعهد بعدم التراجع إلى أن يسقط القذافي.ومع حاجة المجلس الوطني الانتقالي إلى التمويل سعت فرنسا إلى توفير الأموال اللازمة من خلال دعوتها الدول الغربية إلى رفع قرارات تجميد الأرصدة الليبية، ودفعها للمجلس الانتقالي لتمويل نفقاته، وهو ما استجابت له بعض الدول في مقدمتها فرنسا.

أما الموقف **الألماني** من التدخل العسكري في ليبيا فقد كان رافضا له منذ البداية، وقالت المستشارة الألمانية "ميركل" أنه إذا تم التدخل في ليبيا فإنه سيكون من الضروري التدخل في مناطق أخرى من العالم تشهد اضطرابات، ومع تجاوز حلف الناتو القرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن من خلال القيام بأعمال القصف الجوي، واعترف الأمين العام للجامعة العربية على ذلك، اعتبر وزير الخارجية الألماني أن هذا يعزز تحفظات ألمانيا السابقة بشأن العملية العسكرية.

بالنسبة **للموقف الأمريكي** بدى واضحا أن أمريكا لا ترغب في التدخل المنفرد، ومن ثم دعمت قرار مجلس الأمن الصادر نهاية شهر فيفري2011 بفرض عقوبات على ليبيا، وكانت أولى الدول التي قاطعت الموارد المالية عن نظام القذافي وجمدت أرصدة ليبية تقدر ب 35 مليار دولار، كما تولت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتدخل في ليبيا استنادا على مبدأ "مسؤولية الحماية" وهو المعيار الذي يستدعي تدخل المجتمع الدولي في حالة فشل الحكومات في حماية مواطنيها.

أما فيما يتعلق **بالموقفين الروسي والصيني** فقد تحفظت روسيا والصين في البداية عن قرار مجلس الأمن في الشأن الليبي وإن كانت لم تقف أمام تمريره بل صوتتا علة القرار الذي يسمح بحماية المدنيين، وذلك مع الشكوك والمخاوف الروسية، هذا القرار الذي انتقده" فلاديمير بوتين"(رئيس الوزراء الروسي)"إنه نص تعتريه العيوب و يشوبه دعوة العصور الوسطى لحملة صليبية"

وقد أكدت تطورات الأحداث الشكوك الروسية والصينية، وفقا "لباسكال بونيفاس"، مدير مركز العلاقات الدولية في باريس فإن القرار الصريح الذي صوتت عليه الصين وروسيا يقصرالتدخل الغربي على اقامة منطقة حظر جوي لحماية المدنيين من تعسف نظام القذافي، ولكن سرعان ما اختلط مع هدف اسقاط النظام، وعليه شعر الروس والصين بأنهم خدعوا بالموافقة على القرار.[1]

ثانيا : مؤشرات التدخل الانساني في ليبيا.

أعلن النظام القذافي الحرب على شعبه لأنه في مسيرات سلمية يطالب بالحرية والكرامة، ما دفع المؤسسات الدولية مثل جامعة الدول العربية ومجلس الأمن للتدخل لانقاذ الشعب الليبي من إبادة محققة كان يتعرض لها على يد النظام.[2]

[1] أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق الذكر ، ص 50.

[2] محي الدين عميمور، **نحن والعقيد وسقوط معمر القذافي**، (موفم للنشر، 2011)، ص 545.

لقد استخدم القذافي والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التيتم تحريرها، كما لجأ القذافي إلى استجلاب مرتزقة من الدول الافريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار، وقد ألق المواجهات بين ميليشيات القذافي والقوى المناهضة له إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى، وقد أدانت الدول الغربية والأمم المتحدة بشدة ماقام به القذافي تجاه المدنيين وهو لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى، شهدت تظاهرات بل والأكثر من ذلك المحكمة الجنائية الدولية أكدت أنها ستخضع الزعيم الليبي للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته.

إلى جانب ذلك اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت كممثل شرعي للشعب الليبي، وموافقة مجلس الأمن وقادة الغرب على تطبيق الحظر الجوي على ليبيا بتأييد من جامعة الدول العربية، ومنه دخلت ليبيا منعطفا آخر، فهناك دعم للثوار على حساب القذافي.[1]

غير أن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي وبما وفرته للانتفاضة من مستشاريين عسكريين وامكانيات لوجستية وفرضها منطقة حظر جوي أرسى التوازن بشكل حاسم وغير الواقع الميداني المباشر لصالح الثوار، الأمر الذي أدى إلى اطاحة النظام، حيث يمكن القول أن مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم 1973 في مارس 2011 الناجم عن دعوة مجلس التعاون الخليجي في مارس، بالإضافة لدعوة الجامعة العربية، الناجمة بدورها

[1] دنيا شحاتة، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد173، (أفريل 2011)، ص 16

عن الائتلاف(مبادرة أطلقتها قطر والمارات العربية المتحدة و الأردن)، لحماية الشعب الليبي فتح الباب أمام ذلك التدخل.[1]

بالرغم من تدخل المجتمع الدولي وتحت مظلة مجلس الأمن عبر قرار 1983، الذي فرض الحظر الجوي على ليبيا بقيادة فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي، فإن اعلان القذافي أكد فيه على بقائه في ليبيا، وينص قرار مجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين من خلال فرض حظر الطيران، كما تضمن القرار مجموعة من الاجراءات التي من شأنها اضعاف النظام الليبي، وتجميد أصول بعض كيانات النظام ، ولكن القرار كان واضحا لما نص على استبعاد أي قوة احتلال أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية، وقد بعث القرار رسالة فحواها رفض التدخل البري في ليبيا كي يشير ضمنا إلى معركة اسقاط نظام القذافي على الأرض هي مهمة الثوار.

لاسيما أن مجلس الأمن يدرك أن حظر الطيران لا يسقط القذافي، ولكن ليخلق توازن عسكري بين كتائب الزعيم الليبي بين قوات الثوار من خلال سلاح الطيران والعمل على قطع الامدادات العسكرية، وما يعني أن القرار اهتم أولا بحماية الجزء المكتسب من الشرق الليبي والواقع تحت سيطرة الثوار، وثانيا اعطاء الفرصة للثوار للمزيد من التقدم غربا.[2]

---

[1] خير الدين حسيب، المرجع السابق الذكر، ص 12.

[2] زياد عقل ، المرجع السابق الذكر، ص 73.

ثالثا: خلفيات التدخل : قراءة في قرارات مجلس الأمن.

أثارا القراران الصادران عن مجلس الأمن بصدد ما يقع في ليبيا(القرار رقم 1970/2011) والقرار (1973/2011)، نقاشات سياسية وأكاديمية واسعة بلغت حد التناقض حول مشروعيتها و سبل تنفيذها على أرض الواقع، حيث تجري الأمور على خلفية تداخل المصالح الدولية مع أولويات ومصالح القوى الليبية الفاعلة في الداخل والخارج،تتمركز المصالح الدولية في ليبيا بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في افريقيا، فإضافة إلى الميزة النسبية للنفط الليبي من حيث الجودة وكلفة الاستخراج وكلفة التصدير المنخفضة نظرا لقربه من الساحل وقرب الأسواق الأوربية.

في هذا السياق تختزن القارة الافريقية نحو10%من احتياطيالنفط العالمي المثبت، و يتركز معظمه(بنسبة 60%) في ثلاثدول رئيسية منتجة: نجيريا ، الجزائر و ليبيا، ومع بدء الليبيين فيتغيير النظام السياسي للقذافي، انفتح الباب واسعا للاعبين الدوليين لكي يعيدو تموضعهم بالتنافس على حصص من مخزون النفط المقدر ب 41.5 مليار برميل، والغاز المقدر بنحو 51 مليار مكعب ومناطق نفوذ.[1]

حقيقة التدخل في ليبيا بموجب القرارين السابقين الذكر فرضته عوامل انسانية ومسؤولية أخلاقية للمجتمع الدولي، غير أنه وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا والإمكانيات النفطية

[1] التدخل العسكري و التدخل في ليبيا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

التي تزخر بها، يبدو أن التحمس في التدخل بالصورة التي بدت على الميدان أخيرا ينطوي على عوامل مصلحية أكثر منها تحقيق السلم و الأمن الدوليين وحماية الشعب الليبي.

هذا التدخل أثار نقاشات أكاديمية وسياسية واسعة من قبيل مدى مشروعية القوة العسكرية لتحقيق أغراض انسانية تفرض مسؤولية أخلاقية أمام المجتمع الدولي، وكيف يمكن خلق نوع من التوازن والتناغم بين مبادئ القانون الدولي المرتبطة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و عدم استعمال القوة العسكرية.

ويظل قرار مجلس الأمن الأخير (1973/2011) بصدد ليبيا مشروعا طالما فسر و طبق في اطاره السليم المرتبط بحماية المدنيين، أما أعمال القوة العسكرية دون ضوابط أو متابعة من الأمم المتحدة، حتما سيجعل الأمم المتحدة أمام تنفيذ مخططات سياسية تعكس مصالح قوى كبرى.استنادا لما سبق فإن الاشكال الذي يثيره هذا التدخل هو :

الاهداف المعلنة: تتمثل تلك الأهداف المعلنة من قبل المجتمع الدولي في تنفيذ القرارين الدوليين الصادرين من مجلس الأمن تجاه ما يحدث في ليبيا والتي تقضي بحماية المدنيين وحقهم في التظاهر السلمي وحرية التعبير عن الرأي ،وقد بدأ فعلاً تنفيذ تلك الأهداف لمنع قوات النظام الحاكم من مهاجمة المدن الليبية المنتفضة ضده والتي تسعى للإطاحة به.[1]

الاهداف غير المعلنة:أن قرار 1970-1937 فرضا حظرا جويا على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الانسانية العاجلة لكن

[1] عبد السلام محمد خلف الله البعباع، المرجع السابق الذكر.

مهمة الناتو تجاوزت ذلك من خلال قف مواقع مدنية ومقرات تابعة للحكومة.عن قرار 1973 لم يشر إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا فهل حلف الناتو من الأطراف التي أخبرت مجلس الأمن بحالة ليبيا.

إن الأهداف الحقيقية للتدخل في ليبيا هي الدافعة للتدخل فمجلس الأمن قراراته مجرد غطاء قانوني والدليل على ذلك الوضع الذي آلت إليه ليبيا، بالاضافة للموقع الاستراتيجي لليبيا، انعاش الحركات المسلحة لبيع السلاح، وما يلاحظ أن غياب المعايير فظاهره انساني وباطنه سياسي، واستغلال الأمن الانساني لتحقيق المصالح على حساب الدولة المتضررة و أفرادها ، إذن حق التدخل سيحول دون تحقيق الغاية الانسانية.

رابعا- تأثيرات تدخل حلف الناتو:

بقدر ما ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح الباب على مصراعيه لاثارة النزاعات والصراعات القديمة من جديد، ويظهر هذا جليا في السياقات الداخلية، وفي تأجيج الانقسام واعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية ولكنه يبرز أيضا على المستوى الاقليمي ذلك أن اسقاط نظام القذافي هز ميزان القوى الذي كان قائما من شأنه احداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل، هذا التغيير أدى إلى ابراز معضلة المركز- الأطراف، وفتح آفاق جديدة لها في ليبيا والبلدان الافريقية المجاورة التي تجارة المخدرات و السلاح وكذا الاتجار بالبشر.

علاوة على الأعمال الارهابية والاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، لقد أدت التطورات في ليبيا إلى تأكيد الهويات الاثنية المطالبة بالحقوق السياسية و التمثيل والعدالة الاجتماعية، لذلك نجدأن صراعات قديمة تطفو على السطح الآن عبر عمليات تعبئة الأفراد بهدف المشاركة السياسية، وإلى تجاوز المعاناة من تهميش.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الانساني المغاربي.

ما يحدث في ليبيا وضع يدفعهم لتصدير تلك الأزمات والمشاكل مع دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر.وعليه فإن منطقة المغرب العربي في مفترق طرق بفعل الأحداث الجارية في ليبيا، التي تحولت من ثورة شعبية ضد نظام القذافي إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة تحمل الكثير من المخاطر على ليبيا بشكل خاص وعلى المغرب العربي بشكل عام.

أولا: الأزمة الليبية وخطر االقاعدة في المغرب الاسلامي.

ما من شك أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية جميعها عوامل شجعت التنظيمات الارهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي بالثوار الليبيين وتسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية بقصد

[1] يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المرجع السابق الذكر، ص 23.

القيام بأعمال تخريبية هناك، فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الاستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الارهابي في منطقة المغرب العربي.

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي دخلت مؤخرا فيما وصفوه بمرحلة متقدمة من التسليح جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث نشهد بداية انشار تسليح عسكري كبير لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي انطلاقا من ليبيا، الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الارهابي العابر للحدود الذي كان يسهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا.

انطلاقا من هذا فإن هذه المجموعات المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كالرشاشات الكلاشينكوف، وأصبحت تمتل بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ ، وتنامي تواجد عناصر المجموعات الارهابية المغاربية وحولها وكان وراء المخاوف التي عنها السلطات الجزائرية، حيث أن الجزائر ترجح أن تقع هذه الأسلحة بيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وأن عمليات تهريب الأسلحة المفترضة إلى فرع القاعدة في المنطقة سيكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي، وعلى الجزائر ، تونس بصفة خاصة باعتبارهما دولتين مجاورتين.[1]

[1] محمد ادريس، الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب الاسلامي، **مجموعة الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد6(س سبتمبر 2011)، ص1 .

على كل حال بات جليا أن تداعيات الأزمة الليبية على تهديد المنطقة المغاربية يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة، وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الارهابية من وإلى ليبيا، ويرى البعض أن تجذر تنظيم القاعدة في المنطقة على ضوء الأزمة الليبية سيكون أخطر، فإذا كان هدف التنظيم هو اقامة امارة اسلامية في الصحراء فإنه سيكون مستعدا لزعزعة استقرار المنطقة بكل الوسائل من أجل تحقيق هذه الغاية.[1]

ثانيا: تهديدات الأمن الاقتصادي المغاربي

إن الأزمة الليبية ستؤثر في مجمل الأوضاع في منطقة المغرب العربي خاصة الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية وهو ما يخلق مناخ من التوتر يؤثر على مناخ الحياة السياسية و يتجلى ذلك من خلال:

1-**تأثير مشكلة اللاجئين على الوضع الاقتصادي التونسي:** أدت الأزمة الليبية إلى تدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية نازحين في ليبيا، وقيام تونس بتوفير الخدمات الاساسية سيزيد من مشاكلها اقتصاديا، لأن بقاءهم قد يطول على الأراضي التونسية لعدم وجود دول راغبة في استقبالهم.

2-**التأثيرات الاقتصادية لاغلاق السوق الليبية أمام البضائع التونسية:** حيث تشكل ليبيا سوقا أساسية للبضائع التونسية، وبسبب الأزمة الليبية يجعل تونس تخسر هذه السوق مما يضاعف من مشاكلها الاقتصادية

[1] المرجع نفسه، ص2.

3- **التأثير الاقتصادي والاجتماعي لعودة العمالة المغاربية من ليبيا** : ذلك أن ليبيا قبلة لعمالة أقطار المغرب العربي، مما يشكل أعباء اضافية سياسية واقتصادية على هذه الأقطار التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة.[1]

ثانيا:تداعيات الانفلات الأمني في ليبيا على الأمن الانساني في الجزائر.

أصبح الوضع في ليبيا يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر وخاصة بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، وتزامن ذلك مع جملة من الاختطافات التي استهدفت ديبلوماسيين أجانب، في ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية الليبية، سارعت الجزائر إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة، التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وبات التهور والوضع العام في ليبيا يلقي بضلاله على الاضطرابات في "غرداية" فإذا كانت جملة الاختطافات التي استهدفت جملة من الديبلوماسيين في ليبيا لمبادلتهم سجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا.

وعلى غرار ذلك محاولة استرجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين في الجزائر ومبادلتهم بالسفير بعد امتناع الجزائر من تسليمهم إلى الميليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون و

[1] ديدي ولد السالك، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، في: الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6(سبتمبر 2011)، ص 5.

المؤسسات في ليبيا، إلا أن مؤشرات أخرى تؤكد الترابط بين شبكات التهريب والجريمة المنظمة وتأثرها بالتشديد الأمني على الحدود الجزائرية.[1]

ضمن هذا السياق تمكن الجيش الجزائري من مصادرة كميات كبيرة من الأسلحة من مختلف الأنواع دخلت البلاد من ليبيا منذ اندلاع الأزمة حسب "مجلة الجيش" الصادرة في جانفي 2012فإن قوات الجيش صادرت على الحدود الجزائرية مع ليبيا 123 قذيفة مضادة للدبابات، و139 قذيفة صاروخية و283 حشوة قذيفة صاروخية، و82 رشاشا من نوع كلاشينكوف،57 بندقية رشاشة مختلفة و3 قذافات صواريخ.[2]

على هذا الأساس وبحكم الحدود المشتركة، تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها الانساني وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر ارهابية في أراضيها وفي الساحل لمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسيين، يكمن الأول في جملة من الاجراءات الأمنية تنخرط فيه قوات الجيش، الشرطة، والدرك لحراسة الحدود والقاضية بنقل قوات وعتاد اضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات وأجهزة جوية، وكذلك اخضاع تنقل سلع جديدة للمراقبة في المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا، فيما يكمن الثاني في تدعيم التعاون

[1] محمد غربي، ابراهيم قلواز، المرجع السابق الذكر، ص 31.

[2] عمراني كربوسة، سهام زروال، المرجع السابق الذكر، ص 9.

والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الليبية خصوصا.[1]

وفي هذا الاطار سارعت الجزائر لاتخاذ تدابير وقائية وأمنية تمثلت في:

-استدعت الجزائر سفيرها وطاقمها الديبلوماسي من طرابلس وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ البرية الرئيسية الثلاث(تين كوم، طارات، منفذ الدبابات بولاية اليزي).

-نشر تعزيزات عسكرية وأعداد اضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا مالي، النيجر ليبيا وإلى غاية الحدود مع تونس.

-أعلنت حالة الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثماني دول في المنطقة منها ثلاث دول عربية و خمسة افريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الديبلوماسيين الجزائريين.

-أعلنت حالة الطواري في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإحراء احترازي لأي تطورات من أجل احتواء أي تطور واستقبال اللاجئيين في ليبيا ومالي.[2]

[1] عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي خلافات ثنائية، في: الأزمة الليبية و تداعياتها علة منطقة المغرب العربي، **مجموعة الخبراء المغاربين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6،(سبتمبر 2011)، ص6.

[2] محمد غربي ابراهيم بوقلواز، المرجع السابق الذكر، ص 32.

رابعا : مشكلة أمن الحدود.

أثار الانفلات الأمني على طول الشريط الحدودي الجزائري الليبي ومارافقه من ضعف ليبي(أثناء الأزمة بسبب الاقتتال وعم تحكم السلطة الناشئة في الوضع الأمني المنفلت) ما ألزم توفير امكانيات مادية و بشرية لتأمين الحدود والتصدي لأي اختراق للأفراد وللأسلحة.سيجعل توقيع ليبيا اتفاقية تعزيز التعاون الثنائي لمراقبة الحدود البرية الليبية مع فرنسا بتاريخ 25 فيفري 2012 الجزائر وجها لوجه مع قوات أجنبية عن المنطقة وهو الأمر الذي كثيرا ما عبرت لرفضها لحدوثه وخاصة وقد اعتبر وزير الدفاع الفرنسي "جيرارلونغي" Gérard Louguest عقب توقيعه على الاتفاقية بطرابلس بأن" التعاون بين ليبيا وفرنسا هو مشروع يمتد على مدى طويل".[1]

ويؤكد الدكتور أمحند برقوق في هذا السياق أن التصعيد الأمني في ليبيا وقضية الحدود هي في حد ذاتها بركان متحرك يهدد بالانفجار من الناحية الأمنية لاسيما وأن الصراعات التي تواجه المنطقة خطيرة في مقدمتها الارهاب العابر للحدود مقارنة بعدم قدرة الدول أمنيا على توفير الحماية، وعليه فإن تداعيات الأزمة في ليبيا خطيرة سيما على الجزائر بوجه الخصوص[2].

---

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق الذكر، ص 11.

[2] أمحند برقوق، جريدة الأمة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 2014/12/17 على الساعة 10:23
http :// www.dzairess.com/eloumma/19607.

أما المغرب فبحكم الجغرافيا لا يعتبر وضع ليبيا تهديدا مباشرا لأمنها الانساني و بالتالي له هامش حرية أكبر في الجزائر، كما أن المتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تؤثر على أمنه، هذا ما يفسر اختياره معسكر التدخل من الوهلة، لكن هذا التموقع يخدم أهداف سياسية مغربية عليا في واقع الحال مطية لحصد مزيد من الدعم بشأن الصحراء الغربية فضلا عن المكاسب الطاقوبية المتوقعة.[1]

خامسا: تضاربات مواقف الدول المغاربية مع الازمة الليبية.

في هذا الاتجاه تتعامل الدول الثلاث مع الأزمة بنفس المقاربة (تحمل الآخر المسؤولية ادارتها)، فالجزائر وموريتانيا تتذرعان وتعتمدان على الاتحاد الافريقي، أما المغرب فيتذرع على جامعة الدول العربية ثم الأمم المتحدة و القوى المتدخلة عسكريا، رغم أنه يقول بالحل السلمي

أما **الجزائر** تنادي بالحل السياسي وتنتقد التدخل العسكري ولا تشترك في الاجتماعات الدولية وتساند المبادرة الافريقية (وقف اطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية).

فيما يتعلق **بموريتانيا** هي الأخرى تركز على الحل السياسي والحصيلة أن نقاط التوافق بينها ضئيلة جدا وتنحصر في الدعوة لحل سلمي للأزمة ورفض التدخل الأجنبي بيد أن النقطة الأخيرة محل اتفاق جزائري موريتاني فقط.

[1] عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، المرجع السابق الذكر، ص 6.

أما **تونس** فتتقاسم وبقية جيرانها المبدأيين الجهويين: ضرورة ايجاد حل سلمي للأزمة، احترام تطلعات الشعب الليبي واحترام الوحدة الترابية الليبية هنا يبدأ وينتهي خط التوافق التونسي–المغربي، لان تونس إنما تتحرك مجبرة نظرا لوضعها الانتقالي، فجارتها الشرقية كانت ولا تزال تشكل مصدر قلق دائم،"ثورة 1969 مثلها ثورة2011 " تسبب متاعب لتونس(التسلطية ثم الانتقالية)، وأصبحت تونس مجبرة بحكم الجوار على أعباء تفوق طاقتها الاستعابية و المتمثلة اساسا والمتمثلة أساسا في الوصول إلى جحافل المقيمين في ليبيا إلى أراضيها، اضافة إلى مخاطر تهريب الأسلحة.[1]

اتساقا مع هذه المعطيات فإن الادراكات الجزائرية في حد ذاتها ازاء الأزمة الليبية تعطي انطباع كما لو أن فشل الدولة في جوارها القريب جدا قد يشكل تهديدا أمنيا لحدودها الجنوبية، احتفاظ الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في أزمة داخلية رغم كونها ذات انعكاسات اقليمية، ومن الناحية التحليلية الموقف الجزائري هو الأكثر أهمية في المنطقة لأن الجزائر سياسيا هي الدولة الأكثر عرضة للتهديد والأكثر قدرة على العمل(من حيث القدرات العسكرية و الموارد الاقتصادية).[2]

في هذا الاطار أشار الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الافريقية و المغربية "عبد القادر مساهل" بقوله "خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الافريقي للخروج من الأزمة في ليبيا

---

[1] المرجع نفسه، ص 7.

[2] محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، ورقة قدمت في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط في منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فيفري 2014، ص10.

تتضمن آلية لمراقبة وقف اطلاق النار وهو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة اضافية خاصة وأنه لا توجد علاقات على المستوى الدولي حول ضرورة وقف اطلاق النار فقرار مجلس الأمن رقم 1973 يدعو إلى وقف اطلاق النار.

من جانب آخر كال الليبيون الاتهامات للجزائر محاولين الزج بها في صراعاتهم، فادعوا بتامين الجزائر نقل المرتزقة الأفارقة إلى ليبيا، بل بوجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف الميليشيات الموالية للقذافي، الأمر الذي كذبته الجزائر ونفته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان العميد" كاترهام Cater Ham القائد الأعلى للقوات الأمريكية لافريقيا(أفريكوم) بقوله" لا وجود لمرتزقة أرسلتهم الجزائر إلى ليبيا...لم أرى أي شيء رسمي أو أي تقرير يتحدث عن ارسال مرتزقة إلى ليبيا".[1]

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الانساني في ليبيا.

المطلب الأول: سيناريو حالة اللأمن الانساني في ظل تساند حلقة العنف.

تتضافر مصفوفة من المعطيات في تعقد الوضع الليبي والتحكم في تطور أحداثه منذ انطلاق ثورة 17 فيفري 2011، بالاضافة لمعطى التحالف الدولي وقيادة منظمة حلف الناتو العمليات العسكرية لحماية المدنيين استنادا إلى مقتضيات الشرعية الدولية.

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق الذكر، ص 31.

على هذا الأساس تبدو الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرضة لكل احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى كما تعبر عن رغبة في ادامة مرحلة الثورة وتأجيل بناء الدولة والتمسك بالشرعية الثورية وما تتضمن من أوضاع استثنائية.[1]بينما تتلاحق التطورات بشكل لا ينبئ بالعبور من الثورة إلى الدولة، ويبدو جليا أن الديناميات ذاتها التي حكمت ليبيا خلال العقود الماضية مازالت هي الأكثر تأثيرا، فقد برزت بشكل واضح مختلف التعبيرات والتمثُلات لمحددات الايديولوجيا، القبيلة، النفط التي حددت علاقات بنى السلطة و بنى المجتمع خلال الأربعة عقود الماضية والمرشحة إلى أن تؤدي الدور والأهمية ذاتها خلال المرحلة القادمة[2].

اتساقا مع ذلك فقد عانت السياسة في ليبيا سيطرة الايديولوجيا التي حاول القذافي فرضها على الواقع، وما يجري الآن من محاولة فرض تصورات ايديولوجية أخرى وبحجج متعددة يمكن ان يقود إلى توليد النتائج ذاتها، ويبعث مخاطر مشابهة عبر المصادرة على فرض بناء المجتمع الجديد والسعي إلى فرض تصور معين عليه بغض النظر عن مرجعيته[3].

---

[1] يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المرجع السابق الذكر، ص 31

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص، ص، 150، 151.

[3] المرجع نفسه، ص، ص، 155، 156.

ويلاحظ "صلاح حداد "أن خصائص الاقتصاد الليبي التي ميزته خلال العقود الماضية لا توفر البيئة المناسبة ولا يمكن التعويل عليها خاصة أن الاقتصاد الريعي قضى على الطبقة الوسطى، وغيّب مؤسسات المجتمع المدني وأثر سلبا على قيم الاستقلالية والحرية الفردية. [1]

لم تأذن نهاية القذافي بنهاية الفوضى وأحداث العنف في ليبيا فبات الاحتكام إلى لغة السلاح وتلبية نداء القبيلة بما فيه من تعصب وهو الفيصل بين الليبيين الذين وقف بهم العنف على مشارف الحرب الأهلية، فلم يتم الحد من مظاهر العنف، والاحتكام في تدفق السلاح وجمعه، بسبب غياب الاحتكام الفعلي إلى سلطة مركزية وأطر مؤسساتية بالرغم من وجود المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية، من مظاهر الافلات الأمني والتفكك البنيوي يشار إلى:

-مقايضة جماعة "الزنتان" المجلس الوطني الانتقالي" على وزارة الدفاع" نظير" سيف الاسلام القذافي" الذي ألقت القبض عليه أحد كتائبها.

-مكافأة جماعة "مصراتة" التي قتلت القذافي بوزارة الداخلية.

-مطالبة رئيس مجلس الثوار طرابلس "عبد الله ناكر" بامتيازات مادية لمقاتليه البالغ عددهم 100 ألف مسلح، ورفضه تسليم السلاح للحكومة.

-اعلان جماعة" برقة" في مارس 2013 تأسيس اقليم الحكم الذاتي.

[1] يوسف محمد الصواني، الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية، المرجع السابق الذكر، ص 402.

بالموازاة مع ذلك شبهت" نيويورك تايمز" الوضع الأمني في ليبيا بصراع الميليشيات في لبنان إبان الحرب الأهلية، وأن زعماء الكتائب الميليشيات المسلحة حولوها إلى اقطاعيات لها حكم شبه ذاتي، إن هناك تماثلا بين الواقع وعناصر من الصورة التي رسمتها الصحيفة الأمريكية، فالعديد من الكتائب المسلحة يمارسون أدوارا تتصل بالسلاح وبالمال وبالسياسية معا.

كان لتشجيع المجلس الوطني الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في مناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود، ، أن أصبح في كل منطقة من كتائب وجماعات مسلحة بدعم استخدام السلاح، هكذا بدل الحد من السلاح ازداد تداوله، هذا من جهة ومن جهة أخرى زادت الحكومة الانتقالية الوضع سوءا بالتأخر في تنفيذ برامج ذات رؤية لإدماج الثوار والمسلحين واكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ للمسلحين الذين يهددون الحكومة ويرغمونها على الرضوخ لمطالبهم.[1]

بالاضافة إلى ذلك، فإن مقاربة الأمن الانساني خلال حكم القذافي سيربك إلى حد ما ترتيبا اعادة بناء مؤسسات وتجديدها وفقا لعقيدة جديدة.

[1] يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المرجع السابق الذكر، ص 30، 31.

المطلب الثاني: سيناريو البناء المؤسساتي التوافقي وتعزيز الحكم الراشد لتحقيق الأمن الإنساني.

إن مستقبل الأمن الانساني في ليبيا يقوم على قاعدة عريضة قوامها ضرورة بناء مؤسساتي توافقي في الوقت الراهن، وهذا مرتبط بتمكين الأفراد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وجعل الانسان محور كل عملية تنموية وتحيره من الخوف والعوز وفق مقاربة الأمن الانساني وربط ذلك بعناصر وخصائص الحكم الراشد الذي يوفر البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف الامن الانساني التي تتجسد في تكريس القيم الانسانية وتحفظ كرامة الأفراد عن طريق ترشيد السياسات بما يضمن رفاه الأفراد يحقق أمنهم الانساني.

بما في ذلك تحديات ومشكلات مرتبطة بالتعامل مع اثنين وأربعين سنة من حكم القذافي، لذلك يحتاج الليبيون إلى فترة طويلة لمعالجة ما ترتب عن حكم القذافي ومعالجة سلبيانه، إذ أن القذافي دمر فكرة الدولة والمؤسسات وحارب المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية، وكانت أسوء أعمال القذافي المتعلقة بالقمع والقتل وتبديد الرؤية الوطنية بقدر ما كانت خلخلة القيم في المجتمع الليبي وارباك مكونات ثقافة المجتمع والسياسة، وهذا ما يضع ليبيا أمام تحديات جمة تحتاج إلى توظيف كل الطاقات بما يضمن اختصار الزمن والانطلاقة نحو بناء الثقة.[1]

[1] يوسف محمد الصواني، ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، المرجع السابق الذكر، ص 34.

إن النجاح سيعتمد على القدرة على نزع سلاح الميليشيات ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بحسب الأحوال، وتنتج قناعة واضحة بالعمل في مجتمع هو الآن أكثر حرية من ذي قبل، مثلما يرتبط الأمر بضرورة ادراك القوى السياسية الفاعلة بأن الاستمرار في تجييش الرأي العام ضد هذه المؤسسات وإن حقق غايات سياسية مؤقتة في طياته خطرا أعمق يتجاوز أي انتهازية.[1]

وتعتبر العدالة الانتقالية وثيقة الصلة بالسلم الأهلي، ووبما يعرف بالمصالحة الوطنية، وهو ما يتجاوز حل المسائل الصعبة المباشرة بل ليتضمن الحاجة إلى موازنة بين الرغبة في مؤسسات الدولة وخاصة المناصب الرئيسية والحيلولة دون احتلالها من قبل أفراد مرتبطين بالفساد وبممارسات قمعية أو اجرامية ضمن النظام القديم.

استنادا على هذا، فإن الحاجة الخاصة في ليبيا للقيام بإصلاحات تتضمن تصميم و تنفيذ برامج تدريب رجال الأمن حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم بشكل احترافي وقانوني، والتدريب لابد أن يتضمن تطوير القدرة على القيام بتحقيقات حقيقية، اضافة إلى العمل الفعلي المباشر على جعل جميع السجون تحت ادارة وسيطرة وزارة العدل .[2]

استنادا على هذا فإن التوصل إلى توافقات بين الثوار وقياداتهم والنخب السياسية والرأي العام وخاصة الشباب أن تتمكن البلاد من تجاوز الصراعات والآثار التدميرية فالمأسسة من

---

[1] يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي: من اصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المرجع السابق الذكر، ص31.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

شأنها أن تلغي أي مجال للصراع، هنا تكتسي العملية المتعلقة بالدستور و الحوار الوطني الواسع أهميتها القصوى، هنا فقط يمكن التوصل إلى توافقات اجتماعية، إلى جانب أنه يفرض ضرورة استيعاب التحديات بدل الاصرار على الانخراط في الصراع السياسي الذي يلتبس بفرص التسلح وأخطاره.[1]

إن اصلاح وإعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية هو التحدي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطير وهو الخطوة التي لا تسبقها أية خطوة أخرى لضمان النجاح في ارساء قواعد الحكم الراشد، لكن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على توفير وتحسين فرص التعليم التدريب و العمل و خاصة للشباب، فالحكم الراشد لن يتوقف في غياب دعامتين اساسيتين الاقتصاد والأمن وهذا يستدعي تطوير قدرات ونظم الضبط والإدارة حتى يمكنها العمل بمسؤولية في ظل نظام يتجه نحو الديمقراطية، ولاشك في أن عملية البناء المؤسساتي التوافقي في ليبيا مرهون بالتقدم في مواجهة وتجاوز التهديدات الأمنية الانسانية القائمة والمحتملة.

من الناحية الاقتصادية فإن ثمة حاجة إلى تحديد الصلة بين توجهات النظام الاقتصادية وضرورات اعادة البناء وهيكلة الاقتصاد الوطني، فأهم تحد لعملية اعادة البناء الاقتصادي هو وضع تعريف واضح للدور الجديد للدولة، بما يتجاوز المشكلات المرتبطة بطموحات تحقيق الرفاه. وهناك رؤية أكدت معالم ليبيا المستقبل حيث تؤسس لـ:

[1] المرجع نفسه، ص 417

-مجتمع مؤسس معرفيا يحقق فيه كل فرد نفسه، بينما يسهم في رفاه الكل في ضوء استقراء لإمكانياته وخياراته ويدير مؤسساته بكفاءة وشفافية ويتمتع أفراده بحقوقهم وضمان معيشة تتناسب و مواردهم الوطنية.

-مجتمع يقوم على ترسيخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير ويعزز والهوية ويستفيد من الخبرات الانسانية ويستخدم العلم في مواجهة مشاكل المجتمع، وكذا اقتصاد منتج ومتنوع لمصادر الدخل

-اقتصاد يضمن عدالة توزيعية ويرتقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع، اقتصاد منفتح تسود فيه حرية التعبير و يتم فيه تمكين المرأة و الشباب فيما يصل فيه الفقر أدنى مستوياته.

-نظام صحي متكامل لكل أفراد المجتمع ويعتمد مؤشرات تحقيق الأهداف أداة لتقويم مؤسساته.

-بيئة نظيفة تضمن لأفراد المجتمع بلدا خاليا من التلوث وحاضنا للاستحقاقات التنمية المستدامة، عبر أداء علمي مرتكز على التوعية واستخدام طاقات بديلة متجددة والتخطيط لمستقبل بيئي متجدد ومستديم.

وأخيرا يؤسس لمجتمع يسوده مفهوم الأمن الانساني يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته، ويحكمه دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة ويكفل التوازن بين حقوق الانسان وحرياته ،وتحقيق الأمن والاستقرار الوطني والمجتمعي .[1]

[1] المرجع نفسه ، ص 176.

المطلب الثالث: سيناريو الموافقة الدولية لارساء أسس الأمن الانساني في ليبيا.

نتيجة للوضع الانساني في ليبيا المتدهور والفراغ المؤسساتي الذي أثر سلبا على بناء مؤسساتي يضمن الاستقرار يمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل لإرساء أسس الأمن الإنساني فهناك عوامل نجاح أو فشل الحوار الليبي برعاية أممية في ظل بيئة متحركة عسكريا حيث أن العائق الأهم في الحوار هي امكانية تطبيقه في ظل تدخل قادة الميليشيات على خط الاتفاقيات السياسية، فداخل كل تيار متشددين سياسيا وعسكريا مما يرغبون في الوصول إلى بالمعركة إلى نهايتها في معادلة تصفير الخصم والقضاء عليه، ويدخل الخط عوامل الفشل أو النجاح قدرة بعثة الأمم المتحدة على اشراك الجميعي، في السلطة.[1]

في زيارة غير معلنة لليبيا دعا الأمين العام للأمم المتحدة من العاصمة الليبية طرابلس جميع الأطراف الليبية المتناحرة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء المعارك الدموية لاستكمال الحوار، وشد على دوره المحوري الذي تقوده الجامعة العربية ودور الحوار لتغليب الحل السياسي وإطلاق التفاوض وتفادي التدخل العسكري الذي يجلب سوى الفوضى والأزمات على تعبيره وتابع أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي أمام ما يحدث في ليبيا إذ استمر القتال.

في نفس الوقت أشار إلى أن مجلس الأمن أصدر القرار رقم 2174 بشأن ليبيا بعد موافقة الأعضاء بالإجماع ونص القرار على وقف فوري لاطلاق النار وقيام مؤسسات الدولة

[1] هشام الشلوي، مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي،(الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات 7 يوليو 2015).

بمهامها والدخول في الحوار السياسي الشامل، كما نص القرار على ملاحقة كل من يرتكب أفعالا تنتهك القانون الدولي أو حقوق الانسان في ليبيا وتشمل الملاحقة كل من يقوم بدعم للجماعات المسلحة للاستغلال غير المشروع للنفط الخام وموارد الدولة الطبيعية.[1]

خلاصة الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل ما يلي:

– رصد التهديدات التي أنتجتها التحولات الاقليمية الراهنة حيث أثرت بشكل قوي على الأمن الانساني في ليبيا نظراً للتداعيات الناجمة عنها بتحول الأوضاع في ليبيا من انتفاضات إلى حرب أهلية إلى أزمة ثم إلى فشل دولاتي.

– تتضافر مصفوفة من المعطيات في تعقيد واقع أمن الفرد في ليبيا، وذلك تبعا لأبعاد الأمن الانساني المختلفة التي كشفت عن الوضع الانساني المتدهور.

– تناولنا ردود الفعل الاقليمية والدولية حيال تطورات الأزمة الليبية وذلك قصد تأثير هذه المواقف على المساعي السريعة لتدويلها وكان ذلك عبر قرارات أممية.

- تدخل حلف الأطلسي لإنقاذ الطرف المعارض للنظام السياسي السابق، إلا انه لم يحسم الصراع بشكل نهائي، على الرغم من إشاعة هذا التدخل من اجل حماية المدنيين، إلا أننا لاحظنا في نهاية المطاف أن هناك العديد من المدنيين قد قتلوا وشردوا وأصبحوا لاجئين وباتوا

[1] ابراهيم الدباشي، بان كي مون، يستبعد نهائيا فرضية التدخل العسكري في ليبيا، جريدة العرب، العدد 9706، 2014/10/13، ص2.

ضحايا، الأمر الذي يؤكد لنا حقيقة هدف غير معلن من قبل الدول الكبرى التي دعمت هجمات حلف الأطلسي .

– إن التغيرات في الاوضاع الداخلية لليبيا تشير إلى إطالة أمد الصراع المسلح الذي بدوره سيلقي بظلاله على الأمن الانساني في ليبيا والذي هو في الواقع مبعث قلق على مستقبل منطقة المغرب العربي كلل.

– و ربما يكون العنوان العريض الآن الذي يصلح لتوصيف الوضع الليبي الراهن "العنف والفوضى"، بعد أن باتت أحداث القتل والاختطاف والاحتجاز لمواطنين ليبيين، وحتى لموظفين دوليين وأجانب، تتم بوتيرة معتادة، ومحاصرة واستهداف المؤسسات الحيوية، وتعطيل الموانئ وقطع خطوط الغاز تجرى بشكل يومي، والأخطر هو عمليات الاغتيالات الواسعة لقيادات عسكرية وأمنية ونشطاء، والضربات الموجهة لمقرات البعثات الدبلوماسية.

– لا يزال من الصعب رسم خارطة مستقبلية لمستقبل الأمن الانساني في ليبيا خاصة أمام تصاعد تداعيات الأزمة الليبية.

الخاتمة

ركزت هذه الدراسة على عرض التأثيرات التي سببتها التحولات الاقليمية الراهنة على المكونات المختلفة للأمن الانساني في منطقة المغرب العربي على ضوء الحالة الليبية للتمكن من قياسها (بناءا على الاشكالية المطروحة) وذلك حتى نتمكن من الاستنتاج ما إذا كانت التحولات الاقليمية قد سببت تأثيرات كبيرة مع تحديد طبيعتها ايجابية أم سلبية كانت، أي أننا حاولنا استبصار ما حدث في منطقة المغرب العربي من منظور الأمن الإنساني، وقد توصلنا للنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. لقد مكننا تتبع استيعاب مفهوم الأمن الانساني من التأكيد على افتقار المدرسة الواقعية لمرونة التكيف مع المعطيات التي يفرضها الواقع اليوم، في حين يمكن أن يكون الأمن الانساني بديلا قويا لها، لأن أجندته توفر اطارا جديدا لاستيعاب للتهديدات في منطقة المغرب العربي.
2. من الجلي شدة تأثر منطقة المغرب العربي بالتحولات الاقليمية الراهنة ، وذلك لارتبطاها بفضاءات جيوسياسية (الدائرة المغاربية، الدائرة الافريقية، الدائرة الشرق الأوسطية) انعكست أوضاعها الداخلية على البيئة الأمنية الاقليمية، ومن لازم لفت الانتباه إلى أحداث الربيع العربي التي زادت المشهد تعقيدا على مستوى الوحدات المكونة للنظام الاقليمي المغاربي، حيث اتسم السياق الاقليمي بالتغير في تونس وليبيا، وبالاستمرارية في المغرب، الجزائر وموريتانيا.

3. كذلك جاء تجاهل سياسات الدول المغاربية للأمن الانساني وتركيزها على مقاربة واقعية للأمن إلى اسقاط هذه النظم، عندما تعرضت شرعيتها للتحدي من قوى التحول السياسي والاقتصادي، وقد أدت المقاربة السابقة المعتمدة على أمن الدولة والنظام إلى انتاج علاقة سلبية الطابع مع المواطنين الذين تعرضوا باستمرار بإلحاق الضرر بأمنهم الانساني وهو ماأدى إلى تآكل شرعية كل من الدولة والنظام معا.
4. لقد مكننا التشخيص الانساني من رصد اطار تحليلي للواقع الأمن الانساني في دول منطقة المغرب العربي لما سمح لنا من تقييم السياسات ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الانساني، فالفرد المغاربي تواجهه تهديدات تحيط به على المستوى ، الاقتصادي، السياسي، الصحي، الشخصي، المجتمعي، الغذائي، و بيئي في الظرفية الاقليمية الراهنة.
5. على إثر هبوب رياح التحولات الراهنة وما صاحبها من تغييرات راديكالية في خارطة القوى والفواعل السياسية وسقوط الأنظمة الاستبدادية في العديد من الدول العربية، سارعت دول منطقة المغرب العربي الثلاثة (المغرب، الجزائر، تونس) لتبني جملة من الاصلاحات التي من شأنها تعزيز مسارات البناء الديمقراطي وتعزيز الأمن الانساني في أبعاده المختلفة.
6. السياسات الأمنية المغاربية بحاجة إلى اعادة بلورة مفهوم جديد للمصلحة الوطنية يقوم على مقتضيات تحقيق الأمن الانساني بتفعيل الآليات وطرح الاصلاحات الرصينة والجادة لتحسين الأوضاع والحفاظ على الكرامة الانسانية بدل الاصلاحات الترقيعية.
7. بالنسبة لوضع الأمن الانساني في ليبيا فهو مختلف ومظهر لأزمة متعددة ومعقدة ساهمت معطيات خارجية وداخلية في إشعالها حيث حاولنا قياس التأثير الذي لعبته العوامل

الخارجية (التحولات الاقليمية) على الأمن الإنساني وكذا العوامل الداخلية في هذا السياق تميزت المقاربة القذافية باعتداد مؤسسات السلطة بنفسها وسمو مقاربة في الأمن تجعل أمن الدولة وأمن النظام دائما في المقدمة، بينكا كان هذا النسق يخضع للمواجهة على الساحة الاقليمية نحو مقاربة تتبنى الأمن الإنساني أصر النظام على مواصلة العمل بمقاربته وهو ما بدا واضحا في سياسته وممارسات القتل حيال ثورة 17 فيفري.

8. الأمن الانساني له أبعاد مختلفة ، يجري الاهتمام فيه بأمن المواطن بالدرجة الأولى، لأنه من دون مواطن لا يمكن أن يتحقق أي شيء، هذا الأمن يجعل صيانة الأمن الانساني في المقدمة دونها يكون الاختلال، هذا ما حدث في ليبيا.
9. اذا كانت الاصلاحات في المغرب، الجزائر، موريتانيا فإن الوضع مختلف في ليبيا من خلال تدخل حلف الناتو في الشؤون الداخلية لأسباب مباشرة تجلت في حماية المدنيين، وأسباب غير مباشرة تمثلت في تهديد الاضطرابات التي شهدتها ليبيا لإمدادات النفط.
10. من المعضلات الأساسية فيما يتعلق بالأمن الانساني في ليبيا هو تدهور كرامة الانسان الليبي (حالة من اللأمن الانساني)، في ظل الفشل الدولاتي.

التوصيات:

1) ضرورة الإسراع في المصالحة الوطنية في كل من مناطق التوتر في دول المغرب العربي. يجب أن تعمل الدول المغاربية على إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، لذا بات من الضروري والمهم تضافر الجهود المغاربية للعمل على انتشال الدولة الليبية من بوتقة اللأمن الانساني.

2) تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع استراتيجيّة تنموية شاملة، يتطلب إنجاح هذه الإستراتيجية التنموية إدارةً اقتصاديةً فاعلةً وآليّات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى الثقة.

3) على ليبيا أن تُواجِه التحديات وتسعى إلى تعبئة فرص التعاون، لا سيما مع جيرانها في مختلف المجالات خصوصا في الجانب الأمني والحد من انتشار السلاح، وتظهر في هذا المجال الجزائر كشريك مهم على السلطات الليبية أن تلتفت إليه.

4) يمكن القول أن أمام الدول المغاربية فرصة ذهبيّة لبناء مستقبل أفضل لضمان الامن الانساني وتحقيق الرفاهية وكرامة الانسان والعيش الكريم، إلا أن بلوغه لن يكون سهلاً، فهو على العكس من ذلك يفتح المجال أمام تحديات عدّة لا يستهان بها.

5) ختاما لهذه الدراسة نكتفي **بتوصية انشاء لجنة ذات طابع استشاري لدراسة الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي** مهمتها تحديد التهديدات واقتراح أجندة شاملة لتحقيق رفاه وكرامة الانسان في جميع أقطار المغرب العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **باللــغة العربية**

أولاً: الكــتــب

1. أبو جودة الياس، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008.
2. أحمد علي العدوي محمد، الأمن الإنساني في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، في: أحمد مجدي حجازي، **المواطنة و حقوق الإنسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر والتوزيع 2009.
3. أحمد مجدي الحجازي،**المواطنة وحقوق الانسان في ظل المتغيرات الدولية الراهنة**، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، 2010.
4. إبراهيم أحمد و آخرون، **حال الأمة العربية2010-2011 رياح التغيير**، ط1، بيروت: مركز الوحدة العربية 2011.
5. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن في الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
6. محمد أمين عرفة خديجة، **الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
7. بوطالب محمد نجيب، **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.
8. بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
9. وندت ألكسندر، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة:عبد الله جبر صالح العتبي الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2005.
10. حسيب أحمد مسعود، **الدور الإقليمي الليبي اتجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة (1990-2005)**، القاهرة: دار الكتاب الوطنية، 2010.
11. حمادة أمل، 25 **كانون الثاني/يناير 2011 القائد و الفاعل و النظام، في: الثورة المصرية الدوافع و الاتجاهات و التحديات**، ط1، (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2012.
12. يوسف أحمد أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011 معضلات التغيير وآفاقه**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية2012.

قائمة المراجع:

13. يوسف أحمد أحمد، **حال الأمة العربية 2011 –2012، معضلات التغيير وآفاقه**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

14. المديني توفيق، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

15. محمود غانم أماني وآخرون، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية في الخطاب حول صدام الحضارات**، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الحضارات، 2007.

16. منيسي أحمد و آخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.

17. المخالفي عبد المالك، اليمن من الأزمة إلى الثورة: خطة الطريق من الاستبداد إلى الثورة وانتقال السلطة والانتقال الديمقراطي في: **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

18. ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحري السياسي، في:**الربيع العربي إلى أين..أفق جديد للتغيير الديمقراطي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية**، 2011.

19. العطري عبد الرحيم، الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركات 20 فيفري، في: **الربيع العربي...إلى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، بيروت:مركز دراسات الوجدة العربية،2011.

20. محي الدين عميمور، **نحن والعقيد وسقوط معمر القذافي**، موفم للنشر، 2011.

21. علي ليلة، **لماذا قامت الثورة بحث في أحوال الدولة و المجتمع، في الثورة المصرية والتجاهات والتحديات**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012

22. شعبان عبد الحسن، **تداعيات الثورة في العراق**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2012.

23. بوطالب محمد نجيب، **الظواهر القبلية و الجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية و الليبية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ثانيا: الدوريات.

1. إبراهيم إسراء أحمد، الجريمة المنظمة و تحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، في : في الأمن التقليدي اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد182،(9أكتوبر 2011.

2. إدريس محمد، الأزمة الليبية وخطر القاعدة في المغرب الإسلامي، **مجموعة الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات بلغالي محمد: الحكم الراشد والتنمية المستدامة دراسة اصطلاحية تحليلية،"حالة الجزائر"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**،(الدار الخلدونية للنشر والتوزيع) العدد 14،(مارس)2011.

قائمة المراجع:

3. أوطالب حسون، التصدع الداخلي: مأزق"مبادرات الرئيس" في مواجهة الثورة اليمنية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، (أفريل2011).

4. الأطرش أحمد علي، مصوغات وتحديات البناء المؤسساتي في ليبيا، في : صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، **مجموعة الخبراء المغاربين**، مركز دراسات متوسطية ودولية، العدد8،(سبتمبر 2012.

5. برقوق أمحند عولمة التهديدات وإشكالية الأمن، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**(الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع) العدد 114(2009).

6. بن عنتر عبد النور، اصلاح القطاع الأمني..ضرورة ديمقراطية،في صيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، **مجمع الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 8(سبتمبر 2012).

7. بن عنتر عبد النور، الأزمة الليبية: غياب جماعي خلافات ثنائية، في: الأزمة الليبية و تداعياتها علة منطقة المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6،(سبتمبر 2011).

8. بن صغير عبد العظيم، الأمن الإنساني والحرب على البيئة، **مجلة المفكر**، (الجزائر: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع)، العدد 5، مارس 2010.

9. الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس،: الدرب الطويل نحو التوافق،**مجموع الخبراء المغاربيين**، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، العدد6،(جانفي 2013.

10. جفال عمار، الديكتاتورية العربية بعض أساليب البقاء، **مجلة المغرب الموحد**، تونس: دار النشر للمغرب، العدد 11، 1 مارس2011.

11. جفال عمار، القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة ، **مجلة المغرب الموحد**، تونس: دار النشر للمغرب العربي، العدد(5)، 17 فيفري2010.للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، **مجلة المفكر**، الجزائر العدد9،(ماي 2013).

12. ولد السالك ديدي، المواطنة المغاربية في اطار العقد الاجتماعي الجديد في : المواطنة في المغرب العربي، مجموع الخبراء المغاربة، مركز الدراسات المتوسطة العدد 9، (نوفمبر2012).

13. ولد السالك ديدي، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، في: الأزمة الليبية وتداعياتها على المغرب العربي، **مجموعة الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6(سبتمبر 2011).

14. ولد السالك ديدي، التغيير في تونس: الدروس والتحديات، في:الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، **مجموع الخبراء المغربيين**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد5، (فيفيري2011).

قائمة المراجع:

15. ولد السالك محمد سالم، مؤشرات التنمية المستدامة في موريتانيا، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد 2،(جانفي 2007).

16. زايد عبيد الله مصباح، اشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد403،(سبتمبر2012).

17. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة المفكر**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع،)، العدد الخامس، (2010

18. زياني صالح، تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد3، (جويلية2012)..

19. زياني صالح، حجيج آمال، الأمن الثقافي والاجتماعي قفي الجزائر: التهديدات، السياسات،و الآفاق، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الأول، (جويلية)2011.

20. زقاغ عادل، منصوري سفيان، أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي و الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، العدد (6) جانفي 2014.

21. حمادي محمد عبد الرحيم، الخصائص الاقتصادية و أزمة البطالة في موريتانيا، مقارنة بعض الدول العربية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد47، (حزيران2009).

22. حسيب خير الدين، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 398، (أفريل، 2012).

23. الحمش منير، رؤية "اقتصادية–اجتماعية" لحركة الاحتجاجات السورية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،العدد397(مارس 2012)ص166.

24. الكروي محمد صالح، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا الصراع على السلطة، **المجلة العربية للعلوم السياسية، حزيران**، حزيران 2011.

25. لخضاري منصور، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، (المدية)، العدد 6، (جوان 2012)،.

26. ليمام محمد حليم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب و الآثار و الإصلاح، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد391، (سبتمبر 2011

27. مالكي أمحمد، انعكاسات التحول السياسي في تونس على المنطقة المغاربية في: الثورة التونسية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي،**مجموعة الخبراء المغاربيين**، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد 5،(فيفري 2011).

28. محمد غانم خالد، مشكلات الأمن البيئي في مراحل ما بعد الثورات العربية في:الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازنة للأمن في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182، (أكتوبر 2011).

قائمة المراجع:

29. منصور الخضاري، الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي، **مجلة البحوث العلمية**، (المدية)، العدد6، (جوان 2012).

30. عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011(رؤية تحليلية)، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 38.

31. عبد الفتاح بشير، الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، (أفريل 2011).

32. عقل زياد، عسكرة الانتفاضة الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184، (أفريل 2011).

33. فرسخ عوفي، مصر بين ثورتين، **مجلة المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد395(الشهر 2012.

34. الصواني يوسف محمد، ليبيا بعد القذافي الديناميات المتفاعلة و المستقبل السياسي، **مجلة المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي) العدد 395، (كانون الثاني 2012).

35. الصوراني يوسف محمد، التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 38،(ربيع2013).

36. الصواني يوسف محمد، التحديات الأمنية للربيع العربي،: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، **مجلة المستقبل العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 416،(أكتوبر2013).

37. رجب إيمان أحمد، طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية و الخارجية و الإقليمية لمظاهرات البحرين، **مجلة لسياسة الدولية**، العدد184،(أفريل2011).

38. شحاتة دنيا، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد184،(أفريل2011).

39. شحاتة دنيا، مريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد173، (أفريل 2011).

40. المتوسطية والدولية، العدد6(س سبتمبر2011) .

41. الشكندالي رضا، قراءة في الميزان الاقتصادي في تونس 2011 عودة الانتعاشة، **مجلة المغرب الموحد**، العدد10،(1 جانفي 2011)، ص 21.

42. غربي محمد، إبراهيم قلواز، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد7، (جويلية2014.

43. الأطرش أحمد علي، المواطنة المغاربية و الواقع المحلي، في المواطنة في المغرب العربي، مجموع الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطية، العدد 9(نوفمبر 2012

ثالثا: دراسات غير منشورة

أ : المذكرات

1. أبو السايح مبارك، الاستقرار السياسي وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة.

2. أحمد طالب أبصي، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر)،2010/2009.

3. حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية،(مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر)، 2004.

4. منصوري عبد النور، المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة)، 2010/2009.

رابعا: الملتقيات العلمية

1. البالي نعيمة، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي..تكامل أم تعارض، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

2. بن خليف عبد الوهاب، الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي التهديدات و الحلول، ورقة قدمت في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر،2013، (غير منشورة).

3. البعباع عبدا لسلام محمد خلف الله، تأثير التحديات الأمنية على مستقبل شمال افريقيا في اطار التكامل والأمن الاقليمي ، ليبيا نموذجا، ورقة قدمت في الملتقى الدولي:التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار،جامعة 20 أوت سكيكدة، كلية العلوم السياسية،19-20 نوفمبر 2013 (غير منشورة)

4. بولعراس فتحي، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية .

5. بن حمدان جمال، تحولات التغيرات وخيار الانتقال الديمقراطي –حالة المغرب–،ورقة بحث قدمت للمؤتمر الثالث للشبكة العربية للتسامح،بيروت، 2011.

6. بن عنتر عبد النور، البعد الأمني لإشكالية الاستعصاء التكاملي في المغرب العربي، ورقة قدمت في الملتقى الدولي:التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال افريقيا بين فرص الاحتواء و مخاطر الانتشار،جامعة 20 أوت سكيكدة، كلية العلوم السياسية،19-20 نوفمبر 2013 (غير منشورة)

7. بن صغير عبد العظيم ، الحرب على الإرهاب وتأثيرها على الأمن الإنساني، دراسة في تحول مضامين الأمن لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل2008.

8. بخوش مصطفى، التحول من مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي:الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق،جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر29-30، أفريل2008.

9. جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن من الأمن الوطني إلى الإنساني، ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي: الجزائر والأمن في المتوسط، الواقع والآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 29-30 أفريل 2008.

10. دمدوم رضا، قراءة في مفهوم الأمن الإنساني، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008.

11. دعاس عميور صالح، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة، ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 19-30 افريل 2008،.

12. ولد الكاتب محمد الأمين، التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة مالي على الصعيد المغاربي، ورقة قدمت قفي ندوة : المغرب العربي و التحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة،17-18 فيفري 2013

13. وقف يحي أحمد، منطقة مثخنة بالجراح في سياق تطبعه العولمة، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013.

14. حمشي محمد، أثر الأزمة الليبية في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن انهيار الدولة في ليبيا، ورقة قدمت في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر كلاعب أساسي في منطقة المتوسط في منطقة الساحل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 26 فيفري 2014

15. كربوسة عمراني، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وفي منطقة الساحل الإفريقي، ورقة قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8ماي 1954 قالمة، 24-25 نوفمبر 2013.

16. لعبيدي آمال، الأمن الوطني في ليبيا: تحديات المرحلة الانتقالية، ورقة قدمت لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة: تحديات المرحلة الانتقالية،7 الدوحة: المركز الليبي للدراسات، -8 جانفي 2011.

17. علي الفاسي أم الغر، الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية، لدول الربيع العربي تونس، مصر،ليبيا،، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة: الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري2013.

18.محمود ولد الصديق محمد ، مستقبل الحراك السياسي في موريتانيا، ورقة مقدمة للملتقى العلمي المغاربي الثاني:أي واقع للمغرب العربي في ظل الثورات العربية، تونس، 21/22 نوفمبر 2012 تصفح الموقع يوم 02 جانفي 2013 ،على الساعة 12:16

19.منوعة أحمد ، "الصناعات الغذائية لمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول"، ورقت قدمت في الملتقى الدولي: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الراهنة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 23-24 فيفري 2014.

20.شوايل عاشور، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية، ورقة قدمت في مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22-23 جانفي، 2014.

خامسا: التقارير

1. إبراهيم صالح، حل الأزمة الليبية خطوة أساسية لمجابهة الإرهاب، جريدة العرب، العدد 9795، 2015/1/12. ليبيا فرص وتحديات صندوق النقد الدولي.

2. أندري ماتيو وآخرون، اللجوء في بلدان المغرب العربي، الشبكة الأوربية المتوسطية لحقوق الانسان، 2010.

3. الأمين حازم، عن داعش و مجتمعاتها: اللعب خارج السوسيولوجيا في تنظيم الدولة الإسلامية النشأة التأثير المستقبل، الدوحة، تقرير الجزيرة للدراسات 2014.

4. بوحنية قوي، الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، الدوحة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014.

5. بوحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا، صراع القبيلة والدولة،(الدوحة: تقري مركز الجزيرة للدراسات 23 أفريل2014).

6. بن عنتر عبد النور، التدخل في مالي:نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي و الشعبي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013.

7. بلفلاح يوسف، المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما، (الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 8 ديسمبر 2014).

8. بسيكري السنوسي، ليبيا: التحديات الأمنية وانعكاساتها على العملية السياسية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،ماي2013).

9. هنري ليفي برنارد، يوميات كاتب في الربيع الليبي، ترجمة: سمد محمد سعد، (سوريا:دار بدايات، 2012).

10.الحناشي عبد اللطيف، تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق اقليمي متغير، (الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، جوان،)2013.

11.لقصير كمال، تنظيم الدولى بليبيا:تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية،(الدوحة : تقرير مركز الجزيرة للدراسات،11 يونيو 2015).

12. لاخر ولفار، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل، أوراق كارينغي، بيروت سبتمبر 2012.

13.نصر ربيع و آخرون، الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية، تقرير المركز السنوي لبحوث السياسات، 2013.

14.مالكي أمحمد، تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي،(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،19 جوان،2014).

15.منظمة العفو الدولية، عام الثورات حالة حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

16.مالكي أمحمد، المغرب: تحولات مكونات المشهد السياسي الحزبي(الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 19 جوان 2014).

17.الشلوي هشام ، المشهد السياسي الأمني الليبي: الدوائر المفخخة،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 15 أفريل 2014).

18.خيري عمر، السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 16 سبتمبر 2014) ليبيا : تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش، الدوحة :تقريرمركز الجزيرة للدراسات.

19.الشلوي هشام، مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي،الدوحة: تقرير مركز الجزيرة للدراسات 7 يوليو 2015).

20.غسان شانة،عملية عاصفة الحزم الأهداف والمخاطر، قطر:مركز الجزيرة للدراسات 2015

سادسا: روابط الإنترنت

1. أميمة فتحي محمد، الفساد السياسي و الاداري كأحد أسباب الثورات العربية، دراسة وصفية تحليلية ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا، تم تصفح الموقع يوم 2012/02/20 على الساعة 13:45. http//:www.bchaib.net

2. برقوق أمحند، الأمن الإنساني مقاربة ايتمو–معرفية، تم تصفح الموقع يوم 2012/09/12 على الساعة 5:01

http://berkouk-mhand.yolosite.com

3. ـــــ/ـــــ ، الأمن الإنساني و مفارقات المعولمة، تم تصفح الموقع 2012/2/4 على الساعة12:02 نقلا عن:

http://berkouk.mhand.yolosite.com

4. ـــــ/ـــــ، العولمة إشكالية الأمن الإنساني، تم تصفح الموقع يوم 2013/03/2 على الساعة 09:30 نقلا عن:

http://berkouk.mhand.yolosite.com

5. ـــــــ/ـــــــ، جريدة الأمة العربية، تم تصفح الموقع يوم: 2014/12/17 على الساعة 10:23 http :// www.dzairess.com/eloumma/19607.

6. ـــــــ/ـــــــ، جريدة الأمة العربية 2011/06/20 تم تصفح الموقع يوم 2014/12/17 على الساعة: 11:02

http:// www.djazairess.com/eloumma/19607.

7. جابي عبد الناصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/يناير 2011، المركز العربي للأبحاث و الدراسات ، فيفري 2011، تصفح الموقع يوم: 13جوان2013 ، على الساعة 13:15.
www.dohainstitute.org/file/getdf19ffa1-ac22-40a52-119ac139ea82pdf

8. الجودي معز، الوضع الاقتصادي التونسي كارثي، تصفح الموقع يوم 2015/06/22 على الساعة 9:32

WWW.ALARAB.CO.UK/?ID=31943

9. يوسف محمد الصواني، التحديات في ليبيا: التحديات و الآفاق، ورقة قدمت في اللقاء السنوي الحادي و العشرون: محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية ، تم تصفح الموقع يوم 2014/07/18 على الساعة: 23:24.
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/mde19/025/2011/en/bec9115-d705-489e-8bb8_b08fecd/me1902520/ar.pdf

10. فرحاتي عمر، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، تصفح الموقع يوم 2013/02/15 على الساعة 13:20.
http ://www:bouhnia.com/news.php-1-?ation=view=242.

11. تدهور أمن ليبيا يهدد المستشفيات بالإغلاق، تم تصفح الموقع يوم: 2015/08/13 على الساعة، 00:30

www.skynewsarabia.com/web/article/667841/.

- **باللغة الأجنبية:**

A-BOOKS :

1. Benedlek Wolfagang,**human rights and human Security : challanges and prospects**, in :Alice Youtoboulos, l'état actuel des droits de l'homme dans le monde, defiset perspectives, paris :édition A.pedone,2006
2. Betrand G Racharma,**the security council and the protection of human rights**, USA :martinus nijhoff publishers,2002
3. Colard Daniel**, la doctrine de la sécurité humaine : le point de vue d'un juriste**, in : François-Riox Jean-, sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales, Paris : l'harmattan, 2001.
4. David Carles-Philippe, and François Rioux Jean-, **le concept de la sécurité humaine**, in : Jean-François Rioux, la sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales, Paris : l'harmattan, 2001.
5. David Charles Philippe and jaques Roche jean**, théories de la sécurité : définition, approches et concept de la sécurité international,** Paris : édition Montchrestien2002 .
6. David Charles- philippe, Jacques Roches Jean-, **theories de la securité définitions approches et concept dela securité internationale**, Paris : édition Montchrestien 2002.
7. Edwards Alice and Ferstman Carla, **human security and non-citizens-law policy and international affairs**, 1st ed, Combridge: Combridge university press, 2010.
8. Hambson Fen Osler, **human security**, in : Paul D. Williams, seciruty stadies an introduction, 1sted USA: Routledge, 2008.
9. Tadjbakhs Shahrbanou. and M.chenoy Anuradha, **human security: concept and implication**,1st ed UK:roitledge,2007.

10. thomas Calorine, **global governance development and human security**, London :Pluto press, 2000.
11. Small Michael, **case stady the human security**, in : human security(Mc gill queen's university press,2001.

12. Zwitter Andrej ,**human security law and prevantion of terrorism**,1st ed, USA: routledge published,2011.

b- periodicals :

1. Alexandra Amoyel, what is human security , **revue de la Security humaine/human Security journal ,**issue1,april,2006.
2. Ann M.Lesch, troubled political transitions :Tunisia, Egypt and Libya, **Middle East policy**, vol.XXI, No.1 ,spring 2014.
3. Batha Anneli, terrorism in the Magreb, the transnationalisation of domestic terrorism, ISS, no,144(june 2008).
4. Byrd Wiliamc, Algérie-contre performances économiques fragilité intentionnelle, **revue confluences Méditerranée** , n° 45, printemps 2003.
5. Fordelone Talita Yamachiro and Schutte Robert ,development at crossoads:on pilfalls of economic development and merit of human security**, revue de la securité humaine/human security journal**, issue 3,(February 2007).
6. Jensen Fairlie, the practice of human security theory a cace study ofUS an EUpolicy in middel east and North Africa, **revue de la securité humaine/human security journa**l, issue1,(june2006).
7. Kermani Parinaz, the human security padigm shift: from an expontion of security to an extension of human right, **revue de la securité humaine/human security journal**-issue1-(April 2006).
8. Maria Paciello Cristina, Tunisia: changes and challenges of political transitions,**Mediterranean prospects ,**Mai,2011.
9. Newmen Edward, critical human security studies, **review of international studies** ,(2010).

10. Owen Taylor, human security conflict critique and consenus: colloquium remarkers and proposal for a threshold- based definition, **security dialogue**, vol 35.n^{3}, (September 2004).

.11

12. peschardiere Stéphane, la sécurité humaine : état de l'art et repères bibliographiques, **revue de la Security humaine/human Security journal**, issue1, April 2006, p.78.
13. Taje Mehdi, la réalité de la menace d'aqmi à l'une des révolutions domestiques au Maghreb géostratégiques, n^{0}32.3 trimestre , 2011.
14. Shaharbanou Tadjkhsh, human security twenty years on, **noref expert analisis**,Norwegian peace building resource centre,(26 june 2014).

C-REPORT :

1. Africa devlopment Bank and all, Tunisia economic outlook, report north Africa countries,2014.
2. Arief Alexis, political transition in Tunisia,CRS for congress NRS2166(December16, 2011) p1from web cit :http//fpc.state.gov/document/organization/17959.pdf.in 9/3/2013
3. E. Seideusticker, human security, human right and human development, paper presented at Harvard Kennedy school, februray(2000).
4. Economic commission for Africa, Tunisia: economic situation and outlook in the current transition phase, Addis Ababa, 2014.
5. United Nations development program, human development report 2010,(New York: oxford university press,2010)

d-Cites of internet :

1. Tunisia economic and social challenges, www.afdb.org/fildmin/uploads/documents.publications challenges.pdf.

فهارس الدراسة

فهـــــــرس الجـــداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجــدول	صفحته
01	مقارنة بين الأمن الانساني والتنمية الانسانية	28
02	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال (2009-2011)	142
03	معدل البطالة في الدول المغاربية (2009-2011)	143
04	تعداد الليبيين في الجنوب الشرقي بعد اندلاع ثورة 18 فيفري	218

فهـــــــرس الأشكـال

رقم الشكل	عنـــــوان الشكـــل	صفحته
01	مثلث همبسون لتعريفات الأمن الانساني.	16
02	قيم مقاربة الأمن الانساني	28
03	الأمن الانساني وأصل الأسباب	49
04	الحركيات السببية للمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي	100
05	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي في تونس (2010-2014)	146
06	انهيار أسعار النفط	218

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
خطة البحث	
مقدمة	أ-ك
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري الأمن الانساني.	2
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للأمن الانساني.....	3
المطلب الأول: مفهوم الأمن الانساني وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة.....	3
المطلب الثاني: تحول مضامين الأمن-من الأمن الصلب إلى الأمن اللين-...	32
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الانساني.....	47
المبحث الثاني: الأمن الانساني في منظورات العلاقات الدولية.....	61
المطلب الأول:الأمن الانساني في منظورات المقاربات السائدة.....	61
المطلب الثاني:أبعاد تضمين الأمن الانساني في الدراسات الأمنية.....	72
خلاصة الفصل الأول.....	81
الفصل الثاني: أثر التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي	**82**
المبحث الأول: التحولات الاقليمية الراهنة -مراجعة مسحية -.....	83
المطلب الأول: التحولات على مستوى الدائرة المغاربية.....	83
المطلب الثاني: التحولات على مستوى الدائرة الافريقية.....	99
المطلب الثالث: التحولات على مستوى الدائرة الشرق أوسطية.....	110
المبحث الثاني:منطقة المغرب العربي من منظور الأمن الانساني.....	123
المطلب الأول:مصادر تهديد الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي.....	123
المطلب الثاني:واقع الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي.....	140
المبحث الثالث: تداعيات التحولات الاقليمية الراهنة على أمن الانساني المغاربي.....	136
المطلب الأول: تداعيات ذات طابع سياسي-اعادة بناء مفهوم الشرعية-.....	136
المطلب الثاني: تداعيات ذات طابع أمني -مراجعة عمل الأجهزة الأمنية-.....	169
المطلب الثالث:تداعيات ذات طابع اجتماعي -ضمان التعاضد بين الرفاه والعدالة	174
المطلب الرابع:تداعيات ذات طابع اقتصادي وبيئي-تضمين عنصر الاستدامة-..	177
خلاصة الفصل الثاني.....	179
الفصل الثالث: مقاربة الأمن الانساني في ليبيا في ظل التحولات الاقليمية الراهنة.	**180**

المبحث الأول:خصوصية الأمن الانساني في ليبيا في سياق العجز الدولاتي.....	182
المطلب الأول:أهم ملامح النظام السياسي الليبي وخلفياته سقوطه.....	182
المطلب الثاني:تداعيات العجز الدولاتي على الأمن الانساني الليبي.....	201
المبحث الثاني:انعكاسات التحولات الاقليمية الراهنة على الامن الانساني في ليبيا	209
المطلب الأول: واقع أبعاد الأمن الإنساني في ليبيا.....	209
المطاب الثاني: أطر وخلفيات التدخل الإنساني في ليبيا.....	229
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الإنساني المغاربي.....	239
المبحث الثالث: مستقبل الأمن الانساني في ليبيا.....	248
المطلب الأول: سيناريو البناء المؤسساتي التوافقي وتعزيز الحكم الراشد.....	248
المطلب الثاني: سيناريو حالة اللأمن الانساني في ظل تساند حلقة العنف في ليبيا...	251
المطلب الثالث: سيناريو الموافقة الدولية لارساء الأمن الانساني في ليبيا.....	255
خلاصة الفصل الثالث.....	256
خاتمة الدراسة.....	258
قائمة المراجع.....	263
فهرس الجداول والأشكال.....	278
فهرس المحتويات.....	279

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف دراستنا للموضوع المعنونة بـ أثر التحولات الاقليمية الراهنة على الأمن الانساني في منطقة المغرب العربي– دراسة حالة ليبيا–، لقياس تأثير هذه التحولات في مختلف أقطار المغرب العربي،بين عامي 2014/2010 وقد تمت معالجة ذلك وفق مستويين:

المستوى نظري: تضمن المعالجة المفاهيمية والنظرية لموضوع الأمن الانساني بالعودة للمقاربات والأطر النظرية لتبيان أن الأمن الانساني هو المطلب الأول لكل المجتمعات البشرية، والهدف المحرك لنشاطها الذي يحمل أسباب الطمأنينة وديمومة كرامة الانسان بعيدا عن مصادر الخطر ومكامن التهديد.

المستوى التطبيقي:(تضمن شقين)

أولا: رصد طبيعة التحولات وحصرها في تحولات على مستوى الدائرة المغاربية، تحولات على مستوى الدائرة الافريقية، تحولات على مستوى الدائرة الشرق أوسطية، ورصد طبيعة مختلف التهديدات التي انطوت عليها وانعكست على منطقة المغرب العربي، هذه الأخيرة التي أصبحت كبؤرة للتوتر الجديد في شمال افريقيا في الظرفية الراهنة.

ثانيا: سعت بعدها الدراسة إلى مقاربة الأمن الانساني في ليبيا حيث يشكل أمن الانسان فيه اطارها معادلة تتفاعل فيها جملة من العوامل، تتراكب في صورة معقدة تنعكس على اشكالية التعامل معها.

وكنتيجة نهائية ينبغي على دول منطقة المغرب العربي العمل بمقتضيات مقاربة الأمن الانساني والذي ينطلق من أساس رفاهية الانسان مقابل بقاء الدولة هذا بهدف تحقيق الأمن بمختلف أبعاده.

SUMMARY OF THE STADY IN ENGLISH

Our study aimed to the to the subject entitled :"the impact of the current regional transformations on human security in the Arab Maghreb region, Libya case", to measure the impact of these changes in the various countries of the Arab Maghreb study from 2010 to 2014 , at the time were treated according to two levels:

theoretical Level: ensure conceptual processing and theory to the issue of human security by using the approaches and theoretical frameworks to show that human security is the first requirement for all human societies, and the target driver of activity which carries the reasons of tranquility and the sustainability of human dignity away from sources of danger and reservoirs threat.

Applied level: (include two fields).

First, monitoring the nature of the transitions and confined in shifts at at the Maghreb circle level, shifts at the African circle level, shifts at the Middle Eastern circle level, and monitor the nature of the various threats and reflected on the Maghreb region, the latter of which has become as a focus for the new tension in North Africa current situational.

Second, the study sought to applied human security approach in Libya, a human security framework equation interact with number of factors, overlap in a complex image reflected on the problem to deal with.

as final result, the countries of the Maghreb region should work requirements of human security approach, which stems from the basis of human well-being in line with the continuity of the State, in order to achieve security in all its dimensions.